الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة محمـد خيضر–بسكـــرة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع

دور التسهيلات الجمركية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

دراسة حالة مؤسسة توظيب و تصدير التمور سليم حدود طولقة–بسكرة–

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية.

تخصص: مالية وتجارة دولية.

إعداد الطالب

- دنيا ديدوح.
- أمينة عزوز

الأستاذ المشرف:

- لياس قشوط

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
نصر محدة	أستاذ	رئيسا	بسكرة
لياس قشوط	أستاذ مساعد –أ–	مقررا	بسكرة
عبد الحق جنان	أستاذ محاضر –ب–	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة محمـد خيضر–بسكـــرة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلـــوم التجارية

الموضوع

دور التسهيلات الجمركية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

دراسة حالة مؤسسة توظيب و تصدير التمور سليم حدود طولقة–بسكرة–

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية.

تخصص: مالية وتجارة دولية.

إعداد الطالب

- دنيا ديدوح.
- أمينة عزوز .

الأستاذ المشرف:

لیـــاس قشـــوط

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة	الجامعة
نصر محدة	أستاذ	رئيسا	بسكرة
لياس قشوط	أستاذ مساعد –أ–	مقررا	بسكرة
عبد الحق جنان	أستاذ محاضر –ب–	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر و العرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول عزوجل: "ولئن شكرتم لأزيدنكم"

يقول الرسول صلى الله عليه وسلم:"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

الحمد لله الذي نعمنا نعمة العقل سبحانه والشكر له على كل نعمه وفضله وكرمه، وإعانته لنا ومنحنا الرشد والثبات، آمنين أن يتقبله منا خالصا لوجه الكريم.

يسعدني في نهاية مطاف هذه المرحلة العلمية أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان للأستاذ الفاضل الدكتور" قشوط الياس "، المشرف على هذه المذكرة منذ أن كانت فكرة إلى أن أصبحت واقعا، حيث كان لخبرته وإرشاداته ولطفه أكبر الأثر في إتمام هذه المذكرة بحمد الله، فله مني كل الاحترام والوفاء والتقدير.

كما أتقدم بعظيم الشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة لمشاركتهم في مناقشة هذه المذكرة وإبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم، التي من شأنها أن توجه هذا البحث.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الى الأستاذ زيان عاشور مصباح والذي قدم لنا يد المساعدة في الحصول على المعلومات والارشادات القيمة .

ونتوجه بخالص شكرنا إلى كل من ساهم معنا لإتمام هذا العمل من بعيد أو من قريب رادين من المولى عزّ وجل أن يجعل هذا في ميزان حسناتهم

وشكرا

الإهداء

الحمد لله الذي قر عيني وأهلي بتخرجي، والشكر لله الذي أعانني، وعلى طريق العلم صبرني.

يارب لك الحمد على النجاح المستمر والتفوق المبهر

والتخرج المزهر، الحمد لله أولا واخرا الحمد لله أداء وقضاء.

الى من أوصانا بهم الرحمان حين قال

«واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا»

الجبل الذي يحميني من كل عواصف الحياة والسند الذي

لا ينكسر والقلب الذي لا يتهاون مع أحزاني أبي العزيز

من سهرت ليال طويلة من اجل راحتي، من استيقظت فجرا من أحل الدعاء لي أمي الحبيبة

الي المساندة والداعمة والكتف الذي اتكئ عليه عندما تقرر الحياة أن تميل بي أختي الحبيبة

الى بسمة الحياة، نبع الامل الذي يفيض على بالتفاؤل دوما، إلى من شهدوا معي متاعب الدراسة وسهر الليالي من كانوا خير عون لي في دربي اخوتي الأعزاء

دنيا

الإهداء

من قال أنا لها نالها وأنا لها وان أبت رغما عنها أتيت بها لم تكن الرحل قصيرة ولم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات ولكني فعلتها

وفي لحظة الفخر اهدي تخرجي إلى من احمل اسمه الذي حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم أبي الغالي طاب بك العمر ياسيد الرجال وطبت لي عمرا أبي. الحمد لله الذي جعلك من بين صفوة الإباء أبي

إلى ملاكي في الحياة وقرة عيني واعز ما املك غاليتي وجنة قلبي التي سهرت وكانت معي في كل حالاتي وظروفي وتحملت كل لحظة الم مررت لطالما عاهدتك بالنجاح ها أنا اليوم أتممت وعدي وأهديته إليك أمي الغالية حفظها الله ورعاها

إلى ضلعي الثابت الذي لا يميل إلى من رزقت بهم سندا وملاذي الأول والأخير أخوي كل باسمه إلى التي أمسكت يدي حين توقفت الحياة عن مد يدها لي أختي الحبيبة

إلى صديقة المواقف لا السنين شريكة الدرب والطموح البعيد إلى من كانت دائما موضع اتكاء عند عثرات الحياة صديقة الروح إيمان

الى كل عزيز في القلب وكل رفاق الخطوة الأولى والأخيرة والى كل من كان له الفضل على وكل من أسهم معي في انجاز هذا العمل أنا ممتنة جدا لكم

وفي الختام

كان حلما فاحتمالا ثم أصبح حقيقة لا خيال والحمد لله على أمام الرجاء

أمينة

ملخص الدراسة

إن إشكالية تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات كانت ولا تزال تشكل واحدة من أبرز انشغالات صناع القرار الاقتصادي في الجزائر، وذلك باعتبارها حتمية اقتصادية فرضتها تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات، ولاسيما البترول الذي يتسم سعره بالتذبذب في الأجلين القصير والمتوسط، وبالاتجاه نحو تقليل الحاجة إليه بفضل البحوث والتطوير المستمر المتعلقين بإنتاج بدائل طاقوية جديدة أرخص على المدى الطويل.من خلال هذه الدراسة، سنحاول معالجة موضوع يعتبر محل اهتمام الباحثين والخبراء الاقتصاديين لا سيما في الآونة الأخيرة، للبحث عن طرق تشجيع الصادرات خارج المحروقات، تحاول الجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط تنويع صادراتها خاصة المنتجات المحلية ومن بينها التمور حيث يعتبر واجهة المنتجات الفلاحية في الجزائر، ولعل لإدارة الجمارك دور هام في هذه العملية من خلال تقديم تسهيلات جمركية للمتعاملين الإقتصاديين الذين ينشطون في مجال التصدير. حيث ركزت الدراسة في الجانب التطبيقي على أحد أهم المؤسسات الناشطة في مجال تصدير التمور في الجزائر (مؤسسة سليم حدود لتوضيب وتصدير التمور)، وقد خلصت الدراسة إلى أن التسهيلات الجمركية لها دور فعال في ترقية الصادرات إلا أن الإجراءات تبقى في حاجة إلى تحديث مستمر لمواكبة العصرنة وتقلبات السوق.

الكلمات المفتاحية: التصدير، التسهيلات الجمركية، تصدير التمور، ترقية الصادرات.

Résumé:

La diversification des exportations hors-hydrocabures, est l'un des soucis majeurs des pouvoirs publiques dans notre pays. Cette problématique à été induite essentiellement par la dépendance de l'économie nationale du secteur des hydrocarbures, en l'occurence le petrole, dont les fluctuations des prix ne cessent de changer au moyen et court termes.

Notre étude porte sur la stratégie de mise en oeuvre des mesures d'aide à l'encouragement et la diversification des exportations hors hydrocarbures, notamment les produits locaux, et spécialement les dattes qui représentent la vitrine des produits agricoles algériens à l'export –cas de l'Entreprise SALIM HADDOUD spécialisée dans le conditionnement et l'exportation des dattes-.

L'étude à montré l'efficacité des facilitations douanières dans la promotion des exportations.

Mots-clés: Exportation. Facilitations douanières. Exportation de dattes. Promotion des exportations.

.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1.	واقع الصادرات في الجزائر في الفترة (2014 2022)	10
2.	التركيب السلعي لصادرات الجزائر لفترة 2014 /2022 الوحدة مليون دولار	12
3.	يوضح مضمون اتفاقية كيوتو والتعديلات التي طرأت عليها.	27
4.	يتضمن الملاحق التي جاءت بها اتفاقية اسطنبول المتعمقة بالادخال المؤقت	28
5.	يمثل الفرق بين الرقابة القبلية ة الرقابة اللاحقة	31
6.	أهم الدول المنتجة للتمور –2022–	55
7.	الدول المصدرة للتمور من حيث القيمة	56
8.	قيمة الصادرات الجزائرية للتمور	56
9.	المساحات المستثمرة للمؤسسة محل الدراسة	59
10.	الموالي يوضح مختلف الدول التي يتم التصدير لها.	60

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
أ	نموذج الدراسة	ج
1.	التصدير المباشر	08
2.	التصدير غير المباشر البلد الأصلي	08
3.	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	60
4.	توضح مختلف القارات التي يتم التصدير لها.	62
5.	نموذج الدراسة	65

مقدمة

في ظل انفتاح الأسواق الدولية واشتداد المنافسة تسعى الدول إلى تطوير اقتصاديا وتنمية قدراتها التنافسية بهذا المعنى اعتبرت الصادرات قاطرة للتنمية الاقتصادية وعامل من عوامل ازدهار البلدان استنادا إلى مقولة أكبر الاقتصاديين" إن ثراء الدول مبني على تطوير الصادرات وفقرها مبني على اعتمادها على الواردات"، حيث يعتبر هذا الأخير من أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها

لقد تدعم ذلك من خلال التطورات العالمية المعاصرة التي يحتاج العالم مؤخرا على مختلف الأصعدة الاقتصادية حيث ألقت بظلالها على اقتصاديات دول العالم الثالث من خلال أطروحاتها الداعية إلى فتح الأبواب بين الدول في مجال التجارة بمختلف أنواعها وحرية انتقال رؤوس الأموال بين تلك الدول بالإضافة إلى اعتماد مبدأ الإصلاح الهيكلي وإنتاج إليه السوق وخاصة في قطاع التجارة الخارجية الذي يعتبر ذا أهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ترقية الصادرات الناتجين بالاعتماد على المزايا التي توفرها حرية التجارة في المنافسة والتكنولوجيا وانعدام رسوم الجمركية

اهتمت الجزائر بإشكالية تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات بحيث تشكل هذه الأخير 95%من حصيلة الصادرات منذ عدة عقود وهي لا تزال تتبنى في كل مرحلة برامج تهدف إلى الخروج من هذه التبعية من خلال تحقيق التنويع الاقتصادي عموما وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات خصوصا، وفي الحقيقة، يأتي هذا الاهتمام كحتمية وليس كخيار بسبب ما يطبع أسعار المحروقات ولا سيما البترول من تذبذب في الآجال القصيرة والمتوسطة والاتجاه نحو الانخفاض في الآجال الطويلة نتيجة البحث والتطوير الخاصين بإيجاد بدائل لهذا المصدر الطاقوي.

I. إشكالية الدراسة والأسئلة البحثية:

إن من أهم توصيات صندوق النقد الدولي للدولة الجزائرية إعادة هيكلة الصادرات الجزائرية والتي تسيطر عليها المحروقات وتعتبر الصادرات خارج المحروقات ضعيفة للغاية ونظرا للتقلبات التي تؤثر في أسعار النفط وما يتحتم عن ذلك من أثار سلبية على الاقتصاد الوطني فقد سعت السلطات الجزائرية إلى تنمية الصادرات خارج المحروقات وترقيتها من خلال تطوير إدارة الجمارك ومنح تسهيلات وفي هذا الإطار انطلاقا مما سبق فإن الإشكالية التي نسعى إلى معالجتها يمكن طرحها في التساؤل التالي:

- **ما هو الدور الذي تلعبه التسهيلات الجمركية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟**

لمعالجة هذه الإشكالية يتطلب منا البحث والإجابة عن هذه التساؤلات:

1. ما أهمية الدور الذي تلعبه التسهيلات المتعلقة بتبسيط الإجراءات وترقية الصادرات؟
2. ما أهمية الدور الذي تلعبه التسهيلات المتعلقة بالأنظمة الجمركية وترقية الصادرات؟
3. ما أهمية الدور الذي تلعبه التسهيلات المتعلقة بالرقابة وترقية الصادرات؟
4. هل فعلا هذه التسهيلات كافية أم هناك حاجة إلى تغيير أو تحديث تماشيا مع متطلبات التصدير إلى الأسواق العالمية؟

II. الدراسات السابقة

بالإضافة إلى العديد من المقالات والكتب والبحوث العلمية الموثقة قمنا بالاطلاع على مجموعة من الدراسات الجامعية والأبحاث العلمية التي تناولت موضوع الصادرات خارج قطاع المحروقات وكذلك التسهيلات الجمركية نذكر من أهمها:

- **دراسة (خديم وحاكمي، 2022)**، هدفت الدراسة إلى إبراز دور التسهيلات الجمركية في ترقية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2018) حيث توصلت الدراسة في الأخير إلى أن إدارة الجمارك تتيح كل التسهيلات والتحفيزات من أجل مرافقة المؤسسات الاقتصادية وذلك بمختلف الأنظمة الجمركية الاقتصادية المتعلقة بالتصدير.
- **دراسة (بوترعة وآخرون، 2018)**، بعنوان دور الجمارك في تسهيل عمليه التصدير وهدفت الدراسة التعرف على الجمارك ودور النظام الجمركي وقدرة الجمارك المتوقعة إلى حد كبير إلى سعيها نحو مدى رقابتها وحرصها على تطبيق التشريع الجمركي. والنتائج المتحصل عليها:

- من بين التسهيلات الجمركية التي ساعدت الإدارة الجمركية إلى تحقيقها هي تسهيل عملية التبادل التجاري وبالتالي المساهمة في توفير وتخفيض التكلفة وهذا ما يوطد العلاقة بين المؤسسة والجمارك
- تتميز الصادرات الغير نفطية بتركيب سلاح متنوع يطغى عليه المنتجات نصف مصنعة لكونها أحد مشتقات البترول
- تبين لنا من خلال دراستنا أن هناك إلغاء التعريف الجمركية عند التصدير لتشجيع وتحفيز عملية التصدير
- رغم التسهيلات الجمركية الممنوحة من طرف الدولة عملية التصدير إلى أن نسبة الصادرات الغير نفطية تبقى ضعيفة مقارنة بالصادرات النفطية

- **دراسة (بن عبد الله، 2015)**، التسهيلات الجمركية ودورها في تشجيع التجارة الخارجية وهدفت إلى تحليل واقع الاقتصادي والتحول من اقتصاد موجه إلى اقتصاد سوق ومدى تأثر التجارة الخارجية بهذا التحول مع محاولة إبراز أثر التسهيلات الجمركية كالإجراءات الجمركية والشكليات المتعلقة بالنقل في التجارة الخارجية وتوصلت إلى النتائج:

- الجمارك تلعب على المستوى الدولي الدور المتمثل في تطبيق القانون الجبائي والتشريع الجمركي المرتبط باتجاه التجارة الخارجية والعلاقات المالية مع الخارج ومراقبة الحدود
- الأنظمة الجمركية تعمل على تنظيم وتنمية المبادلات الدولية مع الإشارة إلى ترقيتها وتسهيل إجراءاتها وتعميم استعمال أنظمة الإعلام الآلي وتمديدها في إطار سير هذه الأنظمة
- الوثائق الخاصة بالنماذج العالمية تنسق إجراءات عقود النقل متعددة الأنواع وتعميم إجراءات الجمركة بواسطة الرواق الأخضر في إطار تسيير المخاطر

III. نموذج وفرضيات الدراسة:

1. نموذج الدراسة:

انطلاقا من الدراسات السابقة والملاحظة الميدانية تم اقتراح هذا النموذج الأولي للدراسة

الشكل (أ): نموذج الدراسة.

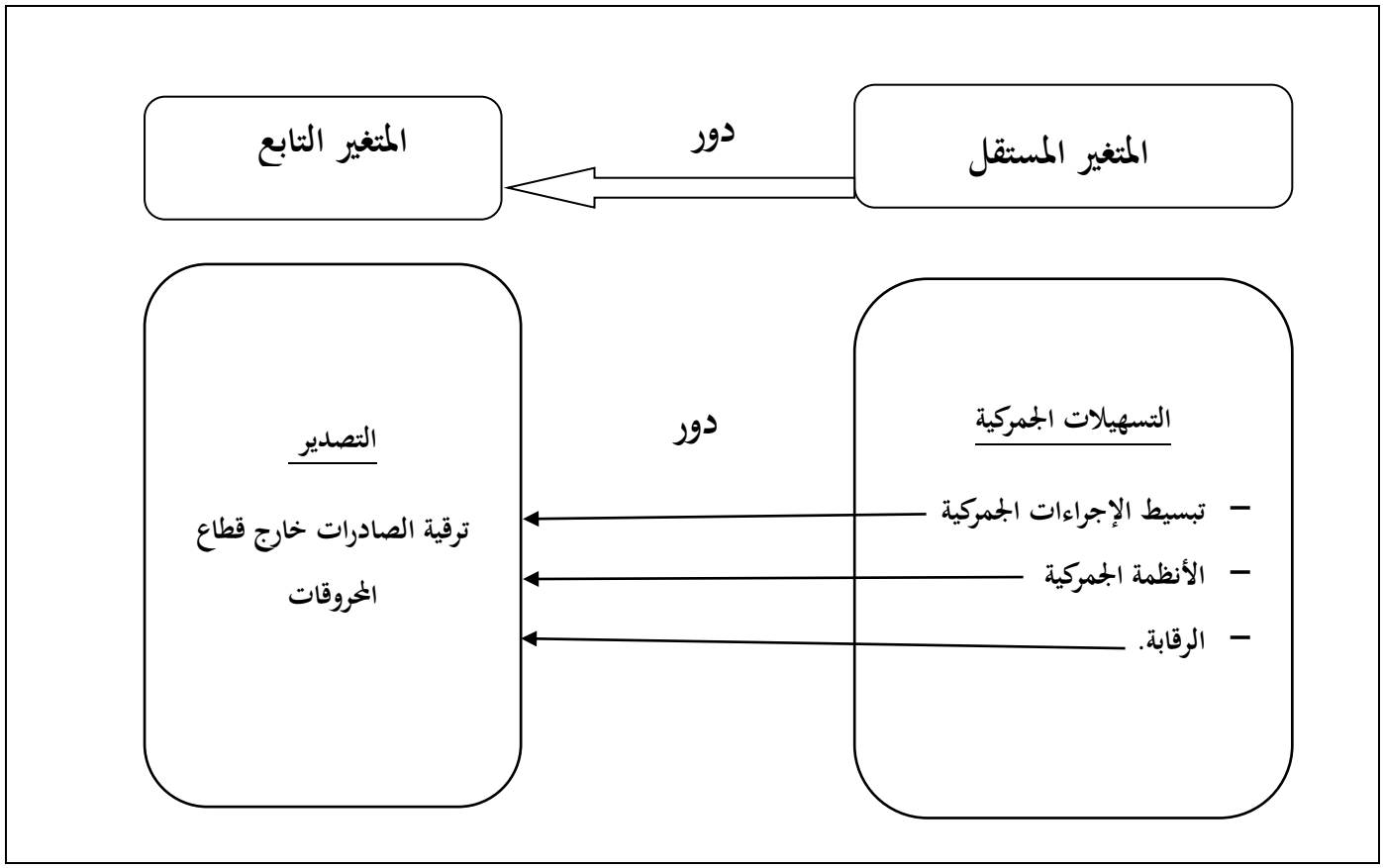

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الدراسات السابقة.

2. فرضيات الدراسة

من خلال النموذج الأولي يمكن وضع الفرضية الرئيسة التالية:

هناك دور يترجم بعلاقة تناسبية بين أبعاد التسهيلات الجمركية مجتمعة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

ومنه يمكن اشتقاق الفرضيات الفرعية التالية:

1. هناك علاقة تناسبية بين التسهيلات المتعلقة بتبسيط الإجراءات وترقية الصادرات
2. هناك علاقة تناسبية بين التسهيلات المتعلقة بالأنظمة الجمركية وترقية الصادرات
3. هناك علاقة تناسبية بين التسهيلات المتعلقة بالرقابة وترقية الصادرات

IV. أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي تقدمه الجمارك من خلال التسهيلات الجمركية، والتي تهدف إلى تقليل هيمنة المحروقات على العملية التصديرية وتعزيز تنوع الاقتصاد من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية، يمكن تسريع حركة البضائع وتقليل التكاليف المتعلقة بالصادرات، مما يشجع الشركات على تصدير مجموعة متنوعة من المنتجات غير المحروقات وهذه التسهيلات تساهم في تحسين القدرة التنافسية للشركات الجزائرية في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وتنويع مصادر الدخل الوطني،

ومن خلال الدراسة الميدانية نسلط الضوء على حالة مؤسسة توضيب وتصدير التمور سليم حدود، في محاولة لإبراز أهم الفرص والتحديات التي تواجه المؤسسات الجزائرية في عمليات التصدير مما يساعد على تطوير استراتيجيات فعالة لتعزيز هذا القطاع وفي النهاية، هذه الدراسة نبرز كيف يمكن للإصلاحات الجمركية أن تكون أداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات.

V. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور التسهيلات الجمركية في تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات، مع التركيز على دراسة حالة مؤسسة توضيب وتصدير التمور كما تهدف الدراسة إلى:

1. فهم دور التسهيلات الجمركية :تحليل كيفية تأثير التسهيلات الجمركية على عملية التصدير، بما في ذلك تسريع الإجراءات الجمركية وتقليل التكاليف المرتبطة بالصادرات.
2. تحديد الفوائد التي تجنيها المؤسسات من التسهيلات الجمركية، مثل تحسين القدرة التنافسية وزيادة حجم الصادرات، وكذلك التحديات التي قد تواجهها.
3. تحديد دور الجمارك في تنويع الاقتصاد :استكشاف كيفية مساهمة التسهيلات الجمركية في تقليل الاعتماد على قطاع المحروقات من خلال تعزيز الصادرات في قطاعات أخرى، مثل قطاع التمور.
4. تحليل حالة مؤسسة توظيب وتصدير التمور: سليم حدود: دراسة كيفية استفادة هذه المؤسسة تحديداً من التسهيلات الجمركية في عمليات التصدير، وتحديد النجاحات والتحديات التي واجهتها في هذا السياق.

VI. المنهج المتبع في الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث ومحاولة اختبار فرضيات الدراسة، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي، الذي يرتكز على تحليل الظواهر ودراسة العلاقة بيت التصدير وتسهيلات الجمركية، كما تم الاعتماد على أسلوب دراسة تحليلة في جزء التطبيقي، وذلك من خلال جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة عن طريق أداة المقابلة التي تمت في مؤسسة تصدير وتوظيب التمور سليم حدود في طولقة.

VII. هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم هذا الدراسة إلى الإطار النظري والإطار التطبيقي كما يلي:

- **الإطار النظري**

الفصل الأول: تطرقنا في الفصل لواقع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر و قد قسم إلى ثلاث مباحث تحدثنا في المبحث الأول إلى مفاهيم أساسية حول التصدير وقد فصلنا ذلك من خلال تقديم مفهوم التصدير وأهميته، أهدف التصدير ودوافعه، مراحل وسياسات التصدير و في الأخير أنواع و استراتيجيات التصدير، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه تحليل الصادرات خارج قطاع المحروقات فيا لجزائر في الفترة الممتدة 2014 -2022 وقد تطرقنا فيه إلى تطور الصادرات خارج المحروقات، التطور السلعي للصادرات خارج المحروقات فيا لجزائر،وتضمن المبحث الثالث الهياكل والإجراءات المتخذة لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر .

الفصل الثاني: وفي الفصل تم تسليط الضوء على التسهيلات الجمركية وأثرها على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر وقمنا بتقسيمه إلى أربع مباحث، المبحث الأول مفاهيم أساسية حو التسهيلات الجمركية، المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى الإدارة الجمركية في الجزائر والمبحث الثالث التسهيلات الجمركية الممنوحة من طرف إدارة الجمارك الجزائرية وأخيرا تقييم أثر التسهيلات الجمركية على ترقية الصادرات خارج المحروقات.

- **الإطار التطبيقي**

تمت فيه الدراسة التحليلية لواقع تصدير التمور في الجزائر مؤسسة سليم حدود طولقة وقسم إلى أربعة مباحث كالأتي تناول المبحث الأول تحليل تصدير التمور في الجزائر أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى تقديم مؤسسة والتعريف والإجراءات المنهجية، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى إجراءات الدراسة والأدوات المستخدمة أما المبحث الأخير قد خصص إلى تحليل المقابلة مع مؤسسة حدود سليم طولقة.

الفصل الأول:

واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

تمهيد:

إن الجزائر، وباعتبارها بلدًا مصدرًا للبترول، اعتمدت منذ استقلالها عام 1962 على مورد وحيد هو البترول، مما جعل اقتصادها رهينة لتقلبات أسعاره في السوق الدولية إذ أن ارتفاع أسعار البترول يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة، بينما يؤدي انخفاضها إلى تراجع هذه الإيرادات، مما يؤثر سلبًا على الوضع الاقتصادي للبلاد وهذا الاعتماد الكبير على عائدات البترول يبرز الحاجة الملحة لبناء إصلاح هيكلي ومؤسساتي يهدف إلى تنويع الاقتصاد.

إن تنويع الاقتصاد أصبح خطوة حتمية للتخلص من الارتباط الكبير بالإيرادات البترولية، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية ويُعتبر التصدير أحد أهم العوامل في تنمية اقتصاد أي دولة، حيث يؤدي زيادة الصادرات إلى تحسين معدلات النمو، وتنويع مصادر الدخل، وتطوير الاقتصاد الوطني، حيث أن الدول التي نجحت في تشجيع الصادرات حققت قفزات كبيرة في النمو الاقتصادي والتحقت بمصاف الاقتصاديات الناشئة.

ومن هذا المنطلق، بات من الضروري على الدولة الجزائرية العمل على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وهذا يتطلب تحسين السياسات الجمركية وتقديم تسهيلات تدعم تنويع الصادرات في هذا الفصل، سنحاول توضيح هذه النقاط بشكل أكثر تفصيلًا من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التصدير.**
- **المبحث الثاني: تحليل الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر(2014-2022).**
- **المبحث الثالث: الهياكل والإجراءات المتخذة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.**

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التصدير

يعتبر التصدير أهم ما يحرك عجلة الاقتصاد الدولي إلى الأمام كما يتمثل في كونه مقياس من المقاييس لمدى نجاح ميزان المدفوعات هذه الدولة ومن وسائل التنمية لاقتصادية ومؤشرا هاما في اقتصاديات الدول النامية فهو عنصر مهم يدفع بالدولة لتحقيق جميع أهدافها المسطرة حيث نستعرض في هذا المبحث مفاهيم حول التصدير وأهميته وأهدافه وأنواعه

المطلب الأول: مفهوم التصدير أهميته.

أولا: مفهوم التصدير

تتعدد تعاريف التصدير فنشاط التصدير والصادرات عنصران يخدمان موضوع واحد وهو عملية التصدير من اجل تحقيق الأهداف المسطرة وتوفير موارد مالية للخزينة العمومية بغية تحقيق رفاهية الاقتصادية ومن أهم التعاريف نجد:

التعريف الأول:" هو انتقال السلع وسواها من الخيرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى البلدان الأخرى لتسويقها في أسواق عالمية"(حفايضية و برقوق، 2018/2017، صفحة 03)

التعريف الثاني:" قدره الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية والسياحية الى دول وأسواق عالمية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيم مضافة وتوسع ونمو وانتشار فرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها"(النجار، 2008، صفحة 15)

التعريف الثالث:"كل عملية تحويل سلعة أو خدمة من عون مقيم إلى عون غير مقيم بمعنى من مواطن حقيقي إلى شخص أجنبي"(مشري و كرايمية ، 2022/2021، صفحة 13)

أما حسب الموسوعة الاقتصادية فمفهوم التصدير "هو تلك العملية التي من خلالها تتدفق السلع والخدمات من التراب الوطني والتي تحول خارج هذه الحدود ويمكن أن تكون بكثرة أو بقلة"

وفي هذا السياق يمكن تقديم مفهوم للتصدير على ثلاث مستويات: (صالح، 2020، صفحة 04)

1. على المستوى الوطني:" هو عملية تصريف الاقتصادي الذي حققته دولة الى الدول التي تعاني من نقص في الإنتاج وهو عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية"
2. على مستوى المؤسسة: هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة إلى الأعوان الخارجية"
3. على المستوى الدولي: التصدير هو وسيلة من وسائل تحقيق الرفاه الاقتصادي لأي دولة من الدول يستعمل لمواجهة المنافسة واقتحام الأسواق الخارجية والتحكم في تقنياته يؤدي إلى ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية لدولة ما

ثانيا: أهمية التصدير

يعتبر التصدير ذو أهمية كبيرة في اقتصاديات مختلف الدول، وهو أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية، فلمدة طويلة من الزمن اعتبره أصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة. كما اعتبر طريقة ناجحة لجمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة، فأهميته تتمثل في كونه مورد هام من موارد العملة الصعبة، وهناك من يرى أن التصدير مرتبط بحجم سوق الإنتاج الذي كلما زاد اضطرت مختلف المؤسسات والشركات إلى مضاعفة الإنتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق، ثم بعد ذلك تصريف الفائض إلى الخارج عن طريق التصدير .والجدير بالذكر أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات يصاحبها تغيرات في أنماط الاستهلاك التكنولوجي وغير ذلك من التغيرات التي تؤدي بدورها إلى إمكانية زيادة ونمو معدل الصادرات من جديد، وهذا ما يبين العالقة التبادلية والمتداخلة بين معدل الصادرات ومعدل نمو الدخل الوطني وهوما يؤكد على نمو الصادرات التي كثيرا ما ينعكس ضعفها بعدم توازن ميزان المدفوعات لكثير من الدول النامية، ولهذا يجب أن تعتبر الصادرات وتنميتها في الدول النامية من بين الأهداف الاقتصادية الأساسية لهذه الدول (مشري و كرايمية ، 2022/2021، صفحة 14/13)

المطلب الثاني: أهداف التصدير ودوافعه:

تهدف الدول من خلال التصدير إلى تحقيق مجموعة من الخطط التي تدفعها لدراسة العمليات التصديرية بغية الوصول ل:

أولا:الأهداف التصدير:

تتجلى أهداف التصدير فيما يلي:(حفايضية و برقوق، 2018/2017، صفحة 04)

1. أهداف مرتبطة بالإستراتيجية التجارية:
   أ. تجاوز السوق الوطنية المشبعة
   ب. توزيع جغرافي للمخاطر
   ج. التكيف مع المنافسة
   د. التواجد في الأسواق الدولية
2. أهداف مرتبطة بالجانب المالي:
   أ. زيادة رقم الأعمال
   ب. رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية
   ج. تسمح المنافسة من رفع فعالية التسيير المالي للمؤسسة
   د. رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة
3. أهداف مرتبطة بتحسين شروط الإنتاج:
   أ. تحسين قدرات الإنتاج بالمؤسسة
   ب. رفع من جهود البحث والتصدير
   ج. استغلال الامتيازات المتوفرة
   د. خفض التكلفة الإنتاجية

ثانيا:دوافع التصدير:

تكمن الدوافع وراء التصدير في تحقيق عدة فوائد والتي تم حصرها في مستويين: (صالح، 2020، صفحة 06)

1. دوافع التصدير على مستوى السياسة العمومية: في إطار هذا المستوى فأن دوافع التصدير تأخذ الشكل التالي:

أ. زيادة احتياطات النقد الأجنبي

ب. مساعدة الصناعات على البقاء والنمو

ج. تعزيز الرخاء في المجتمع عن طريق تحسين الإنتاجية الوطنية

د. خلق فرص العمل

هـ. تشجيع وضع سياسة العمومية لتنفيذ برامج تهدف إلى مساعده الشركات على تحسين أدائها في المجال التصديري.

2. دوافع التصدير على مستوى الشركات: فعلى هذا المستوى تعمل دوافع التصدير على تحقيق ما يلي:

أ. تستخدم الشركات النشاط التصديري من اجل تحسين عملياتها الإدارية وذلك على المستوى المحلي

ب. الاستفادة من وفارات الحجم البحث عن الفرص في الأسواق الدولية

ج. زيادة الأداء العام

المطلب الثالث: مراحل واستراتيجيات التصدير

يقوم التصدير على تحويل جزء من ثروات البلد إلى خارج حدوده سعيا وراء ذلك لزيادة الإيرادات الخارجية وبالتالي دفع عجلة الاقتصاد من جهة وتوفير الحاجات الضرورية من جهة أخرى

أولا: مراحل التصدير:

تمر عملية التصدير بثلاث مراحل هي:

1. مرحلة تحديد منتجات التصدير ذات الكفاءة العالية وفيها يتم اختيار منتجات من برنامج إنتاجي قائم فعلا وأيضا إنتاج منتجات جديدة بهدف التصدير.
2. مرحلة إقامة وتنظيم أنشطة التصدير بحيث تستفيد من البنية الأساسية وذلك يعني تنظيم قطاع التصدير والوحدات الإنتاجية للتصدير من ناحية العمالة والإدارة وأدوات وأيضا الاستفادة من الإمكانيات والتسهيلات المتاحة خارج الوحدة الإنتاجية مثل شبكة النقل والمواصلات والاتصالات.
3. تنفيذ عملية التصدير وذلك يشمل عملية الإنتاج الحالية والسابقة واللاحقة هذه المراحل الثلاثة يختلف مداها وأحيانا تتدخل فيما بينها طبقا للظروف الخارجية والداخلية المتعلقة بمنشات التصدير والمشكلات التي تواجهها وأيضا الأهداف العامة للوحدات الإنتاجية المتجهة للتصدير

ثانيا: استراتيجيات التصدير.

يقصد بها الأسلوب العلمي الذي تعتمد عليه المؤسسات المصدرة لفرض نفسها أمام المنافسة الأجنبية في الأسواق الخارجية وذلك باتخاذ عدة وسائل وتدابير مختلفة ويعتمد اختيار الإستراتيجية بالهدف المراد تحقيقه وغالبا ما يحدث الجمع بين الكثير من الاستراتيجيات ويمكن إيجاد نوعين منه:

1. إستراتيجية النمو المعتمد على المنتج: في هذه الحالة تسعى المؤسسة لتحقيق هدف اختراق عدد كبير من الأسواق بمنتج واحد ويتم ذلك عن طريق:(مشري و كرايمية ، 2022/2021، صفحة 21)
   أ. تحديد منتج أساسي للمؤسسة
   ب. تحديد منتج في السوق المحلي وتعميمه وطنيا ثم دوليا
   ج. تكييف المنتج حسب متطلبات الأسواق الخارجية وهنا تقوم المؤسسة أو الشركة المصدرة بدراسة ومعرفة أذواق كل سوق خارجي تريد الدخول إليه
   د. تعديل المنتج وتنميته بالطرق التقنية
2. إستراتيجية النمو المعتمد على الأسواق: تقوم المؤسسة ضمن هذه الإستراتيجية بمراقبة سوق معينة من حيث المنتج المعروض فيها والذي هو من نفس النوع الخاص بالمؤسسة كذلك تعمل على مراقبة سعره وكمياته

المطلب الرابع: أنواع التصدير

يعد التصدير من بين ابسط أشكال الدخول الأسواق الخارجية لأنه يتضمن اقل نسبة من المخاطر بالمقارنة مع الأشكال الأخرى مباشر كالاستثمار الأجنبي المباشر والتحالفات الإستراتيجية...الخ وان تقسيم الصادرات يخضع لعده معايير أبرزها (صالح، 2020، صفحة 11/10)

1. معيار المجموعات السلعية: فهذا المعيار يتعلق بطبيعة السلعة المخصصة للتصدير فهي أما أن تكون سلع استهلاكية أو سلع معمرة.
2. معيار الصادرات المؤقتة والدائمة: في هذا المعيار يربط بين الزمن والصادرات فالصادرات الدائمة هي تلك الصادرات التي تبقى في الخارج بصفة نهائية أما الصادرات المؤقتة فهي تبقى فترة من الزمن ويعاد استيرادها.
3. معيار الصادرات الملموسة وغير الملموسة: بهذا المعيار يعالج صفة السلعة المعدة للتصدير فهو يميز بين الصادرات الملموسة التي تخص كافة البضائع والسلعة التي تصدر خارج البلاد أين يمكن معاينتها وأما الصادرات الغير ملموسة فهي تشمل كل الخدمات التي تتم بين مقيمين في البلد الأخر وتتمثل هذه الخدمات في كل من خدمات النقل والتامين وغيرها من الخدمات
4. معيار طريقة التصدير: فهذا المعيار يرتبط بطريقة التصدير ونجد فيه ثلاث طرق وهي: (صالح، 2020، صفحة 11/10)

أ. **التصدير المباشر**: يتطلب التصدير المباشر وجود صلة مباشرة بين المؤسسة المنتجة والمصدرة في نفس الوقت والمؤسسة المستفيدة خارج البلد الأصلي للمؤسسة المصدرة دون الاستعانة بخدمات الوسطاء وهذه العملية تتضح في الشكل الأتي:

الشكل رقم (01): التصدير المباشر.

المصدر: (صالح، 2020، صفحة 10)

وتتم عملية التصدير المباشر من خلال:

- إنشاء إدارة متخصصة للتصدير ويكون مسئول عنها مدير المبيعات الخارجية مدير تصدير ومجموعة من المساعدين له وهدفهم البحث عن أسواق خارجية
- وجود فرع لإدارة المبيعات في الأسواق الخارجية وذلك حتى تتمكن المؤسسة من تحقيق وجود فعلي لها على ارض الأسواق الدولية وللتعرف عن كثب عن طبيعة هذه الأسواق والحاجات ورغبات الزبائن فيها
- تعيين مديرين وممثلين في الأسواق الخارجية وتكون مهمتهم السفر للأسواق الدولية
- تعيين وكيل أجنبي في السوق الدولية حيث يقوم بالبيع لصالح المؤسسة نيابة عنها في سوقه الدولية

ب. **التصدير غير المباشر:** يتم التصدير غير المباشر من خلال أن يقوم وسط وكلاء البيع أو وكلاء تصدير بشراء المنتج مباشرة من المصنع ثم إعادة بيعه إلى دولة أجنبية وتحت اسم وكيل البائع أو وكيل التصدير وعليه فان المصدرين غير المباشرين ليس لديهم اتصال مباشر مع المستهلكين في الأسواق الأجنبية والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02): التصدير غير المباشر البلد الأصلي.

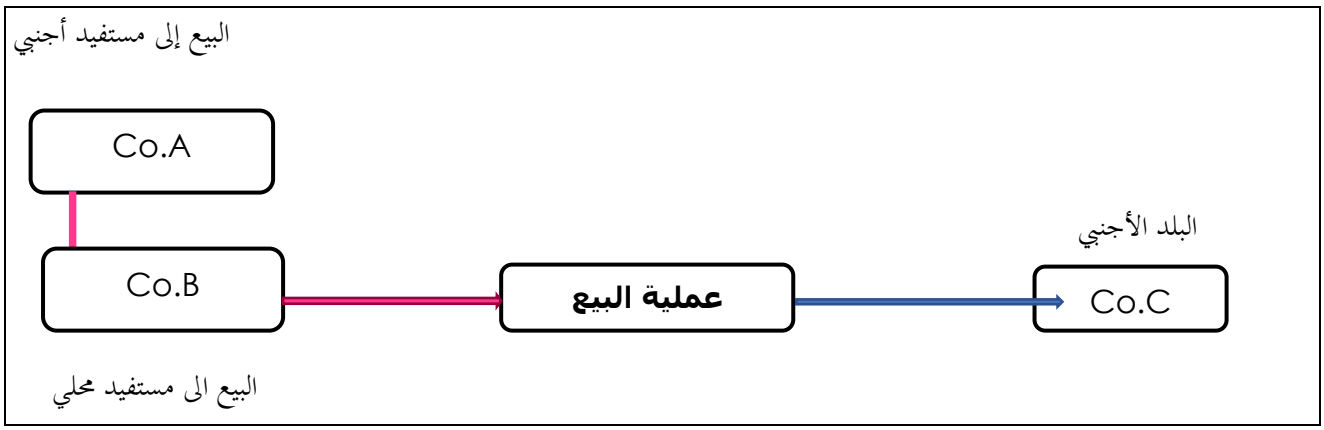

(صالح، 2020، صفحة 11)

والتصدير غير المباشر يمكن أن يأخذ أشكال التالية:

- التصدير من خلال الاعتماد على الوكلاء حيث يقوم الوكيل بالبحث عن المشترين في الأسواق الخارجية مقابل حصوله على عمولة.
- المنظمات التعاونية بحيث تقوم هذه المنظمات بالتعاون مع الشركات المنتجة للبحث لها عن أسباب خارجية لمنتجاتها وتكون هذه المنظمات تحت سيطرة ورقابة الشركات المنتجة وهذه الطريقة في الدخول الأسواق الخارجية تحقق ميزتين هما انها تقلص

التكاليف المترتبة عن الاستثمار لكون الشركة ليست بحاجة إلى إيجاد وتطوير قسم التصدير وإيجاد قوة بيعيه للعمل فيها وتحمل التكاليف الإضافية مقابل ذلك والميزة الثانية هي تقليل هذه المخاطرة لأدنى حد ممكن لكون هؤلاء الوسطاء الذين ينوبون عن الشركة في التصدير لهم الإلهام والمعرفة الكافية على الأسواق الخارجية ولذلك الأخطاء ستكون قليلة جدا

ج. **التصدير المشترك أو المنظم**: هو عبارة عن تضامن عدة مصدرين معا أي هو أسلوب فريد في تنظيم النشاط التصديري حيث تقوم شركات الأعضاء بالاشتراك في تنظيم معين بهدف تحسين أنشطتها التصديرية

المبحث الثاني: تحليل الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر 2014-2022)

يعتبر التصدير أحد أشكال الدخول إلى الأسواق الدولية، حيث يعني قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية، خدمية، معلوماتية، مالية، ثقافية وسياحية إلى دول وأسواق دولية أخرى بغرض تحقيق أرابح وقيمة مضافة، توسع، نمو، انتشار، فرص عمل، تكنولوجيا جديدة وغيرها .ويقع التصدير في إطار تشجيع التبادل التجاري بين الدول بما يحقق مصالح عديدة لأطراف التجارة الدولية (المصدرون والمستوردون)، نظرا اهتماماً لاختلاف المزايا النسبية والتنافسية لك لدولة. وكان هذا سبب الصادرات وتحليل منظومتها. حيث أظهرت النتائج استمرار اعتماد الجزائر على تصدير المحروقات بنسبة تصل الى 97 %لكن تغيرت الحصص السوقية واكتسبت أسواق جديدة للصادرات خارج المحروقات

المطلب الأول: تطور الصادرات خارج المحروقات

من خلال هذا الجدول نقف على تطور حصيلة الصادرات الجزائرية وذلك خلال الفترة الممتدة ابتداء من سنة 2014الى غاية سنة 2022 لمعرفة مكانة الصادرات خارج المحروقات في التجارة الخارجية

الجدول رقم (01): واقع الصادرات في الجزائر في الفترة (2014 2022)

الوحدة مليار دولار

السنوات	الصادرات الإجمالية		صادرات المحروقات		الصادرات خارج المحروقات	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2014	61.172	100	58.362	95.41	2.81	4.59
2015	35.138	100	33.081	94.15	2.057	5.85
2016	29.698	100	27.917	94.03	1.781	6
2017	34.569	100	33.202	96.04	1.930	3.96
2018	41.146	100	38 .89	94.53	2.249	5.47
2019	35.323	100	33.244	94.11	2.079	5.89
2020	21.932	100	20.016	91.26	1.916	8.74
2021	38.636	100	34.058	88.22	4.578	11.78
2022	65.526	100	59.549	90.88	5.978	9.12

المصدر: بنك الجزائر 2024

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا ان هيكل الصادرات الجزائرية يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات طوال فترة الدراسة حيث تراوحت نسبتها مابين 95.41%و94.03%من سنة 2014الى سنة 2016 في حين ارتفعت سنة 2017 لتصل الى 96.04% لتنخفض سنة 2018حيث أصبحت نسبة الصادرات بلغت 94.53% و94.11% سنة 2019 في حين تراوحت النسبة منخفضة سنة 2020 لتصل الى 91.26% وهذا راجع الى تراجع الطلب على المحروقات نتيجة الوضعية التي خلفتها جائحة كورونا منذ نهاية 2019 ليستمر هذا التاثير حتى سنة 2021 حيث بلغت النسبة 88.22% لتعود سنة 2022بصعود في نسبة الصادرات 90.88%

وكذلك يظهر تذبذب صعود ونزول في قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات مقارنة مع صادرات المحروقات والصادرات الاجمالية خلال هذه الفترة حيث يتبين الضعف في صادرات خارج المحروقات فقد قدرت قيمتها ب2.81 مليار دولار سنة 2014 وهي قيمة ضعيفة تعاد لا ترى مقارنة بقيمة صادرات المحروقات في نفس السنة التي قدرت 58.362 مليار دولار وقيمة الصادرات.

خارج المحروقات لم تزد عن 5.978 مليار دولار وهذا يمثل نسبة 9.12% من إجمالي الصادرات وهي اعلي نسبة وصلتها الصادرات خارج المحروقات حتى سنة 2022 بمعنى ان نسبة الصادرات خارج المحروقات عرفت ارتفاعا خلال هذه الفترة على عكس قيمتها وكان هذا بفضل المجهودات المبذولة من من طرف وزارة التجارة لترقية الصادرات خارج المحروقات خاصة بعد التراجع الكبير الذي لوحظ سنة 2016 والذي يعتبر ادني مستوى ليها 27.917 مليار دولار نتيجة انخفاض أسعار النفط وقد اثر هذا على مداخيل الدولة من العملة الصعبة وتسبب في ظهور عجز كبير في ميزان المدفوعات والميزان التجاري ليبقى الحل الوحيد ترقية الصادرات خارج المحروقات

المطلب الثاني: التطور السلعي للصادرات خارج المحروقات

بعد تطور وزيادة اجمالي السلع المصدرة وللوقوف على حقيقة تنويع الصادرات الجزائري من حيث هيكلتها نوضح ذلك في الجدول الذي يبين التركيب السلعي للصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة من2014الى 2022:

الجدول رقم (2)التركيب السلعي لصادرات الجزائر لفترة 2014 /2022 الوحدة مليون دولار

السنوات	المواد الغذائية		الموارد الاولية		مواد نصف مصنعة		تجهيزات فلاحية		تجهيزات صناعية		سلع استهلاكية		مجموع الصادرات خارج المحروقات	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	**النسبة%**
2014	323	11.49	110	3.91	2350	83.63	2	0.07	15	0.53	10	0.35	2810	100
2015	239	11.62	105	5.10	1685	81.92	0	0	17	0.83	11	0.53	2057	100
2016	327	18.36	84	4.72	1299	72.94	0	0	53	2.97	18	1.01	1781	100
2017	350	25.62	73	3.78	845	73.05	0	0	78	4.04	20	1.03	1366	100
2018	373	13.18	93	3.25	1626	79.22	0	0	90	3.18	33	1.16	2215	100
2019	408	19.73	96	4.64	1445	69.87	0	0	83	4.01	36	1.74	2068	100
2020	437	22.48	71	3.72	1287	67.41	0	0	77	4.03	37	1.93	1909	100
2021	576	12.81	182	4.04	3486	77.53	1	0.02	188	4.18	63	1.40	4496	100
2022	269	4.64	263	4.54	5068	87.42	2	0.03	84	1.45	111	1.91	5797	100

المصدر: بنك الجزائر 2024

من خلال تصفح الجدول رقم 02 المتعلق بالصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات يتضح بان هناك 6 أصناف من السلع المصدرة خارج المحروقات كما يتبين لنا تطور كل صنف من هذه الصادرات خلال فترة الدراسة والملاحظ ان المواد النصف مصنعة قد شكلت خلال سنوات الدراسة النسبة الغالبة مقارنة مع باقي الأصناف الأخرى حيث بلغت 83.63% سنة 2014لتنخفض الى 81.92% في السنة الموالية وقد بقيت في تراوح بين 72.94%و73.05%سنتي 2016 و2017 على التوالي لتشهد ارتفاع سنة 2018 وصل الى 79.22% لتنخفض بعد ذلك في السنتين التاليتين 2020/2019 لتصل 69.87% و67.41% ثم ترتفع سنة 2021 بنسبة 77.53%لتواصل ارتفاعها في سنة 2022وصولا الى 87.42% وكذلك نلاحظ بان المواد الغذائية تأتي في المرتبة الثانية من حيث نسبة الصادرات خارج المحروقات حيث تواصل تذبذب النسب صعودا ونزولا طوال فترة الدراسة ولم يكن هذا التذبذب كبيرا فقد تراوحت بين ادنى نسبة والتي قدرت 4.64% سنة 2022بقيمة 269مليون دولار وبين اعلى نسبة لها 25.62%سنة 2017 بقيمة 350مليون دولار كما نجد بان المواد الأولية احتلت المرتبة الثالثة من حيث النسبة فقد كانت كل النسب اقل من 5%ماعدا سنة 2015 بلغت 5.10% وكانت هذه اعلى نسبة وصلت اليها طوال فترة الدراسة اما ادنى نسبة وصلت أيها فقد كانت 3.25%سنة 2018 واما من حيث القيمة فقد كانت في تذبذب ففي السنتين الأولى كانت في حدود 100مليون دولار لتنخفض في السنوات الموالية لترتفع في

السنتين الأخيرتين وفي ما يخص التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية فقد كانت قيمتها ضئيلة ونسبها تكاد تنعدم فقد بلغت اعلي قيمة للتجهيزات 188مليون دولار سنة 2021 وفي ما يخص السلع الاستهلاكية فقد بلغت اعلى نسبة لها 1.93% سنة 2020 أما اعلي قيمة 111مليون دولار سنة 2022وبالنسبة للتجهيزات الفلاحية فقد كانت في المرتبة الأخيرة طوال فترة الدراسة لانعدامها ففي كل من سنة 2014وسنة 2022 قدرت ب2مليون دولار أما سنة 2021 كانت 1مليون دولار

المبحث الثالث: الهياكل والإجراءات المتخذة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر .

ان الصادرات خارج قطاع المحروقات قضية تسعى العديد من الدول النامية ومنها الجزائر الى ترقيتها حيث تعتبر من المهام الأولى لأجهزة التخطيط ورسم السياسات الوطنية ولهذا الغرض اتبعت الجزائر استراتيجيات جديدة وقامت باتخاذ مجموعة من الاجراءات والسياسات التي من شانها ان تساهم بطريقة مباشرة او غير مباشرة في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات فقامت بتشجيع القطاع العام والخاص على حد سواء وذلك من خلال توفير الإطار القانوني عن طريق إنشاء هياكل وظيفية بهدف مساعدة المصدرين الجزائريين بالقيام بكل الخطوات اللازمة في عملية التصدير اضافة الى اتخاذ العديد من الاجراءات لتنويع وترقيه الصادرات خاصة ما سمي منها الصادرات قطاع المحروقات بحيث سنتناول هذه الاجراءات بشيء من التفصيل في هذا المبحث من خلال تطرق الى الهياكل المكلفة بترقية الصادرات في الجزائر ثم نعرج إلى الإجراءات المالية والجبائية و الإجراءات القانونية وفي الأخير الى الإجراءات الجمركية والنقل.

المطلب الأول: الهياكل المكلفة بترقية الصادرات .

ان الدولة الجزائرية وسعيا منها لإرساء ديناميكية جديدة لقطع الصادرات قامت بإنشاء مجموعة من الهيئات والهياكل وكذا المؤسسات الداعمة لنشاط التصدير ومتخصصة في العديد من المجالات منها التسويقية والتمويلية والتأمينية وغيرها والتي سنتطرق لها فيما يلي:

أولا: وزارة التجارة وترقية الصادرات:

تعد وزارة التجارة وترقية الصادرات المؤسسة الأولى التي تعمل على الاهتمام بالصادرات بصفة عامة وصادرات خارج المحروقات بصفة خاصة وفي هذا السياق جاء مرسوم التنفيذي رقم 08 266 المؤرخ في 19 أوت 2008 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 02 454 المؤرخ في 21 ديسمبر 2002 والمتضمن تنظيم الإدارة في وزارة التجارة حيث نصت المادة الثالثة بتكليف المديرية العامة للتجارة الخارجية بما يلي:(الجريدة الرسمية الجزائرية ، 2008، صفحة 08)

1. اقتراح كل الاستراتيجيات في مجال التجارة الخارجية والترقية الصادرات وضمان متابعة ذلك
2. المبادرة بالأدوات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمبادلات التجارية الخارجية والمشاركة في إعداد ذلك
3. تنشيط النشاطات التجارية الخارجية الثنائية والمتعددة الأطراف وتحفيزها عبر الهياكل المناسبة
4. تحضير الاتفاقيات التجارية الدولية او المساهمة في اعدادها والتفاوض بشأنها
5. تنشيط الهياكل والفضاءات الوسطية التي لها مهام في مجال ترقية المبادلات التجارية الخارجية وتوجيه اعماله
6. ضمان تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية ومتابعتها لا سيما علاقات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة
7. تصميم نظام للأعلام حول المبادلات التجارية الخارجية

وتضم مديرية المبادلات التجارية والتظاهرات الاقتصادية أربع مديريات وفي إطار ترقية الصادرات كلفت في إطار المرسوم المذكور أعلاه بما يلي:

1. متابعة الصادرات وترقيتها
2. متابعة عمليه الاستيراد
3. المبادرة بكل تدابير الرامية الى ترقية الصادرات وتنويعها واقتراح ذلك

4. تنظيم التنسيق في تنفيذ سياسة دعم صادرات خارج المحروقات
5. توجيه تنظيم المعارض والمعارض الخاصة للمنتوجات الجزائرية بالخارج في مجال ترقية الصادرات
6. اعلام المصالح المعنية الموضوع لدى الممثلات الدبلوماسية الجزائرية بالخرج في مجال ترقية الصادرات

وتضم هذه الأخيرة 3مديريات فرعية من بينها المديرية الفرعية لمتابعة وترقية الصادرات وتكلف بما يأتي:

1. جمع المعطيات القانونية والاقتصادية المتعلقة بالاستراتيجيات الدولية والتصدير وتحليلها
2. متابعه الصادرات وترقيتها
3. اقتراح كل التدابير لتحسين تنافسية الانتاج الوطني الموجه للتصدير
4. السهر على تنفيذ الإجراءات الرامية الى تدعيم الصادرات واقتراح كل التدابير للتنسيق وتكييف الاستراتيجية الوطنية للصادرات مع متطلبات السوق الخارجي

أما المديرية الفرعية الثانية هي المديرية الفرعية للتظاهرات الاقتصادية وتعني بما يأتي:

1. المبادرة وتنظيم المساهمة في تنفيذ كل العمليات المتعلقة بتوسع التجاري
2. تشجيع وتحفيز ترقيه الصادرات بتنظيم التظاهرات الاقتصادية

أما المديرية فرعيه الثالثة فهي المديرية الفرعية لمتابعةا لواردات.

ثانيا: الجزائرية لتامين وضمان الصادراتCAGEX :

تخضع الشركة الجزائرية لتامين وضمان الصادرات للمرسوم التنفيذي رقم 96 06 المؤرخ في 10 جانفي 1996 والتي تنص على ان تامين الصادرات يمنح الى الشركة المسؤولة عن الضمان (وزارة التجارة مديرية التجارة لولاية بسكرة ، 2024)

ومن مهام الشركة الجزائرية للتامين وضمان الصادرات نذكر منها:

1. تأمين وائتمان الصادرات (تغطية المخاطر التي قد تحدث عند التصدر).
2. التأمين والائتمان الداخلي (الذي يغطي الائتمانيات الداخلية للمؤسسة، والقروض الخاصة بالاستهلاك).
3. تأمين المعارض.
4. بيع المعلومات الاقتصادية والمالية.
5. تغطية (انتعاش) الديون.
6. التأمين المشترك وإعادة التأمين.

أما بالنسبة للمخاطر التي تغطيها الشركة فتتمثل في:

1. المخاطر التجارية.
2. المخاطر السياسية.
3. مخاطر عدم النقل.
4. المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية
5. المخاطر المتعلقة بكلفة التنقيب عن أسواق خارجية.

6. المخاطر المتعلقة بعدم القدرة على استرجاع الصادرات.

ثالثا: الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة:CACI

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 93 المؤرخ في 03 مارس 1996 والمتضمن أنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة وتعتبر هذه المؤسسة مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري صناعي وتقوم هذه الغرفة حسب المادة 05 من المرسوم بما يلي:(الموقع الرسمي لغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة)

1. تزويد السلطات العمومية بمبادرة منها أو وبناء على طلب من هذه السلطات بالآراء والاقتراحات في المسائل التي تهتم بالأنشطة التجارية أو الصناعية أو الخدمية
2. تقوم بالتنظيم المشاركة في التظاهرات الاقتصادية داخل الوطن وخارج لا سيما المعارض والندوات التي يكون الهدف منها ترقيه النشاطات الاقتصادية وتطوير المبادلات التجارية

كما لها مهام إدارية تتمثل في:

1. إصدار أي وثيقة أو شهادة يطلبها المتعامل الاقتصاديون في الجزائر أو خارجها .
2. تقوم بالتكوين وتحسين المستوى والمعلومات لدى المؤسسات الاقتصادية.
3. تنجز كل الأعمال والدراسات المساعدة على تطوير المنتجات والخدمات مع الأسواق الخارجية

رابعا: الشركة الجزائرية للمعارض والتصديرSAFEX:

الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير صافكس، مؤسسة اقتصادية عمومية شركة ذات أسهم منبثقة من تغيير النشاط الاجتماعي وتسمية الديوان الوطني للمعارض اونافكس–التي ا نشأت في سنة 1971المقر الاجتماعي لها هو قصر المعارض في إطار مهامها الرسمية صافكس تنشط في الميادين التالية:(وزارة التجارة وترقية الصادرات)

1. تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي، الوطني، الجهوي والمحلي
2. تنظيم المعارض الخاصة خارج البلاد
3. إعانة المتعاملين الاقتصاديين في ميادين ترقية التجارة الخارجية ودلك بفضل:
4. الإعلام في ميدان القوانين والتنظيمات التجارية
5. فرص التعامل الاقتصادي والتجاري مع الشركاء الأجانب
6. الإعلام الاقتصادي والتجاري
7. التقارب بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب
8. قوانين وترتيبات التصدير
9. تحرير مجلات ونشرات إعلامية اقتصادية وتجارية
10. تنظيم ملتقيات مهنية، ندوات ومحاضرات متخصصة
11. تسيير واستغلال كل منشئات قصر المعارض

خامسا: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجيةALGEX

تعد هذه الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع اداري وقد تأسست سنة 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 174 مؤرخ في 12 جوان 2004 (الموقع الرسمي لترقية التجارة الخارجية)

تعتمد هذه الوكالة السياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي كما تؤدي دور الوسيط بين المؤسسات الدولة والمصادرين الجزائريين وتعد هذه الوكالة أداة عمومية مفضلة لترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات من اجل دعم المجهودات المبذولة من قبل الشركات وذلك بوضع السياسات والاستراتيجيات العمومية من اجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ومن مهام الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية

1. تقوم بإرشاد وتوجيه المؤسسات الوطنية فيما يخص الأسواق الخارجية عن طريق التحليلات والدراسات الاستشرافية وتحليل قدرة الأسواق
2. كما تضع تحت تصرفهم فضاء استقبال واستماع دار المصدر من اجل طرح كافة انشغالاتهم وتساؤلاتهم وبمساعدة فريق مؤهل موضوع تحت تصرفهم من اجل مساعدتهم فيما يخص توفير المعلومة الاقتصادية والتجارية والعقوبات القانونية تعمل الوكالة على تنمية استراتيجياتها التصديرية في التحديد وتثمين الإمكانات التصديرية الوطنية من خلال الدراسات واللقاءات المختلفة المخصصة للتصدير
3. وأخيرا تضع تحت تصرف المؤسسات شبكتها وشبكة شركائها الوطنيين والدوليين اجل علاقات عمل محتملة.

سادسا: الصندوق الخاص لترقيه الصادراتFSPE :

تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات بموجب قانون المالية لسنة 1996 حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصادرين في نشاطات الترقية والتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركه مقيمه تقوم بإنتاج ثروات أو تقديم خدمات ولكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بأشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة:(الصندوق الخاص لترقية الصادرات)

1. التكفل للجزء من مصاريف المشاركة في المعارض بالخارج
2. جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية
3. تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والمواجهة للتصدير
4. تمويل التكاليف المتعلقة بالتكييف المنتجات في الأسواق الخارجية

سابعا: : المجلس الوطني لترقيه الصادرات خارج المحروقات:

أنشئ هذا المجلس في 04 ماي 2019 من قبل وزير التجارة ويضم المجلس الذي يخضع لسلطة الوزير الأول و ممثلين عن مختلف الوزارات المالية والمتمثلة في وزارة التجارة والمالية والداخلية والجماعة المحلية والشؤون الخارجية والنقل والأشغال العمومية للفلاحة والصيد البحري وتربية المائيات والصناعات التقليدية وممثلين عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة والجمارك والجمعية الوطنية للمصدرين والوكالة الوطنية ترقية التجارة الخارجية وتتمثل مهام المجلس في اتخاذ جميع القرارات الرامية إلى تطوير صادرات

خارج المحروقات ومرافقة المصدرين وللعالم فقد تم إنشاء هذا المجلس وتحديده بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 173 الصادر بتاريخ 12 يونيو 2004 (وزارة التجارة وترقية الصادرات)

المطلب الثاني: الإجراءات الجبائية والمالية

للنظام المالي والجبائي أهمية كبيرة من جانب تأثيره على أنشطة التصدير وذلك عن طريق منح المصدرين امتيازات جبائية ومساعدات مالية التي تؤثر بطريقة مباشرة في عملية التصدير

أولا: الامتيازات الجبائية:

تستفيد المؤسسات التي توجه منتجاتها إلى التصدير من المزايا الآتية:

1. الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (المادة 13 من ق.ر.ر.أ)

تستفيد المشتريات أو البضائع المستوردة والمحققة من قبل مصدر والمخصصة إما للتصدير أو لإعادة تصديرها على حالها أو لإدخالها في صنع السلع المعدة للتصدير وتكوينها وتوضيبها وتغليفها وكذلك الخدمات المتعلقة مباشرة بعملية التصدير من نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (المادة 42-2 من ق.ر.ر.أ)

2. الإعفاء من الرسم على النشاط المهني

الإعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات للعمليات المدرة للعملة الصعبة ولاسيما:

أ. عمليات البيع الموجهة للتصدير

ب. تأدية الخدمات الموجهة للتصدير.

يمنح هذا الإعفاء على حصة رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة ويشترط تقديم وثيقة تثبت دفع الإيرادات على مستوى بنك مقيم في الجزائر.(للضرائب، 2024)

ثانيا: المساعدات المالية:

تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE) بموجب قانون المالية لسنة 1996. حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية .

كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات و لكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري و ينشط في مجال التصدير ويتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة

وهناك خمسة مجالات إعانة مقررة:

1. أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية
2. التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج.
3. تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير.
4. جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية.
5. تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.

1. بعنوان نقل وعبور ومناولة البضائع الموجهة للتصدير

25٪في حالة النقل الدولي للمنتجات غير الزراعية إلى وجهات بعيدة	**50٪في حالة النقل الدولي للمنتجات الزراعية القابلة للتلف**

ملاحظة :تعتبر تكلفة النقل البري في البلاد فقط للرحلات على مسافات أعلى من 150 كيلومترا، وبقيمة خمسة (05) دينار / طن / كيلومتر.

2. بعنوان المشاركة في المعارض والمعارض الصالونات المتخصصة في الخارج

100٪في حالة المشاركة ذات طابع استثنائي بناء على قرار سياسي أو تقتصر على إنشاء شباك موحد	**50٪في حالة المشاركة الفردية في المعارض الأخرى غير المدرجة في البرنامج الرسمي السنوي**	**80٪في حالة المشاركة في المعارض و الصالونات المدرجة في البرنامج الرسمي لمشاركة الجزائر**

ملاحظة :يمكن تجدر الإشارة إلى أن الإعلانات المعدة يجب أن تذكر في لغة مستعملة في التجارة الدولية،وعند الاقتضاء في لغة البلد المستضيف للتظاهرة، كل المعلومات المتعلقة بالتظاهرة من اسم المعرض وفترته ومكانه ... إلخ

تجدر الإشارة إلى أنه تم إجراء مراجعة شاملة لهذه المنظومة في عام 2009 من خلال إنشاء أقسام الجديدة التي ستطبق بعد إعداد معايير الأهلية لطلبات المساعدة من طرف وزارة التجارة.(الصادرات، 2024)

المطلب الثالث: الإجراءات القانونية

إضافة إلى القوانين المتعلقة بإنشاء الهياكل المكلفة بترقية الصادرات في الجزائر وكيفية سيرها ومهامها والتي تم التطرق إليها سابقا هناك العديد من المجهودات التي قامت بها الحكومات الجزائرية المتعاقبة خصوصا منذ بداية الألفية الحالية وهذا لترقية الصادرات خارج المحروقات واهم هذه المجهودات ما يلي التعديل في قوانين والتشريعات وفي كل مره كانت تقوم الدولة بسن قوانين جديدة أو إدخال تعديلات على القوانين والتشريعات الموجودة المنظمة لنشاط التصدير نحو الخارج لترقية الصادرات والتخلص من التبعية للمحروقات ومن أهم التعديلات الموجودة حاليا :

1. إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب الخاصة بعمليات التصدير نحو الخارج
2. إقرار تعويضات مالية للمصادرين عن تكاليف نقل منتجاتهم
3. منح المصادرين حق الاحتفاظ بالجزء من العملة الصعبة المتأتية من عمليه التصدير
4. زيادة المدة اللازمة لإدخال العائدات المالية المترتبة عن عمليه التصدير

اولا: الإجراءات الجمركية:

يلعب النظام الجمركي دور أساسيا و فعال في التأثر على التجارة الخارجية لهذا لابد من التنظيم الحسن لهياكل هذا النظام و تطوير شبكات النقل و البنى التحتية بكل أنواعها ، وذلك بالكيفية التي يصبح معها مرن وقادر على التكيف مع مختلف الظروف الاقتصادية ، و تعتبر الإجراءات الجمركية و النقل من أهم التسهيلات الممنوحة لترقية و تطوير الصادرات ، حيث اتبعت الجزائر سياسة دعم الصادرات على المستوى الداخلي التي ترمي من خالها إلى تصدير المنتجات الوطنية بأسعار تنافسية من خلال الإعفاء من الحقوق و الرسوم الجمركية في إطار حوافز الأنظمة الجمركية التي تم تعريفها بأنها أنظمة موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية(الاستيراد والتصدير) عن طريق استعمال آليات حسب النشاط المعين(وقف أو إعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية،

منح مسبق للمزايا الجبائية والمالية المتعلقة بالتصدير...)الخ بالإضافة إلى تقديم عدة تسهيلات جمركية و التي سوف نتطرق إليها بنوع من التفصيل في الفصل الثاني و هذا لأهميتها الكبيرة و تأثيرها المباشر في عملية ترقية الصادرات (صالح، 2020، صفحة 31)

كذلك نشير إلى وجود مشروع إجراء جديد وهو: البيع بالإيداع هو عبارة عن مشروع بين وزارة التجارة والجمارك والجهات المختصة، يقوم على تصدير السلع الى المخازن بالخارج بانتظار عملية البيع (بيع آجل)وعند بيع البضاعة يرسل الى المصدر عائدات التصدير بعد اقتطاع صاحب المخزن مصاريف وهامش الربح، يجب ان يكون هناك تأمين فعال عند التصدير(مشري و كرايمية ، 2022/2021، صفحة 47)

ثانيا: إجراءات النقل:

بهدف إيصال المنتج المحلي إلى الأسواق الخارجية بأقل تكلفة وبأسعار تنافسية، قامت الدولة بإدخال تعديلات على قطاع النقل، ولان معظم السلع تناقلت نحو البلدان الأجنبية لا تتم إلا عن طريق البحر وهذا نظرا لانخفاض النسبي لتكاليف النقل والشحن الدولي نجد أن وزارة النقل اتخذت مجموعة من إجراءات نذكر منها :

- تخفيض بنسبة 50% للمنتجات المعبأة في حاويات وكذا المنتجات الفلاحية أما فيما يخص المواد المنجمة والبقايا المعدنية فتنخفض بنسبة. 20%
- تقليل مصاريف الحمولة والإرساء للحمولات الموجهة للتصدير وفقا لحجم الطرود والعمليات.
- فتح مكتب اتصال مؤقت للمؤسسة السينائية وتزويد بخط هات في(021-42-35-35)العالم المصدرين وتسهيل عمليات إرسال السلع للمصدرين .
- كما قام الصندوق الخاص لترقية الصادرات بتقديم إعانات فيما يخص تكاليف النقل وهي كالتالي :
- يتم احتساب تكاليف النقل الوطني لبري ابتداء من مسافة أكبر من 150 كلم على شرط أن تكون الشاحنة محملة بـ 01 طن فما فوق(5دج/كلم/طن.) (مشري و كرايمية ، 2022/2021، صفحة 48)

خلاصة الفصل :

في هذا الفصل تم تقديم عرض عام حول واقع التصدير في الجزائر من حيث الصادرات خارج المحروقات أو صادرات المتعلقة بالمحروقات وحالها في الدولة مع المشاكل التي تعترض هذا الجانب من ترقية وتطوير، كما تم عرض إلى جانب الإجراءات والهياكل التي قامت الدولة بإنشائها في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات.ومما سبق نستخلص :

- الصادرات خارج قطاع المحروقات بقيت هامشية رغم وعود وتصريحات الحكومة المتعاقبة بأنها ستحرر الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات.
- حتى الصادرات خارج المحروقات نسبة معتبرة منها هي عبارة عن مشتقات بترولية أو مواد أولية خام .
- لا يمكن ترقية الصادرات خارج المحروقات دون بناء اقتصاد قوي منتج و مؤسسات اقتصادية قوية تنافسية.

الفصل الثاني:

التسهيلات الجمركية المتعلقة بالصادرات خارج المحروقات في الجزائر

تمهيد

في السنوات الأخيرة، شهد العالم تزايدًا ملحوظًا في التبادل التجاري وتكامل الاقتصاديات، وأصبحت التجارة الدولية أحد أهم عوامل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للدول وفي هذا السياق، تلعب التسهيلات الجمركية دورا حيويا في تعزيز هذا التبادل وتحفيز حركة البضائع عبر الحدود.

وتعد الجزائر واحدة من الدول النامية التي تسعى جاهدة لتعزيز التجارة الدولية وتحسين أداء اقتصادها المحلي، وتدرك أهمية السياسات الجمركية في تحقيق هذا الهدف، حيث إن فهم دور التسهيلات الجمركية في الجزائر يتطلب نظرة شاملة على الإجراءات والأنظمة الجمركية التي تسعى الحكومة الجزائرية لتطبيقها لتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير.

تعتبر التسهيلات الجمركية مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تسهيل وتسريع حركة البضائع عبر الحدود، وتشمل عدة جوانب منها: تبسيط الإجراءات وتقنينها، تقديم الدعم والاستشارات استخدام التكنولوجيا وغيرها وبهذا تلعب هذه التسهيلات دورًا هامًا في تعزيز الأداء الاقتصادي للدولة وتحفيز نمو التجارة الخارجية، ويمكن رؤية ذلك بوضوح في الحالات حيث يتم تطبيقها بنجاح في الجزائر، ويمكن أن تساهم هذه التسهيلات في تعزيز التنافسية للشركات الجزائرية على المستوى العالمي، وزيادة صادراتها خارج قطاع المحروقات، مما يؤدي إلى تحسين العائدات الاقتصادية وتعزيز التوازن التجاري.

وللإلمام أكثر بالموضوع تم التطرق إلى" **الإطار النظري حول التسهيلات الجمركية المتعلقة بالصادرات خارج المحروقات في الجزائر"** بتفصيل وقد قسمت إلى:

- **المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التسهيلات الجمركية .**
- **المبحث الثاني: الإدارة الجمركية في الجزائر.**
- **المبحث الثالث : التسهيلات الجمركية الممنوحة من طرف إدارة الجمارك الجزائرية.**
- **المبحث الرابع: تقييم أثر التسهيلات الجمركية على ترقية الصادرات خارج المحروقات.**

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التسهيلات الجمركية

لقد بات من الضروري فهم وتقدير الأدوار المحورية التي تلعبها التسهيلات الجمركية في تعزيز التجارة العالمية وتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير. في هذا المبحث، سنستكشف الأسس النظرية والعملية للتسهيلات الجمركية، مشددين على أهميتها، مبادئها، الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وكذلك التحديات الخاصة بتطبيقها في الجزائر.

المطلب الأول: تعريف وأهمية التسهيلات الجمركية

تشير التسهيلات الجمركية إلى السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تبسيط وتسهيل حركة البضائع عبر الحدود الدولية كتبسيط الإجراءات الجمركية، وتقديم الدعم والاستشارات للتجار، وبهذا أصبحت لها أهمية كبيرة في تعزيز التجارة الدولية، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز التنافسية، مما يساهم في تعزيز التنمية والتكامل الاقتصادي على المستوى العالمي.

أولا: تعريف التسهيلات الجمركية

نظرًا لعدم وجود تعريف واحد متفق عليه للتسهيلات الجمركية، سنتطرق لثلاثة تعريفات من مصادر مختلفة:

التعريف الأول: "التسهيلات الجمركية هي مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى تبسيط وتسريع حركة البضائع عبر الحدود، مع ضمان الامتثال للقوانين واللوائح الجمركية." (المنظمة العالمية للجمارك، 2019، صفحة 12).

التعريف الثاني:"التسهيلات الجمركية هي الأدوات والتقنيات المستخدمة من قبل إدارات الجمارك لتبسيط وتنسيق عمليات التجارة، مع الحفاظ على الرقابة الفعالة." (المعدلة 1999)

التعريف الثالث:"هي مجموعة من التدابير والإجراءات التي تهدف إلى تقليل الوقت والتكلفة اللازمين لإنهاء الإجراءات الجمركية، وتعزيز الشفافية والقدرة على التنبؤ بالتجارة." (طاشت، 2013، صفحة 212).

إذن، التسهيلات الجمركية هي مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى تسهيل حركة البضائع عبر الحدود الدولية بطريقة سريعة وفعالة. هذه التسهيلات تشمل تبسيط الإجراءات الجمركية، تحديث التقنيات المستخدمة في الجمارك، وتعزيز التعاون بين الدول في مجال تبادل المعلومات الجمركية. الهدف من التسهيلات الجمركية هو تقليل التكاليف والوقت اللازم لتجارة البضائع، مما يعزز النمو الاقتصادي ويفتح المجال لزيادة الصادرات والواردات بين الدول.

ثانيا: أهمية التسهيلات الجمركية

تعتبر التسهيلات الجمركية ذات أهمية كبيرة لعدة أسباب: (https://www.worldbank.org)

1. **تعزيز التجارة الدولية:** من خلال تبسيط وتسريع حركة البضائع، تساهم التسهيلات الجمركية في تعزيز التجارة الدولية وزيادة حجم الصادرات والواردات.
2. **تحسين القدرة التنافسية:** تساعد التسهيلات الجمركية الشركات على تقليل تكاليفها وزيادة كفاءتها، مما يعزز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.
3. **جذب الاستثمارات الأجنبية:** الدول التي توفر تسهيلات جمركية فعالة تكون أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي.
4. **زيادة الإيرادات الجمركية:** على الرغم من أن بعض التسهيلات الجمركية قد تؤدي إلى تخفيض الرسوم، إلا أنها في النهاية تساهم في زيادة الإيرادات الجمركية من خلال تعزيز حجم التجارة.
5. **مكافحة الفساد:** من خلال تبسيط الإجراءات وزيادة الشفافية، تساهم التسهيلات الجمركية في الحد من الفساد والتهريب.

المطلب الثاني: مبادئ التسهيلات الجمركية

تمثل مبادئ التسهيلات الجمركية الأسس والقيم التوجيهية التي تستند إليها السياسات والإجراءات المتخذة لتسهيل حركة البضائع عبر الحدود الدولية وتتضمن هذه المبادئ التسهيل الشامل لعمليات الاستيراد والتصدير، وتحقيق التوازن بين تطبيق الضوابط الجمركية وتسهيل حركة البضائع، كما تشمل المبادئ الاستخدام الفعال للتكنولوجيا والحوسبة في تبسيط الإجراءات وتحسين كفاءة الجمارك، وضمان الشفافية والعدالة في معاملات الجمارك لضمان تسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية بطريقة موجهة نحو التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي ومن أهم هذه المبادئ نذكر:

1. **الشفافية والقدرة على التنبؤ:** يجب أن تكون القوانين واللوائح الجمركية واضحة وسهلة الفهم، وأن يتم تطبيقها بشكل متسق ويمكن التنبؤ به. (المنظمة العالمية للجمارك، 2019، صفحة 25).
2. **التبسيط والتوحيد:** يجب تبسيط الإجراءات الجمركية وتوحيدها قدر الإمكان، لتقليل التعقيدات الإدارية وتسهيل التجارة. (اتفاقية تيسير التجارة، 2017، المادة 1، الصفحة 10).
3. **استخدام التكنولوجيا:** يجب استخدام التكنولوجيا الحديثة لتسهيل وتسريع الإجراءات الجمركية، وتحسين كفاءة وفعالية العمل الجمركي. (المنظمة العالمية للجمارك، 2019، الصفحة 42).
4. **التعاون والشراكة:** يجب تعزيز التعاون والشراكة بين الجمارك والقطاع الخاص، وغيرها من الجهات الحكومية المعنية بالتجارة، لتحسين عملية التسهيل. (اتفاقية تيسير التجارة، 2017، المادة 12).
5. **إدارة المخاطر:** يجب تطبيق نهج إدارة المخاطر لتحديد وتقييم المخاطر المحتملة، وتوجيه الموارد نحو المناطق ذات الخطورة العالية. (المنظمة العالمية للجمارك، 2019، الصفحة 5 الله 8).

6. **المساواة في المعاملة:** يجب معاملة جميع المتعاملين التجاريين بإنصاف ومساواة، دون تمييز على أساس الجنسية أو نوع النشاط التجاري. (اتفاقية منظمة التجارة العالمية، 1994).
7. **المساءلة:** يجب أن تكون إدارات الجمارك مسؤولة عن أدائها، وأن تخضع للمساءلة عن أي انتهاكات للقوانين أو سوء إدارة. (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 2003، المادة 10).

المطلب الثالث: الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتسهيلات الجمركية

تعتمد الدول على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتسهيلات الجمركية لتحقيق توازن دقيق بين تسهيل التجارة وحماية مصالحها الوطنية، سواء كان ذلك من خلال مكافحة التهريب والغش التجاري أو حماية الصحة العامة والبيئة. ومن بين أبرز هذه الاتفاقيات نجد اتفاقية كيوتو المعدلة واتفاقية منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة، اللتين تجسدان التزام المجتمع الدولي بتعزيز التعاون والشراكة في المجال الجمركي ويمكن ذكرها تفصيل في :

أولا: اتفاقية تيسير التجارة (TFA): تم إبرام هذه الاتفاقية في عام 2013 ودخلت حيز التنفيذ في عام 2017. تهدف الاتفاقية إلى تبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية، وتعزيز الشفافية والقدرة على التنبؤ بالتجارة. (منظمة التجارة العالمية، 2017)

ومن بين أهم أهداف هذه الاتفاقية نذكر: (عمر ، 2000، صفحة 88)

1. تبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية.
2. تعزيز الشفافية والقدرة على التنبؤ بالتجارة.
3. تقليل الوقت والتكلفة اللازمين للتجارة عبر الحدود.
4. تحسين التعاون بين الجمارك والجهات الحكومية الأخرى.

ومن بين أهم الأحكام الرئيسية لهذه الاتفاقية نذكر: (عمر ، 2000، صفحة 88)

1. نشر المعلومات الجمركية وتوفيرها للجمهور.
2. تبسيط إجراءات التخليص المسبق للبضائع.
3. استخدام تقنيات إدارة المخاطر لتسهيل التجارة.
4. تعزيز التعاون بين الجمارك في مختلف البلدان.

ثانيا: اتفاقية كيوتو المعدلة (RKC): تم تعديل هذه الاتفاقية في عام 1999 وتعتبر مرجعًا رئيسيًا للتسهيلات الجمركية. تتضمن الاتفاقية أحكامًا بشأن تبسيط الإجراءات، واستخدام التكنولوجيا، وإدارة المخاطر. (المنظمة العالمية للجمارك، 1999).

1. ومن بين أهم أهداف هذه الاتفاقية نذكر:
   أ. تبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية.

ب. تسهيل حركة البضائع عبر الحدود.

ج. تحسين فعالية وكفاءة العمل الجمركي.

2. ومن بين أهم الأحكام الرئيسية لهذه الاتفاقية نذكر:

أ. تطبيق مبدأ "الإفراج مقابل الضمان" لتسريع عملية التخليص.

ب. تبسيط إجراءات التخليص للبضائع ذات القيمة المنخفضة.

ج. استخدام نظام المنسق لتصنيف وتوصيف السلع.

د. تطبيق إدارة المخاطر لتوجيه الموارد الجمركية.

وتنطوي اتفاقية كيوتو على أربعة(04) أجزاء وهي: النصوص الأساسية في الاتفاقية (ملاحق الاتفاقية) والتي تتعلق بكل المستندات الجمركية السابقة على وصول البضاعة؛ التخزين المؤقت للبضاعة»؛ المعاملة والجدول التالي يوضح مضمون الملاحق المتضمنة في اتفاقية كيوتو سنة 1973 والتعديلات التي طرأت عليها سنة 1999:

الجدول رقم (03): يوضح مضمون اتفاقية كيوتو والتعديلات التي طرأت عليها.

المبادئ التي تضمنها اتفاقية كيوتو لسنة 1793	**التغييرات المحدثة من خلال اتفاقية كيوتو المعدلة لسنة 1999**
الإجراءات الجمركية التي تسبق تقديم تصريح البضائع	**وصول البضائع لإقليم الجمركي**
الوضع للاستهلاك.	**الاستيراد**
التصدير	/
القواعد المتعلقة بالمؤسسة	**المستودعات الجمركية والمناطق الحرة**
رفع اليد المشروط، الحركة والتصنيع	**العبور الجمركي**
الأنظمة الجمركية الخاصة.	**التصنيع**
العلاقة بين الجمارك والغير.	**الإدخال المؤقت**
المخالفات الجمركية	/
/	**إجراءات خاصة**
التطبيق الجمركي لتقنيات الكمبيوتر.	**قواعد المنشأ**

المصدر: (حناني و سالمي، 2018-2019، صفحة 06)

3. مصادقة الجزائر على الاتفاقية:

صادقت الجزائر على اتفاقية كيوتو بموجب المرسوم رقم 97-88 والمتعلقة بالعبور الجمركي والذي يعرف بنظام العبور الجمركيء بالإضافة إلى الشروط الواجب توفرها والإجراءات الواجب إتمامها بهدف العبور الجمركيء وهذا بقبول الملاحق الأتية: (03-98، 1988، صفحة 809)

أ. الملحق 31 المتعلق بتصفية العبور الجمركي؛

ب. الملحق 32 المتعلق بالنقل من مركبة إلى أخرى؛

ج. الملحق 383 المتعلق بالنقل البضائع على طول الساحل؛

د. الملحق 34 المتعلق برد الحقوق والرسوم عند الاستيراد أو عند التصدير؛

هـ. الملحق 55 المتعلق بالقبول المؤقت التي يجب نقلها عند الذهاب أو الإياب تحت مراقبة الجمارك؛

و. الملحق 75 المتعلق بفحص الإرساليات.

صادقت الجزائر على اتفاقية كيوتو المعدلة بتحفظ والمتعلقة بتبسيط وتنسيق الأنظمة الجمركية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 2000-447 وهذا بقبول الملاحق الآتية: (03-98، 1988، صفحة 809)

أ. الملحق 41 المتعلق بالإجراءات الجمركية التي تسبق تقديم تصريح البضائع؛

ب. الملحق 42 المتعلق بالتخزين المؤقت للبضائع؛

ج. الملحق 81 المتعلق بالتخليص للاستهلاك المحلي؛

د. الملحق 82 المتعلق بإعادة الإستيراد في نفس الحالة؛

هـ. الملحق 83 المتعلق بالإعفاء من الحقوق والرسوم عند الاستيراد؛

و. المحلق المتعلق بالتصدير؛

ز. الملحق 21 المتعلق بالمستودعات الجمركية؛

ح. الملحق 22 المتعلق بالمناطق الحرة؛

ط. الملحق 73 المتعلق بالتسهيلات الجمركية المطبقة على المسافرين.

ثالثا: اتفاقية اسطنبول:" بشأن القبول المؤقت" تحدد هذه الاتفاقية الإطار القانوني للقبول المؤقت، وتوفر للمتعاملين التجاريين إمكانية استيراد البضائع بشكل مؤقت دون دفع الرسوم والضرائب. (المنظمة العالمية للجمارك، 1993).

1. **الأهداف:** ونذكر أهم أهدافها في:
   أ. تسهيل الإجراءات الجمركية للبضائع التي يتم استيرادها بشكل مؤقت.
   ب. تجنب دفع الرسوم والضرائب على البضائع التي سيتم إعادة تصديرها.
2. **الأحكام الرئيسية: ونذكر أهم أحكامها في:**
   أ. تحديد الشروط والإجراءات للقبول المؤقت للبضائع.
   ب. توفير الضمانات اللازمة لضمان إعادة تصدير البضائع.
   ج. تحديد المدة الزمنية للقبول المؤقت.

الجدول(04): يتضمن الملاحق التي جاءت بها اتفاقية اسطنبول المتعمقة بالادخال المؤقت.

	المضمون
.1	المرور الجمركي
.2	دفاتر الإدخال الجمركي
.3	البضائع المعدة لمعرض أو للاستعمال في المعارض أو الأسواق الموسمية أو الاجتماعات أو المناسبات المماثلة
.4	المعدات المهنية
.5	الحاويات، الطبليات، مواد التعبئة،العينات و المواد الأخرى الواردة فيما يتعمق بعملية تجارية
.6	البضائع الواردة بخصوص عملية التصنيع
.7	البضائع المستوردة لأغراض تعميمية أو عملية أو ثقافية
.8	الأمتعة الشخصية للمسافرين و البضائع المستوردة لأغراض رياضية
.9	مواد الدعاية السياحية
.10	البضائع المستوردة كحركة حدودية
.11	البضائع المستوردة لأغراض إنسانية
.12	وسائل النقل
.13	الحيوانات
.14	البضائع المستوردة بإعفاء جزئي من رسوم و ضرائب استيراد

المصدر: (حناني و سالمي، 2018-2019، صفحة 09)

3. **مصادقة الجزائر على الاتفاقية:** تم المصادقة على اتفاقية اسطنبول المتعلقة بالإدخال المؤقت والمبرمة بتاريخ 1990/06/26 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03-98 المؤرخ في 1998/01/12» وهذا بقبول الملاحق الخمسة(05) السابقة (03-98، 1988، صفحة 809)

رابعا: اتفاقية ATA Carnet للإدخال المؤقت للبضائع: تسهل هذه الاتفاقية الإجراءات الجمركية للبضائع التي يتم إدخالها مؤقتًا إلى بلد آخر لأغراض محددة، مثل المعارض التجارية أو المعدات المهنية. (الغرفة التجارية الدولية، n.d.).

1. **الأهداف:** نذكر:

أ. تبسيط الإجراءات الجمركية للبضائع التي يتم إدخالها مؤقتًا إلى بلد آخر.

ب. تسهيل حركة البضائع لأغراض محددة، مثل المعارض التجارية.

2. **الأحكام الرئيسية:** نذكر:

أ. توفير وثيقة موحدة (ATA Carnet) لتغطية البضائع في جميع البلدان المشاركة في الاتفاقية.

ب. إعفاء البضائع من الرسوم والضرائب الجمركية خلال فترة الإدخال المؤقت.

ج. تبسيط إجراءات التخليص الجمركي.

خامسا: اتفاقية منظمة التجارة العالمية (WTO) بشأن تقييم الجمارك. تضع هذه الاتفاقية قواعد لتقييم البضائع لأغراض الجمارك، مما يضمن الشفافية والعدالة في فرض الرسوم والضرائب. (منظمة التجارة العالمية، 1994).

1. **الأهداف:** نذكر:

أ. ضمان الشفافية والعدالة في تقييم البضائع لأغراض الجمارك.

ب. منع التقييم التعسفي أو التمييزي للبضائع.

2. **الأحكام الرئيسية:** نذكر:

أ. تطبيق القيمة الفعلية للبضائع كأساس لتقييم الجمارك.

ب. تحديد طرق تقييم بديلة في حالة عدم توفر القيمة الفعلية.

ج. توفير آليات لتسوية المنازعات المتعلقة بتقييم الجمارك.

المطلب الرابع: إشكالية التوفيق بين الرقابة والتسهيلات الجمركية في الجزائر

تواجه إدارة الجمارك الجزائرية تحديًا كبيرًا في تحقيق التوازن بين تسهيل حركة التجارة ومكافحة الغش والتهريب. فمن جهة، يُعتبر تبسيط الإجراءات الجمركية وتسهيل حركة البضائع من العوامل الرئيسية لتعزيز التجارة الدولية وجذب الاستثمار الأجنبي. ومن جهة أخرى، يؤدي التوسع في التسهيلات الجمركية إلى زيادة خطر الغش واستغلال الإجراءات المبسطة لأغراض غير مشروعة. (الأخبار الجمارك، 2013، صفحة 20).

أولا: اتفاقية كيوتو المعدلة وأثرها على قانون الجمارك الجزائري.

انضمت الجزائر إلى اتفاقية كيوتو المعدلة لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية، والتي تهدف إلى توحيد وتبسيط الإجراءات الجمركية على المستوى الدولي (المرسوم الرئاسي رقم 00-447، 2000). وعلى الرغم من الجهود المبذولة، ما زالت هناك حاجة إلى تعديل قانون الجمارك الجزائري ليتوافق تمامًا مع أحكام الاتفاقية. (الأخبار الجمارك، 2013، الصفحة 20).

ثانيا: التوفيق بين التسهيلات والرقابة

تواجه إدارة الجمارك الجزائرية تحديًا في تحقيق التوازن بين تسهيل حركة التجارة ومكافحة الغش والتهريب. يؤدي التوسع في التسهيلات الجمركية إلى زيادة خطر الغش واستغلال الإجراءات المبسطة لأغراض غير مشروعة. (أخبار الجمارك، 2013، الصفحة 20).

ثالثا: الرقابة الجمركية وآليات تفعيلها

تعتمد إدارة الجمارك الجزائرية على آليات رقابة متعددة لضمان الامتثال للقوانين واللوائح الجمركية.

1. **الرقابة المسبقة:** وتتمثل في:

أ. الرقابة الوثائقية: تشمل التحقق من صحة واكتمال التصريح الجمركي والوثائق المرفقة، مثل الفواتير التجارية وشهادات المنشأ، للتأكد من مطابقتها للقوانين واللوائح. (المقرر رقم 12 للمدير العام للجمارك، 1999).

ب. الرقابة المادية: يتم فحص البضائع للتأكد من مطابقتها للبيانات المصرح بها. يمكن أن يكون الفحص كليًا أو جزئيًا بناءً على معايير الاستهداف مثل منشأ البضائع وسمعة المتعامل. (قانون الجمارك الجزائري، المادة 92).

2. **الرقابة اللاحقة:** يمكن تعريف الرقابة الجمركية اللاحقة بأنها كل رقابة تمارسها إدارة الجمارك بعد القيام بعملية الجمركة، تهدف إلى مطابقة مختلف عمليات التجارة الخارجية مع القوانين والتنظيمات التي تكلف إدارة الجمارك بتطبيقها، أو إلى القيام بتحريات بطلب من إدارة معينة أو إدارة أجنبية، وبذلك تتميز الرقابة الجمركية اللاحقة عن الرقابة الجمركية الأولية (القبلية) في عدة جوانب، يمكن تلخيصها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (05): يمثل الفرق بين الرقابة القبلية ة الرقابة اللاحقة

معيار المقارنة	الرقابة الأولية الجمركية	الرقابة الجمركية اللاحقة
الجهاز المكلف بالرقابة	المكتب الجمركي المختص إقليميا	أجهزة مكافحة الغش (مديرية مكافحة الغش ، المصلحة الجهوية للرقابة اللاحقة ، قطاع نشاط . الفرق المختلطة للرقابة.
زمن إجراء الرقابة	يكون قبل رفع البضائع ، بل حتى بالنسبة للبضائع المستفيدة من المسار الأخضر فلا بد من فحص مدى توفر الوثائق الضرورية للجمركة وفق ما تشير إليه المادة 6 من المنشور 07/ م . ع . ج / الديوان م د 400 المؤرخ في 24 فيفري 2006 المتضمن تنظيم مسار التصريح لدى الجمارك.	تكون بعد رفع البضائع و للمصلحة الحرية في اختيار الوقت الملائم لإجرائها.
العمليات المراقبة	تخص كل عمليات التجارة الخارجية ما عدا المستفيدة من المسار الأخضر فتكون بصددها رقابة تتعلق بمدى توفر الوثائق الضرورية .	تم بناءا على خطط التدخل القائمة على تقنية الاستهداف.

المصدر: (عكوش، 2009/2008، صفحة 08)

أ. **مجالات الرقابة الجمركية اللاحقة:** تشمل مجالات الرقابة الجمركية اللاحقة التي تمارسها مصالح الرقابة اللاحقة عدة جوانب وهي:

- رقابة عناصر الوعاء، التي تحدد قيمة الحقوق والرسوم الجمركية واجبة الدفع مثل: قيمة البضائع، منشأ البضاعة، نوعها التعريفي، بالإضافة إلى وزنها وكمياتها.
- رقابة مدى احترام التعهدات المتعلقة بالأنظمة الاقتصادية الجمركية.
- رقابة المقصد الامتيازي للبضائع المستوردة المصرح بها، عندما تستفيد من إعفاء جمركي أو جبائي.
- رقابة مدى حفظ وحيازة الوثائق مهما كانت طبيعتها من طرف الأشخاص الطبيعية أو المعنوية المحددة بالمادة 48 من قانون الجمارك.

ب. **أهمية الرقابة الجمركية اللاحقة:** للرقابة الجمركية اللاحقة أهمية بالغة يمكن إجمالها فيما يلي:

- تمثل ضمانًا لحقوق الخزينة العمومية، على سبيل المثال: بالنسبة لتحويل البضاعة عن مقصدها الامتيازي، يُعاقب عليه بتطبيق المادة 325 من قانون الجمارك التي تقضي بدفع غرامة مالية تساوي قيمة البضائع المستوردة بالإضافة إلى مصادرة البضائع وذلك بغض النظر عن العقوبات غير المالية مع استرداد كامل الحقوق والرسوم المتملص منها.
- إن إمكانية إجراء تحقيقات داخل المؤسسات يسمح لإدارة الجمارك أن تكون لها نظرة حقيقية ودقيقة وشاملة حول نشاط المؤسسة وخاصة في حالة تبني الرقابة الشاملة التي تقضي بالتأكد من شرعية مختلف عمليات التجارة الخارجية التي قامت بها مؤسسة في فترة معينة.
- هي وسيلة لتسيير الأخطار الناتجة عن التسهيلات والإعفاءات الجمركية الممنوحة.
- تسمح للمتعاملين النزهاء بتقديم تسهيلات أكبر مستقبلا، خاصة في حالة وجود خبراء في المحاسبة التحليلية، فبعد القيام بعمليات رقابة دقيقة على المؤسسة والاطلاع على المحاسبة التحليلية، دون تسجيل أي مخالفة، يعطي ذلك لإدارة الجمارك نظرة حسنة عن المتعامل.
- لإدارة الجمارك الحرية في اختيار زمن إجراء الرقابة اللاحقة على العكس من الرقابة الأولية، حيث تكون مقيدة بضرورة تفعيل حركية نشاط التجارة الخارجية. ، فمثلا بالنسبة للقيمة يستحسن أن تكون الرقابة اللاحقة بصددها في تاريخ استحقاق المبلغ، وهذا للتأكد من أن المبلغ قد تم تحويله فعلا قد تم دفعه. (/https://www.wcoomd.org)

- **الغش الجمركي** : يعرف الغش الجمركي بأنه سلوك غير مشروع يلجأ إليه المتعاملون الاقتصاديون بهدف الحصول على وضع تفضيلي أو امتيازات عن طريق استخدام أساليب وطرق غير قانونية. وقد تكون هذه الامتيازات متعلقة بطبيعة البضائع أو منشأها، أو تتمثل في الاستفادة من التسهيلات والإعفاءات الضريبية التي تمنحها إدارة الجمارك، ويكمن الدافع وراء هذا السلوك في التهرب من دفع الرسوم والحقوق المستحقة أو تجاوز إجراءات الحماية المفروضة على بعض أنواع البضائع مظاهر الغش الجمركي ويمكن تمثيلها في: (خذيم، 2013، الصفحة 28).

- **الغش المتعلق بعناصر الوعاء الضريبي**: ويتمثل في:
  - **الغش في القيمة**: إما بالمبالغة في قيمة البضائع لتهريب رؤوس الأموال والاستفادة من الامتيازات الضريبية، أو التقليل من قيمتها للتهرب من الرسوم وزيادة القدرة التنافسية.
  - **الغش في المنشأ**: تغيير منشأ البضائع بهدف الاستفادة من الوضع التفضيلي في إطار الاتفاقيات التجارية الدولية.
  - **الغش في النوع**: تصنيف البضائع تحت بند تعريفي آخر للحصول على معاملة تفضيلية.
- **الغش المتعلق بالكمية والنوعية**: ويتمثل في:
  - الغش في الكمية: التصريح بكميات أقل من الكميات الفعلية للبضائع.
  - الغش في الجودة: استيراد بضائع مقلدة رديئة الجودة بأسعار منخفضة للمنافسة غير المشروعة.
- **الغش في الأنظمة الجمركية**: يكون عن طريق استغلال أنظمة النقل والتخزين والتحويل كغطاء لعمليات الغش والتهرب من دفع الرسوم الجمركية باستخدام وثائق مزورة.

يشكل الغش التجاري تهديدًا خطيرًا للاقتصاد الوطني ويؤدي إلى خسائر كبيرة في الإيرادات الجمركية. تتنوع أشكال الغش التجاري، بما في ذلك التلاعب بالفواتير، وتزوير شهادات المنشأ، والتهرب من دفع الرسوم الجمركية. (خذيم، 2013، الصفحة 28).

أ. **تفعيل الرقابة الجمركية اللاحقة**: تتطلب مكافحة الغش التجاري بفعالية تطوير آليات الرقابة الجمركية اللاحقة، ويشمل ذلك:

- تحديث سياسة التكوين لأعوان الجمارك لتعزيز كفاءتهم في الكشف عن الغش التجاري ومكافحته.
- تعميم واستخدام نظام المعلومات الجمركي: لتحسين جمع البيانات وتحليلها وتحديد عمليات الغش المحتملة.
- تعزيز التعاون مع القطاع الخاص: لتبادل المعلومات والخبرات وتوحيد الجهود لمكافحة الغش التجاري.

لهذا تواجه إدارة الجمارك الجزائرية، كغيرها من الإدارات الجمركية في العالم، تحديًا يتمثل في تحقيق التوازن بين تسهيل التجارة وضمان الرقابة الفعالة وتظهر هذه الإشكالية جلية في السياق الجزائري بسبب:

- تعقيد **الإطار القانوني**: يعتبر قانون الجمارك الجزائري معقدًا ويحتوي على العديد من النصوص المتداخلة، مما يصعب على المتعاملين الاقتصاديين فهمه والامتثال له. (بوسيقعة، 2001، صفحة 35).
- **ثقل الإجراءات الجمركية**: لا تزال بعض الإجراءات الجمركية في الجزائر ثقيلة وتتطلب الكثير من الوقت والجهد، مما يؤثر على كفاءة وسرعة التجارة. (طاشت، 2013، صفحة 222).
- **نقص الموارد البشرية**: تعاني إدارة الجمارك الجزائرية من نقص في الموارد البشرية المؤهلة، مما يؤثر على قدرتها على تطبيق برامج التسهيل بشكل فعال. (المديرية العامة للجمارك الجزائرية، 2014، صفحة 12).

- **محدودية استخدام التكنولوجيا:** على الرغم من التقدم المحرز في مجال استخدام التكنولوجيا، إلا أن هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار في أنظمة المعلومات والتكنولوجيا الحديثة لتسهيل التجارة. (بن يوسف، 2007، صفحة 32).
- **مخاطر الغش والتهريب:** تواجه الجزائر تحديات أمنية كبيرة، بما في ذلك التهريب والجريمة المنظمة، مما يجعل من الضروري الحفاظ على رقابة جمركية فعالة. (المديرية العامة للجمارك الجزائرية، 2019، صفحة 7).

المبحث الثاني: الإدارة الجمركية في الجزائر.

في هذا المبحث، ننتقل للتعمق في دور وأهمية الإدارة الجمركية في الجزائر، ونستكشف البنية التنظيمية والتسهيلات التي تقدمها لتعزيز الكفاءة وتسهيل العمليات التجارية.

المطلب الأول: تطور الجمارك الجزائرية وتعريفها.

يمثل تاريخ الجمارك في الجزائر رحلة من التطور والتحول، حيث شهدت السلطات الجمركية تحديات وتغيرات عديدة على مر العصور، وتأسست الجمارك الجزائرية في العهود القديمة لتلبية احتياجات التجارة وتنظيم حركة البضائع عبر الحدود، لكنها شهدت تطورات هائلة مع تقدم الزمن وتطور الاقتصاد والتكنولوجيا اليوم، تمثل الجمارك الجزائرية مؤسسة حيوية تلعب دورًا حاسمًا في تنظيم التجارة الدولية وتطبيق القوانين واللوائح الجمركية حيث ان تعريف الجمارك في الجزائر يتعلق بالسلطة الحكومية المسؤولة عن فرض الرسوم والضرائب على البضائع المستوردة والمصدرة، وتنفيذ السياسات الجمركية لضمان سلامة المجتمع وحماية الاقتصاد الوطني.

أولا: تطور دور إدارة الجمارك

شهد دور إدارة الجمارك الجزائرية تطورًا ملحوظًا على مر السنين، متأثرًا بالتحولات الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد ويمكن تلخيص هذا التطور في المراحل التالية:

1. **مرحلة ما بعد الاستقلال (1962–1980)** :ركزت إدارة الجمارك في هذه المرحلة على تحصيل الإيرادات الجمركية ودعم سياسة التصنيع عن طريق الاستيراد. (زايد، 2006، صفحة 307).
2. **مرحلة الإصلاحات الاقتصادية** :(**1990**) مع التحول نحو اقتصاد السوق، بدأ التركيز على تسهيل التجارة وتبسيط الإجراءات الجمركية. (طاشت، 2013، صفحة 215).
3. **مرحلة العولمة والتكامل الإقليمي** :(**2000**) مع تزايد أهمية التجارة الدولية والتكامل الإقليمي، أصبحت إدارة الجمارك تلعب دورًا أكبر في تسهيل التجارة وتطبيق المعايير الدولية. (زايد، 2006، صفحة 379).
4. **مرحلة العصرنة والتحديث (2010)**: تركز إدارة الجمارك حاليًا على تحديث أنظمتها واستخدام التكنولوجيا لتسهيل التجارة وتعزيز الرقابة. (المديرية العامة للجمارك الجزائرية، 2019، صفحة 7).

ثانيا: التعريف بالجمارك الجزائرية

الجمارك الجزائرية هي هيئة حكومية تابعة لوزارة المالية، وتعتبر الجهاز التنفيذي المسؤول عن تطبيق السياسة الجمركية في الجزائر وتتمثل مهامها الرئيسية في:

1. **تحصيل الرسوم والضرائب الجمركية:** تحصيل الرسوم والضرائب المفروضة على البضائع المستوردة والمصدرة. (المديرية العامة للجمارك الجزائرية، 2019، صفحة . 15).
2. **مكافحة الغش والتهريب:** مكافحة جميع أشكال الغش والتهريب، بما في ذلك تهريب البضائع والمخدرات والأسلحة. (234, قانون الجمارك الجزائري، 1979، المادة)

3. **تسهيل التجارة:** تبسيط وتسريع حركة البضائع عبر الحدود، وتوفير التسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين. (المديرية العامة للجمارك الجزائرية، 2019، صفحة . 25).
4. **حماية الاقتصاد الوطني:** تطبيق تدابير الحماية التجارية، مثل الرسوم الجمركية والحصص، لحماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية غير العادلة. (طاشت، 2013، صفحة. 212).
5. **تطبيق القوانين واللوائح:** تطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بالجمارك، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالصحة العامة والسلامة وحماية البيئة. (المديرية العامة للجمارك الجزائرية، 2019، صفحة 35).

المطلب الثاني: الإطار التنظيمي للجمارك الجزائرية

يُنظم عمل الجمارك الجزائرية مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية التي تحدد صلاحياتها ومسؤولياتها، وتنظم إجراءات العمل الجمركي. من أهم هذه النصوص:

أولا: النصوص القانونية : وتتمثل في:

1. **قانون الجمارك:** يعتبر قانون الجمارك الجزائري رقم 79-07 المؤرخ في 21 يوليو سنة 1979، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 10/98 المؤرخ في 22 غشت سنة 1998، هو النص القانوني الأساسي الذي ينظم عمل الجمارك الجزائرية. يحدد القانون مهام واختصاصات الجمارك، وينظم الإجراءات الجمركية المختلفة، بما في ذلك التخليص الجمركي والأنظمة الجمركية الاقتصادية. (قانون الجمارك الجزائري، 1979).
2. **المراسيم التنفيذية:** تصدر الحكومة الجزائرية مراسيم تنفيذية لتوضيح وتفصيل أحكام قانون الجمارك. تغطي هذه المراسيم مجموعة واسعة من المواضيع، مثل تحديد الرسوم الجمركية، وإجراءات التخليص الجمركي، وشروط منح التسهيلات الجمركية. (المديرية العامة للجمارك الجزائرية، 2019، ص. 38).
3. **القرارات الوزارية:** يصدر وزير المالية قرارات وزارية لتنظيم جوانب محددة من العمل الجمركي، مثل تحديد قائمة البضائع الممنوعة أو المقيدة، وشروط منح التراخيص الجمركية. (بوسقيعة، 2001، ، صفحة 25).
4. **المناشير والتعليمات:** تصدر المديرية العامة للجمارك مناشير وتعليمات لتوجيه عمل موظفي الجمارك وتوضيح الإجراءات الجمركية. (المديرية العامة للجمارك الجزائرية، 2019، ص. 45).

ثانيا: الهياكل التنظيمية: ويتمثل هيكل الجمارك الجزائرية في: (بوسقيعة، 2001، ، صفحة 26)

1. **المديرية العامة للجمارك:** تتولى المديرية العامة للجمارك مسؤولية الإشراف على جميع جوانب العمل الجمركي في الجزائر.
2. **المديريات الجهوية:** توجد مديريات جهوية للجمارك في كل ولاية، وتتولى مسؤولية الإشراف على المكاتب الجمركية في ولايتها.
3. **مفتشيات الأقسام:** توجد مفتشيات الأقسام في المدن الرئيسية، وتتولى مسؤولية الإشراف على المكاتب الجمركية في منطقتها.

4. **المكاتب الجمركية:** توجد مكاتب جمركية في الموانئ والمطارات والمعابر الحدودية، وتتولى مسؤولية تنفيذ الإجراءات الجمركية على البضائع والأشخاص.

تعتبر المديرية العامة للجمارك هيئة تابعة لوزارة المالية ، ومسيرة من طرف مدير معين بموجب مرسوم تنفيذي باقتراح من وزارة المالية، حيث يقوم بتسيير وتوجيه المديرية والتنسيق بين مختلف مصالحها ، ويقوم بتمثيل وتوقيع الاتفاقيات في الميدان الجمركي، ويساعده في أداء مهامه مديري الدراسات المكلفين حسب إختصاصهم وكفاءاتهم بالإشراف على مديريات الدراسات التالية :

- مديرية الدراسات المكلفة بمتابعة البرامج وتنفيذها .
- مديرية الدراسات المكلفة بالتعاون والعلاقات الخارجية .
- مديرية الدراسات المكلفة بالتنظيم والمناهج .
- مديرية الدراسات المكلفة بالإتصال والعلاقات العامة.

إن التقسيم الجديد للتنظيم الجمركي الجزائري مقسم الى قسمين : الأول يضم المصالح المركزية والثاني يضم المصالح الخارجية ويمكن التطرق لها في:

1. **المصالح المركزية:** إن المصالح المركزية عبارة عن مديريات وظيفية تحت مراقبة وسلطة مدير ألإدارة العامة للجمارك التي تتكفل بإعداد التشريع والقوانين المطبقة على دخول وخروج البضائع إلى الإقليم الجمركي وتظم المصالح المركزية ما يلي:

أ. **مديرية التشريع والتنظيم والتقنيات الجمركية:** تتمثل مهمتها في تشريع القوانين والتنظيمات ، والعمل على حسن سير تطبيق الإجراءات والسهر على مراقبة المبادلات الخارجية ، وتشمل هذه المديرية المديريات الفرعية التالية :

- المديرية الفرعية للتشريع والتنظيم
- المديرية الفرعية لمراقبة التجارة الخارجية والمبادلات
- المديرية الفرعية للأنظمة والتقنيات الجمركية

ب. **مديرية الموارد البشرية:** تتحدد مهمتها في استخدام الموارد البشرية، وتشمل المديرات التالية :

- المديرية الفرعية للمستخدمين
- المديرية الفرعية للتنظيم وتسيير الكفاءات
- المديرية الفرعية للفرق

ج. **مديرية الوسائل المالية** :تتمثل مهمتها في مراقبة نفقات الجمارك ، وتزويد مصالح الجمارك بكافة الوسائل المادية ، وهي تشمل المديريات التالية:

- المديرية الفرعية للميزانية والمحاسبة
- المديرية الفرعية للأسواق والتحقيقات.
- المديرية الفرعية للوسائل العامة.

د. **مديرية التكوين** : هذه المديرية لها علاقة مع المدرسة الوطنية للجمارك وملحقاتها، وتتمثل مهمتها في تكوين وإعداد الموارد البشرية للوظائف الجمركية وتشمل المديريات التالية:

- المديرية الفرعية للتكوين الإعدادي
- المديرية الفرعية للتحسين

هـ. **مديرية القيمة والجباية:** تتمثل مهمتها في تحقيق الحقوق والرسوم، وتطبيق قوانين التعريفة الجمركية، وتقوم بتحديد سعر تقديري للسلع الموجودة في السوق لتفادي أخطار المصلحة الجمركية وتشمل :

- المديرية الفرعية للقيمة لدى الجمارك
- المديرية الفرعية للجباية والتعريفة الجمركية

و. **مديرية المنازعات:** تتمثل مهمتها في تطبيق واحترام القوانين، وتظم المديريات الفرعية التالية:

- المديرية الفرعية لدراسة المنازعات وأحكام القضاء.
- المديرية الفرعية للمنازعات.
- المديرية الفرعية لمنازعات الاسترجاع.

2. **المصالح الخارجية:** تعتبر المصالح الخارجية كهيئات خارجية عن المديرية العامة للجمارك من ناحية المركز والموقع ، لكنها تابعة لها وتحت الإشراف المباشر للمدر العام للجمارك ، وهي تجمع المديريات الجهوية ومراكز ومدارس الجمارك.

أ. **المديريات الجهوية** :من خلال المرسوم المؤرخ في 10/10/1990المتمم لقانون 93/329 المؤرخ في 1024/1993 المتضمن توزيع المديرية العامة على المستوى الجهوي ، ومن خلاله كانت المديريات والمنشات الجهوية محددة بعشر (10) مديريات وهي كالأتي :

- المديرية الجهوية بالجزائر شرق .
- المديرية الجهوية بعنابة.
- المديرية الجهوية بتبسة.
- المديرية الجهوية ببشار.
- المديرية الجهوية بتمنراست.
- المديرية الجهوية بسطيف.
- المديرية الجهوية بالجزائر غرب.
- المديرية الجهوية بتلمسان.
- مديرية الجهوية بوهران.
- المديرية الجهوية بورقلة.

ب. **المراكز الوطنية:** تتمثل في :

- **المركز الوطني للإعلام الآلي والتوثيق :CNID** مهمته هي توثيق وإعلام المتعاملين مع إدارة الجمارك ، ويضم ثلاث مديريات فرعية:
  - المديرية الفرعية للإعلام والاتصال .
  - المديرية الفرعية للتوثيق والأرشيف.
  - المديرية الفرعية للدراسات والنشر.
- **المركز الوطني للإعلام الآلي والتوثيق :CNIS** تكمن مهمته في إعداد التصريحات في أخر كل سنة وكذا تسيير الوثائق الإحصائية ، وهو يضم مديريتين فرعيتين:
  - المديرية الفرعية للإعلام الآلي .
  - المديرية الفرعية للإحصائيات .
- **المركز الوطني للإتصالات :CNT** وهو عبارة عن مصلحة تقنية مكلفة بالاتصالات والأجهزة المختلفة الخاصة بها (الهاتف ، الفاكس ،...) ويتكون من ثلاث مديريات فرعية :
  - المديرية الفرعية للدراسات التقنية والتخطيطية
  - المديرية الفرعية للصيانة
  - المديرية الفرعية للاستغلال

ج. **المدارس الوطنية:** مهمتها تكوين وإعداد أعوان الجمارك عن طريق تخصيص أوقات للدروس النظرية والتطبيقية لتمكينهم من الإنخراط الكامل في الوظيفة الجمركية وتتمثل هذه المدارس فيما يلي :

- **المدرسة الوطنية للجمارك بوهران** : تختص في تكوين الإطارات الجمركية من مفتش إلى مفتش رئيسي .
- **المدرسة الوطنية للجمارك بعنابة** : تختص في تكوين المحاسبين ، القابضين وأصحاب تصفية الملفات.
- **المدرسة الوطنية للجمارك بورقلة** : تختص في تكوين الأعوان الجمركية وضباط الفرق .
- **المدرسة الوطنية للجمارك بباتنة** : وهي على غرار المدرسة الوطنية بورقلة.

المطلب الثالث : مهام إدارة الجمارك .

تلعب إدارة الجمارك دورًا حيويًا في تسهيل التجارة الدولية وحماية الاقتصاد الوطني من خلال مهامها مهامها الرئيسية التي تشمل فرض الرسوم والضرائب على البضائع المستوردة والمصدرة، وضمان الامتثال للقوانين واللوائح الجمركية بالإضافة إلى ذلك، تعمل على مكافحة التهريب والأنشطة غير القانونية، مما يسهم في تعزيز أمن المجتمع والاستقرار الاقتصاد

وفقاً للمادة الثانية من قانون الجمارك، تتشكل مهام إدارة الجمارك من عدة جوانب رئيسية تشمل: (قانون الجمارك الجزائري، 1979، المادة 02)

1. **التنفيذ القانوني والتنظيمي**: تعد إدارة الجمارك الجزائرية مسؤولة عن تطبيق سلسلة معقدة من الإجراءات القانونية والتنظيمية، وذلك بهدف ضمان فعالية التطبيق الشامل للقوانين الجمركية المعتمدة والتعريفات المرتبطة بها. وفقاً للتشريعات الجمركية الجزائرية، تشمل هذه المهام التحقق من مطابقة السلع المستوردة والمصدرة للمعايير المحددة، وتنفيذ التدابير الضرورية لمنع التهريب وغيره من الأنشطة غير القانونية التي قد تضر بالاقتصاد الوطني.
2. **الرقابة على البضائع**:بموجب القانون الجمركي الجزائري، تتولى إدارة الجمارك مسؤولية فرض الرقابة الدقيقة على جميع البضائع الداخلة والخارجة من الحدود الجزائرية. هذا يشمل ليس فقط البضائع الأجنبية ولكن أيضًا البضائع ذات المنشأ الجزائري التي يتم وضعها تحت النظم الجمركية الخاضعة للمراقبة. تقوم الإدارة بتقييم التوافق بين البيانات المقدمة لها والحالة الفعلية للبضائع، وذلك لضمان التطبيق الصحيح للأحكام الجمركية وتعزيز الأمن الاقتصادي الوطني.
3. **إعداد إحصائيات التجارة الخارجية وتحليلها**: تقوم إدارة الجمارك بدور حيوي في جمع البيانات وإعداد الإحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية للدولة. هذا النشاط يشمل تتبع وتسجيل جميع العمليات التجارية عبر الحدود، مما يوفر نظرة شاملة عن حجم ونوعية السلع المستوردة والمصدرة. تستخدم هذه الإحصائيات لتحليل الاتجاهات الاقتصادية وصياغة السياسات الاقتصادية والتجارية التي تعزز من قدرة الجزائر على التنافس في الأسواق العالمية.
4. **السهر على حماية الحيوانات والنباتات**: ضمن التزاماتها التشريعية، تلعب إدارة الجمارك دورًا مهمًا في حماية البيئة بما في ذلك الفلورا والفونا. تفرض الإدارة قوانين صارمة لمنع الاتجار غير القانوني بالأنواع المهددة بالانقراض وللحفاظ على التنوع البيولوجي، من خلال التحقق من الشحنات والتأكد من امتثالها للمعايير البيئية الدولية والمحلية.
5. **حماية التراث الفني والثقافي**: تُعتبر إدارة الجمارك جزءًا لا يتجزأ من نظام حماية التراث الثقافي والفني في الجزائر و تشمل مسؤولياتها منع التهريب والاتجار غير المشروع بالمقتنيات الثقافية والأعمال الفنية، وضمان أن تكون عمليات نقل هذه الأصول عبر الحدود متوافقة مع القوانين الدولية والوطنية المعمول بها، للحفاظ على الهوية الثقافية والتاريخية للبلاد

المبحث الثالث : التسهيلات الجمركية الممنوحة من طرف إدارة الجمارك الجزائرية

في هذا المبحث من دراستنا، نركز بشكل معمق على التسهيلات الجمركية التي تقدمها إدارة الجمارك الجزائرية، والتي تهدف إلى تحسين كفاءة العمليات التجارية ودعم النشاط الاقتصادي العام في البلاد.

تمنح التسهيلات الجمركية لعمليات التصدير على ثلاثة مستويات (الإجراءات, الأنظمة و المراقبة), و يتم تنفيذها لدعم المصدرين و تعزيز و تشجيع الصادرات غير الهيدروكربونية، كما تهدف لخفض التكاليف و توفير الوقت.

المطلب الأول: التسهيلات المتعلقة بالإجراءات الجمركية (تبسيط الإجراءات).

في إطار سعيها لتسهيل التجارة وتقليل التكاليف الإدارية على المتعاملين الاقتصاديين، قامت إدارة الجمارك الجزائرية بتبسيط وتسريع العديد من الإجراءات الجمركية.

اولا: التسهيلات *المتعلقة بالإجراءات الجمركية:* من أهم هذه التسهيلات:

1. **التصريح المسبق:** يتيح هذا الإجراء للمتعاملين الاقتصاديين تقديم التصريح الجمركي قبل وصول البضائع، مما يساهم في تسريع عملية التخليص الجمركي وتقليل مدة مكوث البضائع في الموانئ والمطارات. (قانون الجمارك الجزائري، 1979، المادة 89)
2. **التصريح المؤقت:** يمكن للمتعاملين الاقتصاديين تقديم تصريح مؤقت في حالة عدم توفر جميع المعلومات أو الوثائق المطلوبة، على أن يتم استكمال التصريح لاحقًا. (قانون الجمارك الجزائري، 1979، المادة 84)

يتم منح هذا الإجراء المبسط من قبل الخدمة الجمركية، بناءً على طلب المصدر. ويجب استكمال التصريح المؤقت بتصريح تكميلي، وذلك خلال الآجال التي تمنحها المصالح الجمركية.

ويشكل التصريح الإضافي مع التصريح الأولي عملا واحدا لا يتجزأ، ويبدأ مفعوله من تاريخ تسجيل التصريح الأولي. (https://douane.gov.dz، 2024)

3. **التصريح المبسط:** التصريح المبسط هو إقرار يشتمل على إقرار يشتمل على جزء من بيانات التصريح. ويجب أن يكون التصريح كافيا للتعرف على البضائع المعنية بالتصدير وقبول النظام الجمركي له, ويتم تقنين العملية من خلال تقديم إقرار تكميلي خلال المدة التي تمنحها الخدمة الجمركية. ومع ذلك، فإن الإقرارات المقدمة باستخدام الوسائط المحددة أدناه لا تتأثر بتقديم الإقرار التفصيلي : (https://douane.gov.dz، 2024)

أ. نماذج الاستخدام الدولي المنصوص عليها في الاتفاقيات والبروتوكولات والاتفاقيات الدولية الموقعة والمصادق عليها من قبل الجزائر (مثال: دفتر ATA)

ب. نماذج للاستخدام المحدد، يتم تنظيم نماذجها وأشكالها حسب الأصول وتحددها الأحكام التنظيمية التي تحكم عمليات التخليص الجمركي للبضائع (مثل TPD، DSTR).

ج. نماذج الإقرارات البريدية العالمية "22CN" و"23CN".

4. **البيع بالإيداع:** يتم التصدير عن طريق البيع بالإيداع من خلال الاشتراك في تصريح تصدير مؤقت، مصحوبا بالالتزام بالاشتراك في تصريح إعادة الاستيراد التكميلي, تتم تصفية التصريح المؤقت بواسطة أحد التصريحات الثلاثة (03) التالية: (https://douane.gov.dz، 2024)

أ. تصريح تصدير نهائي إضافي بالنسبة للبضائع المباعة نهائيا.

ب. تصريح بإعادة الاستيراد بعد البيع بالتسليم بالنسبة للبضائع غير المباعة.

ج. تصريح تصدير نهائي إضافي للبضائع التالفة أو المدمرة في الخارج (إرفاق محضر الإتلاف).

د. يمكن أن تتم التصفية عن طريق الاشتراك في نوع واحد من الإعلانات، ولكن يمكن أيضًا أن تتم عن طريق الاشتراك في نوعين أو حتى ثلاثة أنواع من الإعلانات في نفس الوقت.(موقع الديوان الوطني للجمارك)

5. **تأجيل معالجة المنازعات:** يتم تأجيل دراسة المنازعات التي يحتمل أن تنشأ بعد الاشتراك في تصريح التصدير إلى ما بعد الشحن الفعلي للبضائع. ومع ذلك، فإن تأجيل المعالجة هذا لا يتعلق بالنزاعات المتعلقة بالسلع المحظور تصديرها بالمعنى المقصود في المادة 21 من قانون الجمارك أو متى تكون البضاعة موضوع التصدير تشكل في حد ذاتها نص الجريمة. (https://douane.gov.dz، 2024)

6. **الإعفاء من الكفالة:** يعفى من الكفالة المالية:

أ. نظام القبول المؤقت للبضائع من أجل تحسين الصنع.

ب. نظام التصدير المؤقت للبضائع من أجل تحسين الصنع.

ج. نظام التصدير المؤقت للتغليفات الفارغة الخاصة بالبضائع عند التصدير.

7. **التصدير عن طريق دفتر القبول المؤقت:** يعد دفتر القبول المؤقت وثيقة دولية تسمح للمهنيين بالتصدير المؤقت لبضائعهم مع الوقف الكلي للحقوق و الرسوم و كذا الإعفاء من الكفالة. إن هذا الدفتر يعوض التصريحات التي يجب القيام بها عادة عند عبور الحدود. (https://douane.gov.dz، 2024)

ثانيا: مزايا تبسيط الإجراءات : ومن مزايا تبسيط الإجراءات الجمركية نجد : (https://douane.gov.dz، 2024)

1. **تقليل الوقت والتكلفة:** يساهم تبسيط الإجراءات الجمركية في تقليل الوقت والجهد اللازمين لإتمام عمليات الاستيراد والتصدير، مما يؤدي إلى خفض التكاليف الإدارية على الشركات.

2. **تحسين كفاءة سلسلة التوريد:** يساعد تبسيط الإجراءات في تحسين كفاءة سلسلة التوريد، مما يضمن وصول البضائع إلى الأسواق في الوقت المناسب.

3. **تعزيز القدرة التنافسية:** تساهم التسهيلات الجمركية في تعزيز القدرة التنافسية للشركات الجزائرية في الأسواق العالمية.

4. **جذب الاستثمارات الأجنبية:** تكون الجزائر أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب بفضل بيئة تجارية أكثر كفاءة و شفافية.

ثالثا: تحديات تبسيط الإجراءات الجمركية:

1. **تعقيد الإطار القانوني:** لا يزال الإطار القانوني للجمارك معقدًا، مما يصعب على المتعاملين الاقتصاديين فهمه والامتثال له.
2. **مقاومة التغيير:** قد يقاوم بعض موظفي الجمارك التغييرات التي تفرضها برامج التبسيط، مما يؤثر على فعالية تطبيقها.
3. **نقص الوعي:** يفتقر بعض المتعاملين الاقتصاديين إلى الوعي الكافي بالإجراءات المبسطة، مما يحد من استفادتهم منها.

المطلب الثاني: التسهيلات المتعلقة بالأنظمة الجمركية الاقتصادية

توفر الأنظمة الجمركية الاقتصادية مجموعة من التسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين و التي تهدف إلى تخفيض تكاليف الشركات وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المقرر تصديرها، فضلا عن الاستفادة من بعض التقنيات الناتجة عن استخدام المدخلات والتعبئة والتغليف، مما يساهم في تعزيز التجارة والاستثمار. من أهم هذه الأنظمة في الجزائر:

أولا: القبول المؤقت: يسمح هذا النظام باستيراد البضائع بشكل مؤقت دون دفع الرسوم والضرائب الجمركية، بشرط إعادة تصديرها في غضون فترة زمنية محددة. (بوسقيعة، 2018، صفحة 110)

ويمكن تمثيل مزايا القبول المؤقت في:

أ. تجنب دفع الرسوم والضرائب على البضائع التي سيتم إعادة تصديرها.

ب. تسهيل استيراد البضائع لأغراض محددة، مثل المعارض التجارية أو المعدات المهنية.

ثانيا: التصدير المؤقت: يتيح هذا النظام تصدير البضائع بشكل مؤقت لإجراء عمليات تصنيع أو تحويل عليها، ثم إعادة استيرادها مع إعفاء من الرسوم والضرائب الجمركية. (بوسقيعة، 2018، صفحة 111)

وتتمثل مزاياه في:

1. الاستفادة من خبرات وتقنيات متوفرة في الخارج لتصنيع أو تحويل البضائع.
2. زيادة القيمة المضافة للمنتجات الجزائرية.

ثالثا: إعادة التموين بالإعفاء: يتيح هذا النظام استيراد بضائع معفاة من الرسوم والضرائب الجمركية، إذا كانت هذه البضائع ستُستخدم لإنتاج سلع مُعدة للتصدير ومن مزاياه نجد : (بوسقيعة، 2018، صفحة 117)

1. تقليل تكلفة إنتاج السلع المعدة للتصدير.
2. تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية.

المطلب الثالث: التسهيلات المتعلقة بالرقابة

تخضع عمليات التصدير لضوابط جمركية مخففة للغاية، وقد تم تصميم نظام إدارة المخاطر بطريقة تسهل عملية التصدير, وفي حالة تحديد الضوابط واعتبارها ضرورية، يتم تنظيمها بحيث لا تعيق عمليات التصدير و تتمثل هذه الضوابط في: (https://douane.gov.dz، 2024)

أولا: المسار الأخضر للتصدير: تستفيد صادرات الفواكه والخضروات وغيرها من المنتجات الطازجة القابلة للتلف من الدائرة الخضراء مع الإعفاء من الرقابة المباشرة والإجراءات الجمركية, يتم الانتهاء منها في نفس اليوم الذي يتم فيه تقديم التصريح بينما تتم معالجة صادرات المنتجات الأخرى خلال مدة أقصاها 48 ساعة.

ثانيا: الزيارة الميدانية: يمكن للمصدر تقديم بيان التصدير إلى الدائرة الجمركية الأقرب إلى موقع الإنتاج أو المكتب الرئيسي. وفي هذه الحالة، يتم إجراء الفحوصات الجمركية في الموقع.

ثالثا: صفة المشغل الاقتصادي المعتمد: يتم منح صفة المشغل الاقتصادي المعتمد (AEO) للمنتجين لاستيراد المواد الخام، ولكن أيضًا لتصدير منتجاتهم.

تشكل حالة المشغل الاقتصادي المعتمد دائرة خضراء مخصصة لعمليات تصدير المنتجات المعفاة من الضوابط المباشرة. ويمكن إجراء ضوابط الاستهداف في موقع المنتج المصدر.

المبحث الرابع: تقييم أثر التسهيلات الجمركية على ترقية الصادرات خارج المحروقات

تلعب التسهيلات الجمركية دورًا حيويًا في تعزيز وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، مما يساهم في تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية ويتطلب تقييم أثر هذه التسهيلات النظر في كيفية تبسيط الإجراءات الجمركية، وتقليل التكاليف والوقت اللازم لإتمام المعاملات التجارية، مما يعزز تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية إذ يعكس هذا التقييم الأهمية البالغة لتطوير السياسات الجمركية وتحسين البنية التحتية لدعم النمو الاقتصادي المستدام وزيادة العائدات من الصادرات غير النفطية وفي هذا المبحث سوف نقوم بتقييم كيفية تأثير التسهيلات الجمركية على تعزيز الصادرات غير المتعلقة بالمحروقات في الجزائر، بما يشمل تحديد الصعوبات الرئيسية في هذا المجال واستكشاف الفرص الممكنة لتحسين هذا القطاع الحيوي.

المطلب الأول: صعوبات التصدير خارج المحروقات في الجزائر وأثر التسهيلات الجمركية على الصادرات

تواجه الجزائر تحديات متعددة في مجال تصدير المنتجات غير النفطية، تتضمن البيروقراطية المعقدة، والتكاليف المرتفعة، وتأخر الإجراءات الجمركية حيث تشكل هذه الصعوبات عائقًا أمام الشركات الجزائرية التي تسعى للوصول إلى الأسواق العالمية. مع ذلك، يمكن أن تسهم التسهيلات الجمركية بشكل كبير في تجاوز هذه العقبات من خلال تبسيط الإجراءات، وتقليل التكاليف، وتسريع عمليات التخليص الجمركي، مما يعزز القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ويحفز النمو الاقتصادي المستدام.

أولا: صعوبات التصدير خارج المحروقات في الجزائر: على الرغم من الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد الجزائري، لا تزال الصادرات خارج المحروقات تواجه العديد من الصعوبات والتحديات من أهم هذه الصعوبات:

1. **هيمنة قطاع المحروقات:** يُهيمن قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري، مما يجعل من الصعب على القطاعات الأخرى التطور والمنافسة. (زايد، 2006، صفحة . 307).
2. **ضعف القدرة التنافسية:** تعاني العديد من المنتجات الجزائرية من ضعف القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض الجودة مقارنة بالمنتجات المنافسة. (طاشت، 2013، صفحة. 267).
3. بيروقراطية الإجراءات الإدارية: تواجه الشركات الجزائرية صعوبات في إتمام الإجراءات الإدارية اللازمة للتصدير، بما في ذلك الحصول على التراخيص والشهادات. (بن يوسف، 2007، صفحة . 32).
4. **نقص البنية التحتية:** تعاني الجزائر من نقص في البنية التحتية اللازمة لدعم الصادرات، مثل الموانئ والمطارات وشبكات النقل. (المديرية العامة للجمارك الجزائرية، 2019، صفحة . 15).
5. **نقص التمويل:** تواجه الشركات الجزائرية صعوبات في الحصول على التمويل اللازم لتطوير وتوسيع عمليات التصدير.
6. **ضعف التسويق والترويج:** يفتقر العديد من المنتجات الجزائرية إلى التسويق والترويج الفعال في الأسواق العالمية.
7. **تذبذب سعر صرف الدينار الجزائري:** يؤثر تذبذب سعر صرف الدينار على القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية.

ثانيا: تأثير التسهيلات الجمركية على الصادرات.

على الرغم من الصعوبات المذكورة أعلاه، يمكن للتسهيلات الجمركية أن تلعب دورًا هامًا في ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال: (Guide des avantages fiscaux، 2008).

1. **تقليل تكاليف التصدير:** يساهم تبسيط وتسريع الإجراءات الجمركية في تقليل تكاليف التصدير، مما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية.
2. **تحسين كفاءة سلسلة التوريد:** يساعد تبسيط الإجراءات في تحسين كفاءة سلسلة التوريد، مما يضمن وصول البضائع إلى الأسواق في الوقت المناسب.
3. **توفير الدعم للمصدرين:** يمكن لإدارة الجمارك توفير الدعم الفني والتوجيه للمصدرين لمساعدتهم على فهم الإجراءات الجمركية والامتثال لها.
4. **تشجيع الاستثمار في القطاعات التصديرية:** يمكن للامتيازات الجبائية الممنوحة للمستثمرين في القطاعات التصديرية أن تشجع على زيادة الاستثمار في هذه القطاعات.
5. **تقليل التكاليف والوقت:** تساهم التسهيلات الجمركية، مثل تبسيط الإجراءات واستخدام التكنولوجيا، في تقليل الوقت والتكلفة اللازمين لإتمام عمليات التصدير. هذا يؤدي إلى تحسين كفاءة سلسلة التوريد وتقليل تكاليف الشحن والتخزين، مما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية.
6. **زيادة الشفافية والقدرة على التنبؤ:** من خلال توفير معلومات واضحة ومبسطة عن الإجراءات الجمركية والرسوم والضرائب، تزيد التسهيلات الجمركية من الشفافية والقدرة على التنبؤ بالعملية التصديرية. هذا يساعد المصدرين على التخطيط بشكل أفضل وتجنب التأخيرات غير المتوقعة، مما يعزز ثقة المستثمرين الأجانب ويجذبهم للاستثمار في القطاعات التصديرية الجزائرية.
7. **تعزيز التعاون بين الجمارك والقطاع الخاص:** تساهم التسهيلات الجمركية في تعزيز التعاون بين الجمارك والقطاع الخاص، من خلال إنشاء قنوات اتصال فعالة، وتبادل المعلومات، والعمل معًا لتحديد وحل المشكلات التي تواجه المصدرين. هذا التعاون يساهم في تحسين بيئة الأعمال ويزيد من فعالية عملية التصدير. (زايد، 2006، صفحة . 399).
8. **تشجيع الاستثمار في القطاعات التصديرية:** يمكن للامتيازات الجبائية الممنوحة للمستثمرين في القطاعات التصديرية، مثل إعفاءات من الرسوم والضرائب الجمركية، أن تشجع على زيادة الاستثمار في هذه القطاعات، مما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات وتنويعها.

ثالثا: الحاجة إلى إصلاحات هيكلية: لا يمكن للتسهيلات الجمركية وحدها أن تحل جميع مشاكل الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.فهناك حاجة إلى إصلاحات هيكلية أوسع لمعالجة القضايا الأساسية، مثل: (https://www.worldbank.org)

1. **تنويع الاقتصاد:** يجب على الجزائر تنويع اقتصادها وتقليل اعتماده على قطاع المحروقات.
2. **تحسين بيئة الأعمال:** يجب تحسين بيئة الأعمال في الجزائر، من خلال تقليل البيروقراطية والفساد، وتعزيز سيادة القانون.
3. **تطوير البنية التحتية:** يجب الاستثمار في تطوير البنية التحتية اللازمة لدعم الصادرات، مثل الموانئ والمطارات وشبكات النقل.
4. **تحسين جودة المنتجات:** يجب على الشركات الجزائرية التركيز على تحسين جودة منتجاتها لتكون قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.
5. **التسويق والترويج الفعال:** يجب على الشركات الجزائرية الاستثمار في التسويق والترويج الفعال لمنتجاتها في الأسواق العالمية.

المطلب الثاني : مساهمة التسهيلات الجمركية في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

تقدم الجزائر العديد من التسهيلات الجمركية لعمليات التصدير خارج المحروقات، بهدف تشجيع المصدرين الجزائريين على دخول الأسواق العالمية وتنويع مصادر الدخل الوطني.

أولا: إجراءات والتسهيلات : و تتمثل إجراءات و التسهيلات المقدمة فيمايلي: (https://www.mfa.gov.dz)

1. **الصندوق الخاص لترقية الصادرات:** تم إنشاء الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE) من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، و ذلك من خلال التكفل بجزء من التكاليف المتعلقة بنقل المنتجات الموجهة للعرض و كذا تكاليف مشاركة الشركات في المعارض و الصالونات في الخارج حسب عتبات التمويل التالية:

أ. بعنوان المشاركة في المعارض والمعارض الصالونات المتخصصة في الخارج:

- 100٪ في حالة المشاركة ذات طابع استثنائي بناء على قرار سياسي أو تقتصر على إنشاء شباك موحد؛
- 50٪ في حالة المشاركة الفردية في المعارض الأخرى غير المدرجة في البرنامج الرسمي السنوي؛
- 80٪ في حالة المشاركة في المعارض و الصالونات المدرجة في البرنامج الرسمي لمشاركة الجزائر.

تجدر الإشارة إلى أن الإعلانات المعدة يجب أن تذكر في لغة مستعملة في التجارة الدولية ، و عند الإقتضاء في لغة البلد المستضيف للتظاهرة، كل المعلومات المتعلقة بالتظاهرة من اسم المعرض و فترتة و مكانه ... إلخ

ب. بعنوان نقل وعبور ومناولة البضائع الموجهة للتصدير

- 50٪ في حالة النقل الدولي للتمور، وبالنسبة لجميع الوجهات لهذا المنتج؛
- 50٪ في حالة النقل الدولي للمنتجات غير الزراعية إلى وجهات بعيدة؛

- 50٪ في حالة النقل الدولي للمنتجات الزراعية القابلة للتلف باستثناء التمور.

2. **التسهيلات الجمركية**: الأنظمة الاقتصادية الجمركية مفيدة للمصدرين على العديد من الأصعدة ، حيث أنها توفر حوافز جبائية ومالية و إدارية وتتمثل أهم التسهيلات فيما يلي:

أ. الإعفاء من إيداع ضمانة في إطار نظام القبول المؤقت عند استيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير أو السلع الموجهة لتحسين الصنع الإيجابي(التحويل) لتصدر لاحقا، وهذا ينطبق أيضا على التصدير المؤقت للسلع من أجل تحسين الصنع السلبي (انجاز أعمال)، و الموجهة للتصدير النهائي

ب. زيارة الموقع و التخليص الجمركي عن بعد؛

ج. إصدار وصل العبور بالجمارك (TPD) ، بالنسبة للصادرات التي تمت عبر الطرق البرية؛

د. إنشاء الرواق الأخضر ، الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة من السلع؛

هـ. تفعيل الدفتر ATA بمدة صلاحية (01) سنة، و هو إجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات و كذا للمشاركة في المعارض و الصالونات في الخارج، و يسلم حصريا من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة.(CACI)

و. التصريح المسبق المبكر وتقديم البيان قبل وصول البضائع.

3. **التسهيلات البنكية**: يمكن لأي شركة منتجة لبضائع أو خدمات مقرها في الجزائر، و تعمل في مجال تصدير المنتجات المحلية الاستفادة من التسهيلات المصرفية سواء للمشاركة في المعارض في الخارج أو من أجل التصدير ، و بتقديم وثائق إثبات.

أ. شهادة توطين التصدير؛

ب. استعادة و إعادة عائدات للتصدير؛

ج. أحكام مالية متعلقة بالتجارة الخارجية؛

د. أحكام مالية حول الاستثمار في الخارج من طرف المتعاملين الاقتصاديين.

بالإضافة إلى الأنظمة الجمركية الاقتصادية، تعمل إدارة الجمارك على دعم المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين من خلال تقديم تسهيلات تهدف إلى البحث عن أسواق خارجية و ضمن هذه التسهيلات، تُتيح الجمارك للمتعاملين الاقتصاديين تصدير عينات ونماذج بشكل مؤقت لعرضها وتجربتها، بالإضافة إلى نظام التصدير المؤقت الذي نظمه قانون الجمارك ويُعرّف بأنه "النظام الجمركي الذي يسمح بالتصدير المؤقت للبضائع المعدة لإعادة الاستيراد بغرض معين وفي فترة محددة دون تطبيق الإجراءات الاحترازية ذات الطابع الاقتصادي، وذلك بعد خضوعها لعمليات التحويل أو التصنيع أو الإصلاح كجزء من تحسين الإنتاج"و يساهم هذا النظام في تعزيز التجارة الخارجية من خلال تحسين جودة الأجهزة والمعدات عبر تطويرها وإدخال تكنولوجيا متقدمة، مما يسهم في زيادة الإنتاج وبالتالي دعم نمو الاقتصاد الوطني.(https://www.algex.dz)

لتعزيز الكفاءة في عمليات الجمركة وتقليص مدة مكوث البضائع ووسائل النقل، تم تبني إجراءات الجمركة في الموطن، وهي استراتيجية مصممة لتسريع الإجراءات وتلبية المتطلبات الاقتصادية الراهنة. هذه الإجراءات تتيح إجراء عمليات الجمركة داخل

منشآت المتعامل الاقتصادي المستفيد دون الحاجة لنقل البضائع إلى مكتب الجمارك المرتبط بالمؤسسة. للاستفادة من هذه المزايا، يُطلب من المتعامل ومصلحة الجمارك توقيع اتفاق يحدد الالتزامات المتبادلة الخاصة بكل طرف.

فيما يخص الإفصاح بعد الإطلاع، تنص اللوائح على أنه في حالة عدم توفر المعلومات الكاملة لدى المصرح لإعداد التصريح، يُمكن له فحص البضائع وأخذ عينات قبل الإعلان الرسمي يتطلب هذا الإجراء الحصول على رخصة فحص، المعروفة أيضًا بـ "رخصة الفحص"، والتي تُصدر بموجب المقرر 11 الذي يوضح تطبيق المادة 84 من قانون الجمارك. الفحص يمكن أن يُجرى في موقع المتعامل الاقتصادي نفسه، مما يسمح بفحص البضائع جزئيًا ومراجعة الوثائق المتعلقة.

أيضا تم تم تطوير نظام التصريح الجمركي ليشمل خيارات مبسطة مثل التصريح التقديري، المبسط، أو الإجمالي، وذلك لتسهيل عملية الجمركة. كما تم تحديد مدة زمنية لا تتجاوز ثمانية أيام كحد أقصى لإنهاء جميع إجراءات الجمركة للبضائع .بالإضافة إلى ذلك، يُسمح بإعادة استرداد الحقوق والرسوم الجمركية المدفوعة عند التصدير، سواء بشكل كلي أو جزئي، والتي تفرض على البضائع أو أحد مكوناتها عند استيرادها. هذه الإجراءات تهدف إلى تعزيز كفاءة عمليات التصدير والاستيراد، وتخفيف الأعباء الإدارية على المتعاملين الاقتصاديين.

أخيرًا، إجراءات الجمركة السريعة التي تم تطبيقها بموجب المنشور رقم 03، بتاريخ 07 يناير 1995، تشكل جزءًا من استراتيجية شاملة لتعزيز الكفاءة والفعالية في معاملات الجمركة، مما يُسهم في تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية عبر تسريع وتيرة العمليات الجمركية والتجارية على حد سواء (https://www.algex.dz) .

ثانيا: أنظمة جمركية الداعمة للأنشطة الصناعية والتجارية.

لقد تبنى المشرع الجزائري أنظمة جمركية متطورة لدعم الأنشطة الصناعية والتجارية، بهدف تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز التجارة الخارجية، تبرز أهمية هذه الأنظمة في تسهيل التبادل التجاري الدولي، ولا سيما من خلال نظامي دور نظام القبول المؤقت و دور نظام التصدير المؤقت، ونظام التموين بالإعفاء، وكذلك المستودع العمومي و يمكن تطرق لها في نقاط التالية: (بوسيوف و آيت مختار، 2001، الصفحات 88-89)

1. **دور نظام القبول المؤقت** : بفضل التحديثات التي أُدخلت مؤخرًا على التشريع الجمركي بخصوص التحسين الإيجابي، فقد أصبح بإمكان المتعاملين الاقتصاديين استغلال هذا النظام لتعزيز تنافسيتهم عبر استيراد المواد الأولية والنصف مصنعة بإعفاءات جمركية، مما يسهل عليهم تقديم منتجات بتكلفة منخفضة في الأسواق المحلية والدولية. هذا النظام لا يفيد فقط في تقليل التكاليف، بل يعزز أيضًا القدرات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية، مما يشجع على خلق فرص عمل واستغلال أمثل لليد العاملة الوطنية.
2. **دور نظام التصدير المؤقت**: يوفر نظام التحسين السلبي فرصة للمؤسسات للقيام بتصدير مؤقت للبضائع بهدف إجراء عمليات التحويل أو التصليح ومن ثم إعادة استيرادها. هذا النظام يسهم في تحسين جودة المنتجات ورفع قيمتها التجارية من خلال الاستفادة من التقنيات العالمية المتقدمة، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية.

3. **دور نظام التموين بالإعفاء:** يمنح نظام التموين بالإعفاء المؤسسات الفرصة لاستيراد بضائع معفاة من الرسوم الجمركية لاستخدامها في تصنيع منتجات مُصدرة سابقًا. هذا النظام يخفض تكاليف الإنتاج والأعباء المالية، مما يسهل عمليات الإنتاج ويعزز فعالية المؤسسات في سوق التجارة الدولية.

على الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي توفرها هذه الأنظمة، إلا أنها غالبًا ما تواجه تحديات بسبب الإجراءات الإدارية المعقدة ونقص الوعي لدى بعض المتعاملين الاقتصاديين بالفوائد التي يمكن أن تعود عليهم من استغلال هذه الأنظمة بشكل تام.

المطلب الثالث: نقائص وأفاق تعزيز التسهيلات الجمركية لترقية الصادرات خارج المحروقات.

بالرغم من الجهود المبذولة لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، إلا أنها تواجه نقائص متعددة في نظام التسهيلات الجمركية، منها الإجراءات البيروقراطية المعقدة، ونقص التكنولوجيا الحديثة، والتأخير في معالجة المعاملات وهذه التحديات تعيق قدرة الشركات الجزائرية على التصدير بفعالية وتنافسية مع ذلك، تحمل آفاق تعزيز التسهيلات الجمركية وعودًا كبيرة من خلال تبسيط الإجراءات، وتبني التكنولوجيا المتقدمة، وتحسين التنسيق بين الجهات المعنية، مما سيسهم في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

أولا: النقائص: وهي تتمثل في (قماز، 2013، صفحة 21)

1. **البيروقراطية** :لا تزال البيروقراطية تشكل عائقًا أمام المصدرين، حيث تتسم الإجراءات الجمركية بالتعقيد وطول المدة الزمنية
2. **الفساد** :تنتشر الفساد في بعض المؤسسات المسؤولة عن التصدير، مما يؤثر سلبًا على مناخ الأعمال ويقلل من تنافسية الصادرات
3. **ضعف البنية التحتية** :تفتقر الجزائر إلى بنية تحتية لوجستية متطورة تدعم الصادرات، بما في ذلك الموانئ والمطارات والمستودعات.
4. **غياب التنسيق** :يفتقر التنسيق بين مختلف الجهات المعنية بالتصدير، مما يؤدي إلى تأخير الإجراءات وتكرار الوثائق
5. **قلة الوعي** :لا يزال العديد من المصدرين يفتقرون إلى الوعي بالتسهيلات الجمركية المتوفرة وكيفية الاستفادة منها
6. **نقص الكفاءات البشرية** :يعاني القطاع من نقص في المهارات اللازمة للتخطيط وإدارة الأنشطة الاقتصادية بفعالية.
7. **الافتقار إلى الكفاءة العمالية** :يؤثر ضعف التدريب والمهارات العمالية على جودة وكفاءة العمليات التجارية.
8. **الحواجز اللغوية والثقافية** :تعوق الاختلافات الثقافية واللغوية الفهم والتفاعل السلس مع الشركاء التجاريين الدوليين.
9. **التحديات الجمركية ومخاطر الشحن** :تشمل الفحوصات الجمركية المطولة ومخاطر تلف أو فقدان الشحنات خلال النقل.
10. **النقص في المعرفة بالقوانين الدولية** :عدم الإلمام بالأطر القانونية للأسواق المستهدفة يمكن أن يؤدي إلى تعقيدات قانونية.

11. **أنظمة بيروقراطية معقدة** :العديد من الدول تتطلب مستندات وشهادات محددة للسماح بمعالجة ونقل الشحنات، مما يزيد من التعقيد والتأخير في العمليات.
12. **تراخيص التصدير** :قد تطلب بعض الدول تراخيص خاصة لمرة واحدة تعتمد على نوعية المنتجات المصدرة والبلد المستورد، مما يضيف طبقة أخرى من الإجراءات الإدارية.

ثانيا : الآفاق: وتتمثل في: (حمشة، 2013، صفحة 54)

1. **الرقمنة**: تعمل الجزائر على رقمنة الإجراءات الجمركية من خلال نظام النافذة الواحدة وغيرها من التطبيقات الإلكترونية لتسريع عملية التصدير وتقليص التكاليف
2. **التشريعات**: تعمل الجزائر على تحديث التشريعات الجمركية وتبسيط الإجراءات لتسهيل عملية التصدير
3. **البنية التحتية**: تستثمر الجزائر في تطوير البنية التحتية اللوجستية من خلال إنشاء موانئ ومطارات جديدة وتطوير الشبكة الطرقية
4. **التدريب والتوعية**: تعمل السلطات الجزائرية على تدريب الموظفين العاملين في القطاع الجمركي وتوعية المصدرين بالتسهيلات المتوفرة .
5. **التعاون الدولي**: تشارك الجزائر في مبادرات التعاون الدولي لتعزيز التسهيلات الجمركية وتبسيط إجراءات التجارة الدولية
6. **تبسيط الإجراءات الجمركية** :تقليل البيروقراطية وتبسيط الإجراءات الجمركية يمكن أن يقلل من أوقات الانتظار ويزيد من كفاءة عمليات التصدير. استخدام نظم الإدارة الإلكترونية لتسجيل الطلبات وإصدار المستندات يمكن أن يسهل هذه العمليات.
7. **تطبيق نظم ما قبل الوصول** :تقديم البيانات الجمركية وتسوية الرسوم قبل وصول الشحنات يمكن أن يسرع من عملية الإفراج الجمركي، مما يقلل من التأخير ويحسن من تدفق البضائع.
8. **تحسين الشفافية** :تعزيز الشفافية في القوانين والرسوم الجمركية يمكن أن يساعد المصدرين على فهم التكاليف المتوقعة وتجنب الرسوم غير المتوقعة التي قد تعيق عمليات التصدير.
9. **تدريب وتأهيل الموظفين الجمركيين** :تدريب الموظفين على أفضل الممارسات الدولية وتحديثهم بأحدث التكنولوجيات يمكن أن يعزز من كفاءتهم وقدرتهم على التعامل مع العمليات التجارية الدولية.
10. **تطوير المناطق الحرة** :توسيع وتعزيز المناطق الحرة يمكن أن يوفر بيئات ملائمة لتخزين البضائع وإعادة تصديرها دون الخضوع للرسوم الجمركية العادية، مما يجذب المزيد من الأعمال التجارية الدولية.
11. **الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف** :توقيع اتفاقيات تجارية مع دول أخرى يمكن أن يسهل من الوصول إلى أسواق جديدة ويسمح بإعفاءات جمركية لبعض المنتجات، مما يعزز من الصادرات.

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل، قمنا بتطرق إلى دور التسهيلات الجمركية في الجزائر وأثرها على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات بذكر أهم الأساسيات والمفاهيم المتعلقة بالتسهيلات الجمركية، والتحديات التي تواجهها الجزائر في هذا المجال، مثل التعقيدات البيروقراطية، والافتقار إلى التكنولوجيا المتقدمة، والتأخير في المعاملات الجمركية، ومما سبق نستخلص:

- أن التحديات تشكل عائقًا كبيرًا أمام قدرة الشركات الجزائرية على المنافسة في الأسواق العالمية ومع ذلك، هناك فرص واعدة التي يمكن أن توفرها التسهيلات الجمركية في تحسين هذه الأوضاع من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية، يمكن تقليل التكاليف والوقت اللازم لإنجاز المعاملات، مما يسهل على الشركات تصدير منتجاتها بسرعة وكفاءة أكبر.
- هناك أهمية لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في تسريع عمليات الجمارك وزيادة الشفافية، بالإضافة إلى تحسين التنسيق بين مختلف الجهات المعنية لتوفير بيئة أكثر ملائمة للتجارة وأكدنا أن تحقيق التوازن بين الرقابة الفعالة والتسهيلات يمكن أن يؤدي إلى تحسين كبير في مستوى الصادرات غير المحروقات، مما يعزز تنافسية الجزائر على الصعيد الدولي.

إن تطوير التسهيلات الجمركية يشكل ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر، ويساهم بشكل مباشر في تنويع الاقتصاد الوطني بعيدًا عن الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات وبتبني هذه الإصلاحات، يمكن للجزائر أن تفتح آفاقًا جديدة للتجارة والاستثمار، مما يعزز مكانتها في الاقتصاد العالمي.

.

الإطار التطبيقي حول:

دراسة تحليلية لواقع تصدير التمور

في الجزائر مؤسسة سليم حدود طولقة

تمهيد

لإجراء أي دراسة علمية أو بحث علمي،ومن أجل الوصول إلى الحقيقة أو البرهنة على حقيقة ما يتوجب إتباع منهج واضح يساعد على دراسة المشكلة وتشخيصها، وذلك بتتبع مجموعة من القواعد والأنظمة العامة التي يتم وضعها بغية الوصول إلى حقائق حول الظاهرة موضوع الدراسة والبحث.

ففي بحثنا هذا بعدما تطرقنا في الإطار النظري إلى المفاهيم الأساسية والنظرية حول التصدير والتسهيلات الجمركية،تم اختيار إحدى المؤسسات الخاصة وهي مؤسسة " سليم حدود " لتوضيب وتصدير التمور طولقة بسكرة كونها من المؤسسات الرائدة في مجال تصدير التمور.

عرضنا المعلومات والنتائج المتوصل إليها في دراستنا الميدانية في هذا الإطار من خلال ثلاث مباحث أساسية كالتالي:

- **المبحث الأول:تحليل تصدير التمور في الجزائر**
- **المبحث الثاني: تقديم المؤسسة سليم حدود طولقة.**
- **المبحث الثالث:إجراءات الدراسة والأدوات المستخدمة.**
- **المبحث الرابع: تحليل المقابلة.**

المبحث الأول: تحليل تصدير التمور في الجزائر

وفقا لإحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (**FAO**)**قدر** الإنتاج العالمي للتمور سنة 2021ب9.8مليون طن. ولقد تصدرت الدول العربية قائمة الدول المنتجة للتمور وهي تشكل معظم الإنتاج العالمي.

المطلب الأول: أهم الدول المنتجة للتمور

يوضح الجدول الآتي أهم الدول المنتجة للتمور من حيث الكمية

الجدول رقم (06): أهم الدول المنتجة للتمور -2022-

الوحدة طن

الترتيب	الدولة	الكمية المنتجة
1	مصر	1 730 000
2	المملكة العربية السعودية	1 600 000
3	الجزائر	1 124 000
4	إيران	1 000 000
5	باكستان	732935
6	العراق	715293
7	السودان	442667
8	الامارات العربية المتحدة	397328
9	عمان	376980
10	تونس	369000
11	ليبيا	187870

المصدر (منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة FAO، 2023)

من خلال الجدول نلاحظ بأن الجزائر بالرغم من امكانياتها الطبيعية الهائلة ووجود فرص كبيرة للإنتاج الا انها تحتل المرتبة الثالثة من مجمل الدول المنتجة للتمور، وتبقى هاته المرتبة جيدة نوعا ما.

المطلب الثاني: أهم الدول المصدرة للتمور

يوضح الجدول التالي أهم الدول العربية المصدرة لتمور خلال الفترة 2018الى 2022

الجدول رقم (07): الدول المصدرة للتمور من حيث القيمة

الوحدة ألف دولار أمريكي

الدول المصدرة	2018	2019	2020	2021	2022
تونس	281 792	265 875	261 735	255 900	273 047
الامارات العربية المتحدة	197 553	218 566	228 768	272 015	205 470
المملكة العربية السعودية	201 393	229 833	245 969	322 840	135 890
الجزائر	110 653	111 969	138 202	143 152	124 710
العراق	107 467	369 106	90 825	127 058	95 817
مصر	50 006	45 614	41 424	49 756	69 511

المصدر (المركز الدولي للتجارة ITC، 2023)

من خلال قراءة الجدول نلاحظ بأن تونس تتصدر قائمة الدول المصدرة للتمور من حيث القيمة وتحتل الجزائر المرتبة الرابعة ومنه تعتبر تونس المنافس الرئيسي للجزائر

تصدر تونس أكثر من الجزائر ومصر وهذا راجع لقيمة الصادرات وليس الكمية المصدرة (بالرجوع الى الجدول الأول) حيث تحتل المركز العاشر في ترتيب الدول المنتجة للتمور، ونلاحظ كذلك بان نسبة صادرات تونس ارتفعت سنة 2022 مقارنة ببقية الدول حيث انخفضت في تلك السنة بسبب ظروف مناخية وخاصة الجزائر. أما في سنة 2021 ارتفعت صادرات كل الدول عكس تونس.

ومن الملاحظ كذلك أن سنة 2020 قد ارتفعت صادرات الجزائر ارتفاعا كبيرا بالنسبة للسنتين 2018و2019.

المطلب الثالث: تصدير التمور الجزائرية

يوضح الجدول أسفله صادرات الجزائر من التمور خلال الفترة من 2019الى 2023

الجدول رقم (08): قيمة الصادرات الجزائرية للتمور

الوحدة مليون دولار أمريكي

السنة	2019	2020	2021	2022	2023
القيمة	**63**	**72**	**78**	**49**	**65.89**
الكمية /ألف طن	**57**	**69**	**76**	**54**	**80**

المصدر (وزارة التجارة ، 2024)

نلاحظ بان قيمة الصادرات سنة2019 كانت في تصاعد حتى سنة 2021وهذا ما لوحظ في الجدولين السابقين أما بالنسبة لسنة 2022نلاحظ انخفاضا في قيمة الصادرات ثم يرتفع من جديد سنة 2023 لتبلغ 65مليون دولار

أن التوجه الاقتصادي الجديد المعتمد من طرف الدولة الجزائرية مكن الجزائر من رفع قيمة صادراتها خارج قطاع المحروقات بصفة عامة حيث ارتفعت من 1.7 مليار دولار سنة 2019الى 5مليار دولار في 2021 ثم إلى 7مليار دولار في 2022 بارتفاع سنوي قدره 30%.وفي سنة 2023 وصلت القيمة 5.07مليار دولار من الصادرات خارج المحروقات في ستة الأشهر الأولى حيث يرمي التوجه الاقتصادي الجديد الى بلوغ 13مليار دولار في السنة الجارية. (وزارة التجارة وترقية الصادرات ، 2024)

المطلب الرابع: التحديات المتعلقة بتصدير التمور في الجزائر

أبرزت الدراسات التي استعنا بها في هذا البحث حول تصدير التمور في الجزائر بان هذا القطاع يواجه بعض التحديات حيث ركز تقرير برنامج دعم القطاع الفلاحي على أن الجزائر لا تزال تمثل تمثيلا محدودا في البلدان المصدرة للتمور في المنطقة (PASA, 2021) وهذا ما أوضحته خاصة البيانات المتعلقة بكميات التمور الموجهة للتصدير مقارنة بقدرات الجزائر الإنتاجية ,كما أشارت بان القطاع يعاني من قيود هيكلية وهذا ما يتطلب جهودا إضافية خاصة على مستوى ترقية المنتجات المحلية والترويج لها إضافة الى الاهتمام بالجودة كل هذه العوامل ستساهم في توفير منتوج تنافسي من حيث النوعية والكمية المطلوبة وتسويقه على نطاق واسع وضمان تصديره فيما يلي أهم التحديات الواجب التكفل بها من اجل اقتصاد متكامل للتمور :

- ضعف البنية التحتية في بعض المناطق الصحراوية (غرف التبريد، شبكات النقل، المواصلات، التزود بالكهرباء)
- الإجراءات الإدارية(بالرغم من توجه الدولة الرامي الى تحديث الإدارة لتتماشي مع متطلبات الأسواق والإنتاج إلا أن هذه الجهود تبقى غير كافية في الكثير من الأحيان لرفع بعض التعقيدات الإدارية)
- الامتثال لمعايير الصحة النباتية شهادات الجودة معايير السلامة(ISO ;BRC ; IFS)
- الضعف في سلسلة الإمداد والتي تعد مشاكل تقنية يسهل حلها

- Pasa: تمَوَّل بالشراكة بين الاتحاد الأوروبي، الوزارة الفيدرالية الألمانية للتعاون الإقتصادي والتنمية (BMZ) و الوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية. تبلغ قيمة التمويل 16.550.000 أورو، و ينطلق من أكتوبر 2018 إلى غاية سبتمبر 2022.

في إطار التعاون مع وزارة الفلاحة، التنمية الريفية و الصيد البحري، شركة التعاون الدولي (GIZ) ممثِّلة للتعاونية الألمانية، الوكالة التنفيذية الألمانية، وكذا الوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية، الوكالة التنفيذية الفرنسية، يدعمون برنامج دعم القطاع الزراعي بمساهمة المعهد الوطني الجزائري للبحث الزراعي (INRAA).

المبحث الثاني: تقديم المؤسسة سليم حدود طولقة

تعتبر مؤسسة سليم حدود من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتمثل نشاطها الأساسي في تصدير التمور إلى الخارج،وفي هذا المبحث سيتم التعرف عليها أكثر، حيث سنتطرق في المطلب الأول إلى لمحة تاريخية عن المؤسسة والتعريف بها وكذا تقديم بطاقة فنية لها، أما في المطلب الثاني سنعرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة، أما المطلب الثالث سنتطرق فيه لأهداف هذه المؤسسة.

المطلب الأول: النشأة التاريخية والتعريف بمؤسسة "سليم حدود"

بغية التعرف على مؤسسة سليم حدود المختصة في إنتاج وتصدير التمور، سنتناول في هذا المطلب لمحة تاريخية عن المؤسسة وأهدافها.

أولا: نشأة المؤسسة وتعريفها.

تأسست ETS HADDOUD SALIMفي عام 1990, وهي مؤسسة تصدير وتوضيب التمور تختص بالأساس في تصدير وتوضيب تمور دقلة نور،وتصدر أيضا أنواعا أخرى من التمور في جميع أنحاء العالم، أثبتت المؤسسة مكانتها كشركة رائدة في سوق التمور العالمية.

تطمح شركة ETS HADDOUD SALIM أن تكون المرجع في هذا المجال كشركة تعبئة ومصدرة للتمور في الجزائر، تسعى جاهدة للتميز من خلال تطوير قيمتها الأساسية من الثقة والالتزاموالحرص الكبير على التعلم والتقدم، فهي تلتزم منذ أكثر من 34 عاما بتعزيز قيمة هذه الفاكهة التي لا تقدر بثمن.

لقد تم تجديد مرافق الإنتاج بالمؤسسة وأنشأت نظاما لإدارة الجودة،وعززت العلاقة مع العملاء والموردين كما تم تطوير مهارات الموارد البشرية.

الأخلاق من الأولويات المهمة لدى المؤسسة،وبالتالي فإن تحسين جودة المنتج وسلامته هو جزء من التزامها باحترام البيئة. في علاقاتها، ينصب التركيز على الأهداف المتوسطة والطويلة الأجل،وبالتالي فإن عملائها ليسوا شركائها فحسب بل هم شركاء المستقبل بشكل خاص،وبالتالي فإن مورديها هم جزء لا يتجزأ من الشركة. من خلال التطوير المستمر لخبراتهم، كما أن موظفيها هم الضمان المستقبلي لازدهارها.

بشكل عام، من المفيد التأكيد على أن شركة ETS HADDOUD SALIM بصفتها شركة تعبئة ومصدرة للتمور من الجزائر، مكرسة بقوة لتحسينها الدائم والمستمر، بهدف أساسي هو ضمان تقديم منتجات عالية الجودة وخدمة استثنائية للعملاء بأفضل الأسعار.

ثانيا: تعريف المنتج

تعرف التمور على أنها غذاء ثري ومفيد،فهي واحدة من أعتق أغذية الإنسان. الأكثر شهرة منها تمور دقلة نور (الطبيعية والمعالجة) بالإضافة إلى أنواع أخرى والتي تختلف حسب خصائص كل منطقة إنتاج والجدير بالذكر أن مؤسسة سليم حدود هي عبارة عن مؤسسة خاصة تدرج ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتواجد بدائرة طولقة ولاية بسكرة، أنشأت سنة 1990 وهي مؤسسة تختص بإنتاج وتصدير التمور، يقدر رقم أعمالها بـ 364062126 دينار جزائري سنة2022.

الجدول رقم (09): المساحات المستثمرة للمؤسسة محل الدراسة

المكان	المساحة بالمتر المربع
بوسعادة	1000
جامعة	1300
طولقة	10300
المغير	4000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات المؤسسة

ثالثا: البطاقة الفنية للمؤسسة

- اسم الشركة: مؤسسة حدود سليم توضيب وتصدير التمور
- المدير: سليم حدود
- العنوان :منطقة النشاطات, 07300 طولقة، ولاية بسكرة
- البريد الإلكتروني: haddou_s@yahoo.fr. / contact@ets-haddoud.com
- الموقع الإلكتروني:http://www.ets-haddoud.com
- النشاط :إنتاج وتكييف وتعبئة وتصدير التمور.
- رقم الأعمال: 364062126 دينار جزائري.
- المساحة الإجمالية للمزارع: 42 هكتار.
- إجمالي عدد أشجار النخيل: 2500 نخلة.
- العمالة :يتراوح عدد العمال اليوم حوالي 130 عاملا، ويتجاوز عددهم 211 في موسم جني التمور.

المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي لمؤسسة سليم حدود

تتكون مؤسسة سليم حدود من عدة مستويات تنظيمية،ويمكن تلخيص الهيكل التنظيمي في الشكل التالي:

الشكل (02): الهيكل التنظيمي للمؤسسة

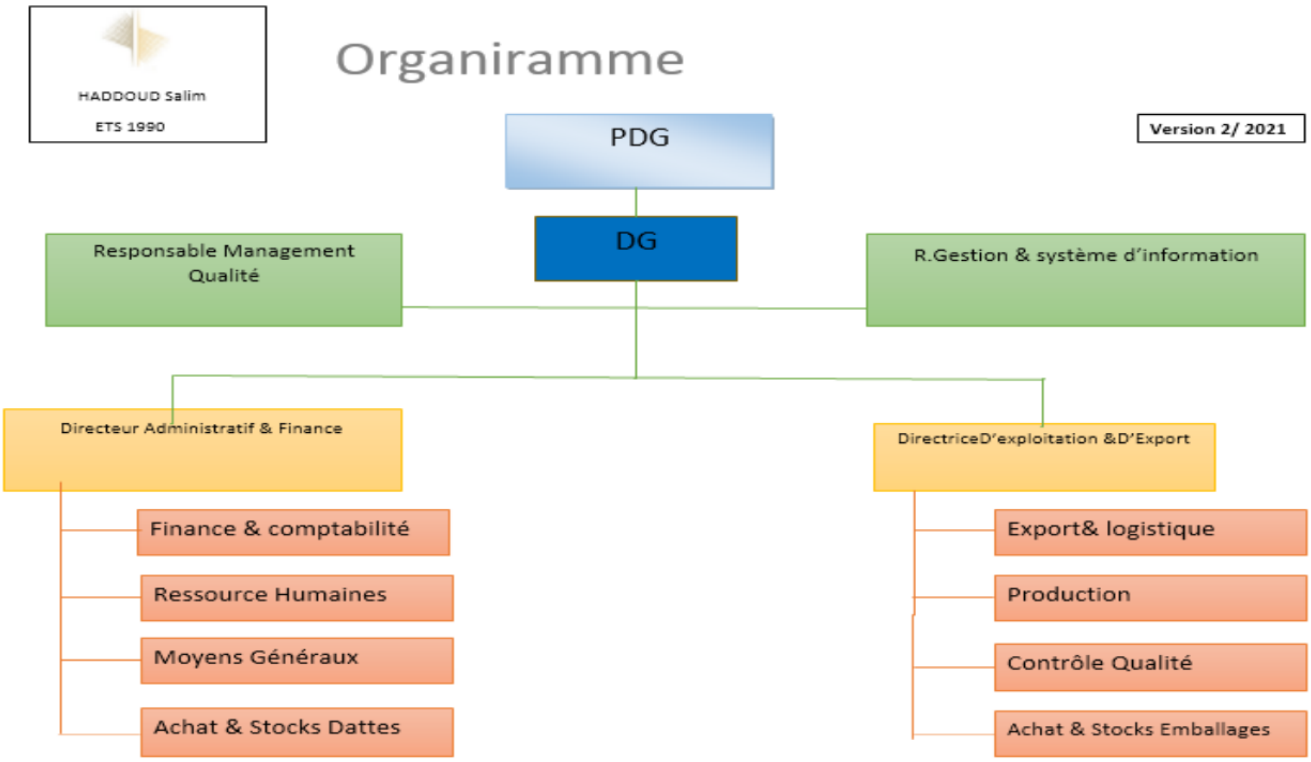

المصدر: من معلومات المؤسسة محل الدراسة

يتبين من الشكل السابق أن الهيكل التنظيمي لمؤسسة سليم حدود من نوع الهياكل التنظيمية الوظيفية، حيث يرتكز تقسيم الوحدات الإدارية على أساس طبيعة الوظيفة: التموين،التسويق، الإنتاج...إلخ،وهو هيكل مناسب لطبيعة المؤسسة (الحجم الصغير)

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة.

تتمثل أهداف المؤسسة فيما يلي:

- زيادة الأرباح.
- التعريف بالتمور الجزائرية وتحسين صورتها على المستوى الدولي، من خلال المشاركة في المعارض الدولية.
- توفير مناصب العمل مما يساهم في تحقيق التقدم والنموالاقتصادي للمنطقة وللبلاد.
- تطوير عمليات الإنتاج والتعبئة والتغليف والتصدير.
- تقديم منتجات ذات جودة عالية تليق بسمعة التمور الجزائرية.
- ضمان مردودية رؤوس الأموال المستثمرة بما يسمح للمؤسسة من توسيع وعصرنة استثماراتها.

- زيادة حصصها في الأسواق الخارجية للتمور والحصول على أسواق جديدة.
- الترقية والعصرنة في مجال التسويق.
- المساهمة في ازدهار الاقتصاد الوطني.

المطلب الرابع: التحليل النوعي والكمي لصادرات المؤسسة

قصد تقييم جهود التصدير التي تبذلها المؤسسة في مجال التمور, نتناول ذلك في إطاره الكيفي, من خلال دراسة نشاط التصدير كإستراتيجية مختارة عن غيرها من استراتيجيات اختراق الأسواق الدولية, وكنشاط عملي يتطلب إجراءات وخطوات سليمة لنجاحه, كما نتناول الدراسة الكمية للتصدير من خلال تقييم تطور الصادرات الأرباح المتأتية منها.

إن النشاط الأساسي لمؤسسة سليم حدود هو الإنتاج من أجل التصدير, وهو ما جعلها تختار اسم: مؤسسة سليم حدود لتوضيب وتصدير التمور, فمن اسم المؤسسة يتبين التوجه الدولي لنشاطها, خاصة وأنه يقدم تشكيلة متنوعة من التمور منتج تمور.

أولا: الإستراتيجية المتبعة للتصدير

لقد اعتمدت المؤسسة على إستراتيجية من أجل اختراق الأسواق الدولية, وذلك بالتوسع والتنويع في أسواقها وهذا من خلال المحاور التالية:

- زيادة المؤسسة للأرباح السنوية, وذلك من خلال الزيادة في المبيعات, وفي نفس الوقت التحكم في التكاليف.
- تقديم منتجات وخدمات ذات جودة عالية, وتنويع في المنتجات يساهم في كسب زبائن جدد وولاء الزبائن القدماء.
- زيادة الحصة السوقية للمؤسسة من خلال الأسعار التنافسية لمنتجات ذات جودة.
- مواكبة التقدم التكنولوجي مما يخدم كل من المؤسسة والزبون.
- تنمية ثقافة التصدير.
- إنشاء بنك معلومات حول الأسواق الدولية المحتملة.

وتعتبر مؤسسة حدود من المؤسسات الرائدة في مجال التصدير على مستوى الجزائر لتواجد منتوجها في كل القارات،والجدول الموالي يوضح مختلف الدول التي يتم التعامل معها.

الجدول رقم (10): الموالي يوضح مختلف الدول التي يتم التصدير لها.

القارات	الدول
إفريقيا	المغرب،مصر،تنزانيا،موريتانيا، سنغال
آسيا	الصين،الهند،ماليزيا،بنغلادش،أندونيسيات، جنوب كوريا، سيريلانكا
الشرق الأوسط	سوريا،لبنان،البحرين،الكويت،الأردن، الإمارات العربية المتحدة
أوربا	فرنسا،روسيا،بلغاريا،أوكرانيا،ألمانيا،أستراليا، رومانيا
أمريكا	الولايات المتحدة الأمريكية،كندا، كولومبيا

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

الشكل رقم (04): توضح مختلف القارات التي يتم التصدير لها.

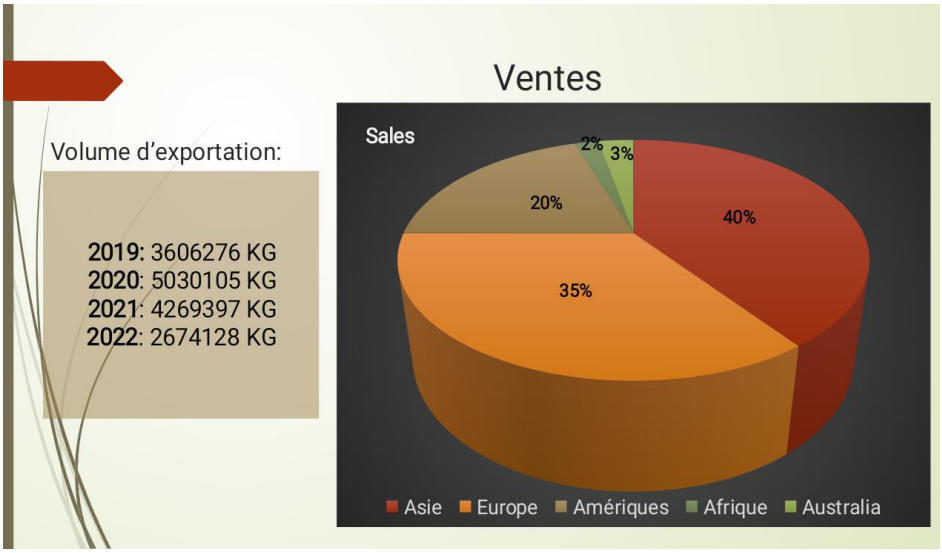

المصدر: معلومات المؤسسة

يتضح من الجدول تنوع أسواق مؤسسة سليم حدود, حيث تنتشر عبر القارات الأربع الرئيسية (أوروبا, أفريقيا, آسيا, أمريكا) مما يدل على إتباعها لإستراتيجية نشطة لاختراق الأسواق الدولية, من خلال الاعتماد على سوق واحد في صادراتها, مما يقلص من المخاطر ويزيد من الفرص التصديرية والأرباح.

ثانيا: مراحل عملية التصدير

كأي عملية من عمليات تمر عملية التصدير بمراحل عديدة, تتمثل فيما يلي:

1. **مرحلة الاتصال بين المؤسسة والزبائن:**

بالنسبة للزبائن الذين سبق لهم التعامل مع المؤسسة يتم توقيع العقود معهم أينما تم الطلب, وهذا طبعا يتوقف على فترة الاتصالات, أما الزبائن الجدد فيكون اتصالهم الأول بالمؤسسة من خلال الهاتف أو الفاكس, ليتم بعد ذلك زيارتهم الميدانية إلى غاية مقر المؤسسة, أين تتم المقابلة مباشرة بمدير المؤسسة أو مدير التسويق للتفاوض معه, والتعرف على السلعة ومعاينتها مباشرة.

2. **مرحلة التفاوض:**

حيث يتم الاتفاق على ما يتعلق بإبرام الصفقة بين العميل الأجنبي والمؤسسة, ولا بد أن يتم توضيح كل شيء أمام الطرفين لاجتناب المنازعات عند تنفيذ عقد التصدير, فيما يبقى عندئذ سوى احترام بنود وأحام العقد, حيث تتم العمليات على مستوى مقر المؤسسة بطولقة، أين يتنقل العملاء إلى هناك لمعاينة المنتج, إجراء المفاوضات, إبرام العقود ويبقى على المؤسسة تحضير الطلبيات.

3. إن عملية إبرام عقد التصدير تتم باستقبال العميل الأجنبي أو ممثله, وتوليها المؤسسة عناية فائقة, حيث تدقق في كل تفاصيل العقد, وتحرص على أن تتطابق إجراءات وبنود عقد التصدير مع قوانين التجارة الدولية, بحيث يتوفر على المعلومات التالية:

اسم وعنوان كل من المؤسسة المصدرة والمستوردة، موضوع التعاقد، طريقة التسديد، آجال التسليم، طريقة التسليم، السعر الإجمالي والوحدوي، كمية ونوعية الحمولة، التحكيم، تحديد تاريخ سريان العقد وتاريخ نهاية العقد، التوقيع.

4. **مرحلة تحرير الفاتورة:**

إن عملية تحرير الفاتورة مهمة بالنسبة لمؤسسة سليم حدود لتحقيق عملية البيع, حيث نجد فيها تفاصيل الصفقة, وهي بمثابة العقد بين المؤسسة والمشتري, لذلك توليها المؤسسة أهمية بالغة لتحريرها من قبل الفرع المختص بتسويق المنتج المحدد في الفاتورة, مع مراقبتها من طرف مدير المؤسسة والمصادقة عليها.

5. **مرحلة تحضير الطلبية:**

يقوم مسؤول مصلحة التسويق بتوزيع الطلبيات على المصالح المختصة, ومراقبة العمليات المتعلقة بإدارة الطلبية كمتابعة كميات المنتجات، النوعية ومطابقتها للفاتورة ... الخ.

6. **مرحلة التسليم:**

تقوم المؤسسة بنقل حمولة التمور الموجهة للتصدير إلى الميناء (الجزائر العاصمة) , أين يتم القيام بتسليم الحمولة لوكيل العبور الذي يقوم بتأجير مكان في المخازن على مستوى الميناء, واستئجار الحاويات التي سيتم وضع الحمولة فيها, وبعد فحص الحاويات والتأكد من سالمتها من طرف الأعوان التابعين لوكيل العبور, يتم توضيب علب وصناديق التمر بإحكام داخلها من طرف العاملين لدى وكيل العبور, ليتم بعد ذلك القيام بإجراءات الجمركة, وشحن الحمولة على السفينة وتوجيهها للمستورد.

المبحث الثالث: إجراءات الدراسة والأدوات المستخدمة.

يشمل هذا المبحث عرض لمجتمع وعينة الدراسة وخطوات تصميم المقابلة والتحقق من الأدوات المستخدمة.

المطلب الأول :تقديم نموذج ومتغيرات الدراسة.

في هذا المطلب نسلط الضوء على نموذج ومتغيرات الدراسة:

أولا: متغيرات الدراسة.

يشمل نموذج الدراسة المتغيرات التالية:

1. **المتغير المستقل:** التسهيلات الجمركية.

التعريف الإجرائي: التسهيلات الجمركية هي الإجراءات والخدمات المقدمة من قبل السلطات الجمركية لتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير وتقليل الوقت والتكلفة المرتبطة بهذه العمليات وتجسد هذه التسهيلات عموما في شكل خروج عن القواعد العادية المعمول بها في التعاملات الجمركية كمنح امتيازات و تشجيعات لقطاعات معينة أو عمليات محددة، تولي لها السياسة القائمة أولوية معينة مع اعتمادها جملة من معايير المرونة في مختلف مجالات تدخلها. (عروج، 2022-2023)

2. **المتغير التابع:** التصدير.

التعريف الإجرائي: التصدير هو عملية بيع ونقل البضائع أو الخدمات من دولة إلى أخرى وفق نظام وقوانين ونظم تدعم الاستيراد من جانب الدول المستهلكة والتصدير من جانب الدول المصدرة. (بغياني، 2019)

ثانيا: نموذج الدراسة

الشكل رقم (05) نموذج الدراسة

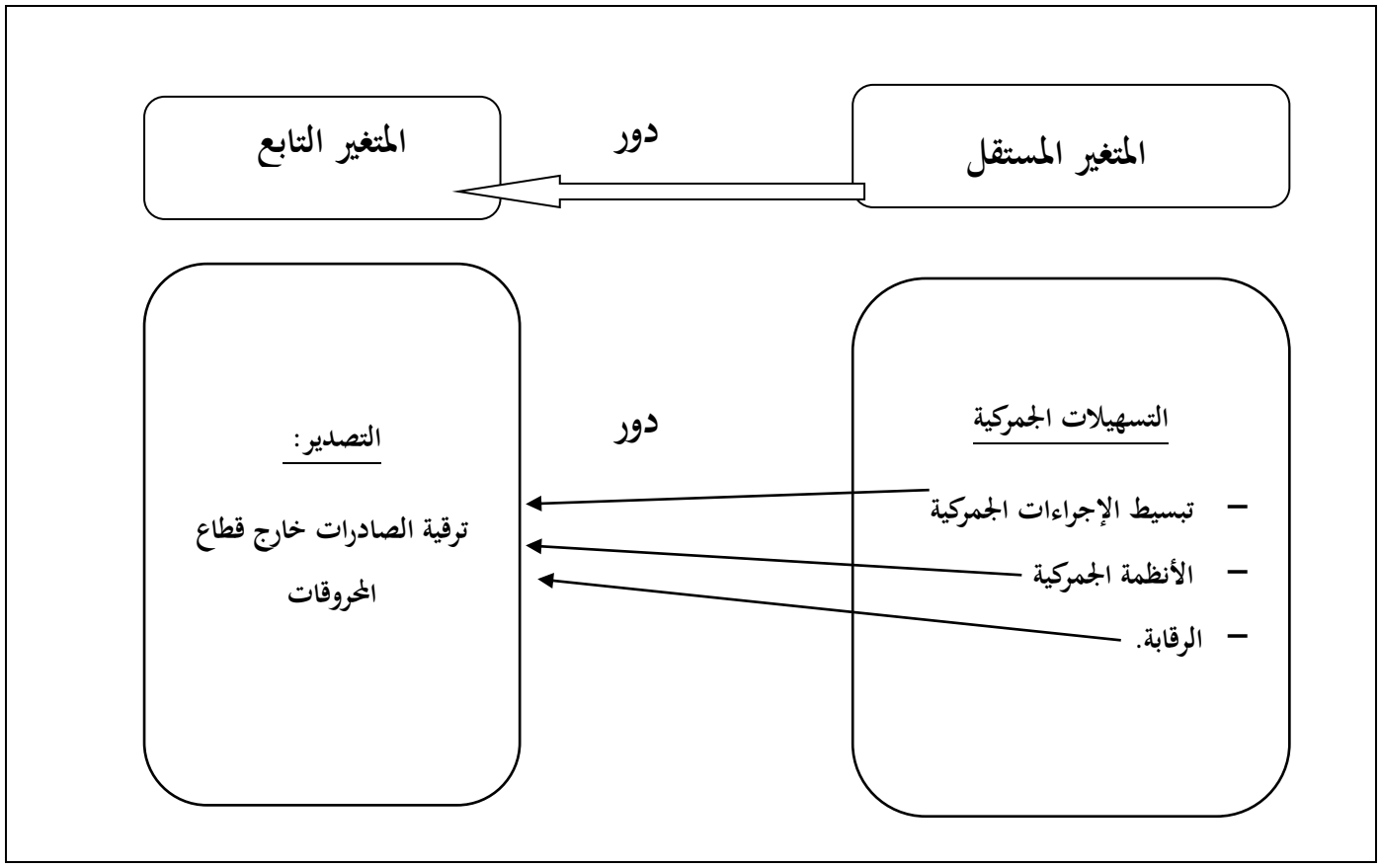

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الدراسة

المطلب الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية

في هذا المطلب نسلط الضوء على إجراءات الدراسة وذلك من خلال إعطاء لمحة مجزة عن حدود الزمنية والمكانية ومجتمع وعينة الدراسة، لهذه الدراسة.

أولا: حدود الدراسة.

1. **الحدود المكانية:** تمت الدراسة الميدانية على مستوى مؤسسة توضيب وتصدير سليم حدود لتصدير التمور بطولقة ولاية بسكرة لمعرفة وتحديد مدى تأثير التسهيلات الجمركية على التصدير.
2. **الحدود الزمنية:** تمت الدراسة النصف معمقة خلال شهر ماي دامت المدة ما بين 4-5 ساعات.

ثانيا: منهجية الدراسة:

للتحقيق الدراسة اعتمدنا ميدانيا على البحث الاستكشافي وذلك لعدة أسباب موضوعية أهمها:

- كشف طبيعة المتغيرات.
- كشف متغيرات أخرى وسيطة أو معترضة يمكن أن تؤثر في العلاقة بين التصدير والتسهيلات الجمركية.
- التأكد بطبيعة العلاقة بين المتغيرات

إن اللجوء إلى البحث الميداني الاستكشافي لم يكن اعتباطيا، بل كان ضمن النموذج الاستشرافي لمنهجية الدراسة والذي يتمثل في النموذج الافتراضي –الاستنباطي

لمعالجة الإشكاليات المثارة في البحث والتحقق من صحة الفرضيات المقدمة، اتبعنا في دراستنا على المنهج الوصفي، نظرا لكونه يتماشى مع هذه الدراسة من خلال تحليل مجموعة من الجداول والبيانات الإحصائية المتعلقة بالصادرات خارج قطاع المحروقات، مما يساعد على تكوين نتائج دقيقة تسمح ببناء قاعدة متينة للانطلاق في البحث عن حلول للتحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد مصدر، كما استعملنا منهج دراسة الحالة من خلال الإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص خال الفترة الممتدة من 2014إلى2022.

ثالثا: مجتمع الدراسة: يعتبر تحديد مجتمعا لدراسة أهم خطوة في الدراسة التطبيقية لارتباطه المباشر بهدفها ونتائجها، وللحصول على دراسة تتسم بالدقة وذات مصداقية لابد أن يكون أفراد المجتمع المختار من ذوي الخبرة في الميدان العملي، وبذلك يتمثل اعتمدنا على طريقة الحصر الشامل ومن خلال الاعتماد على المعلومات المكتبية وهي المقابلة النصف معمقة مع مسؤولة الجودة في مؤسسة توضيب وتصدير التمور سليم حدود.

المطلب الثالث: أدوات ومصادر جمع المعلومات.

لجمع المعلومات حول موضوع الدراسة تم استخدام:

أولا:المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية المتعلقة ب :" **دور التسهيلات الجمركية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات**،قمنا بإعداد أسئلة للمقابلة الملحقة بهذه الدراسة كأداة رئيسية لجمع المعلومات اللازمة حيث صمم تخصيصا لهذا الغرض.

تم إجراء هذه الدراسة وفق أسلوب البحث الميداني الاستكشافي حيث قمنا بجمع المعلومات الأولية من المقابلات الشخصية.

1. **المقابلة:** تعتبر المقابلة من أكثر الأدوات لجمع البيانات الميدانية فعالية وأكثرها استخداما، حيث أنها تكشف آراء و اتجاهات و دوافع الأشخاص نحو موضوع معين، وهي من بين وسائل الدراسة المستخدمة لمعرفة مدى تأثير التصدير بالتسهيلات الجمركية وقد تم إجراء المقابلة المباشرة مع مسئول الجودة في مؤسسة توضيب وتصدير سليم حدود ، وتم تقديم أسئلة هذه المقابلة في شكل حوار ولم يتم طرحها بشكل مباشر حتى نتأكد من صحتها، باعتبار أنه قد لا يتم إدراك المقصود منها، وأيضا قد تكون هناك أسئلة محرجة عند صياغتها بشكل مباشر وقد تم تجنب ذلك.
2. **الملاحظة:** في الواقع إن استخدام الأداة السابقة (المقابلة) يتضمن قدر كبير من الملاحظات ومن ثم فإن الملاحظة تستخدم بصرف النظر عن الأسلوب الذي استخدم في جمع البيانات وذلك بتسجيل الملاحظات وهي مراقبة وتسجيل سلوك الظاهرة المدروسة، حيث استخدمنا هذه الأداة بغرض الحصول على معلومات تعذر الحصول عليها من خلال المقابلة.
3. **المواقع الالكترونية** المتخصصة تم استخدام الانترنت في عملية جمع المعلومات إذ أصبح هناك استخدام تكنولوجيا المعلومات في مختلف المجالات من بينها مجال البحث العلمي من جهة، وقد استخدم للحصول على بعض المعلومات المتعلقة التصدير والتسهيلات الجمركية من جهة أخرى

ثانيا: **المصادر الثانوية**:اعتمدنا على مجموعة من مصادر البيانات الثانوية التي تخدم موضوع الدراسة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتتمثل هذه المصادر في الأطروحات السابقة والبحث المكتبي.

المبحث الرابع: تحليل المقابلة.

المطلب الأول: تحليل المحتوى والاستنباط:

بعد جمع كل المعلومات المتحصل عليها من الملاحظة الميدانية والإجابات على أسئلة المقابلة قمنا بالتحليل الاستنباطي الاستنتاجي.

أولا: **تحليل الملاحظة:** أثناء زياراتنا لمؤسسة توضيب وتصدير التمور تم تسجيل ملاحظات حول عدة جوانب منها:

- النظافة والرقابة الدائمة.
- الجدية والالتزام بالمهام المحددة لكل متدخل.
- إتباع معايير السلامة الغذائية والشروط المطلوبة فيها.
- التنظيم وبيئة عمل واضحة
- السرية فيما يخص المعلومات الداخلية
- حسن الاستقبال وسرعة التجاوب

ثانيا:**عرض أسئلة وأجوبة المقابلة:** قمنا بمقابلة مع مسؤولة الجودة في المؤسسة، وقد تم إتباع أسلوب المقابلة نصف الموجهة من اجل جمع المعلومات اللازمة فيما يتعلق بهذا الموضوع، حيث نقدم الإجابات التي توصلنا إليها كالتالي:

- **س1: ذكر التسهيلات الجمركية وهل هي مطبقة؟**
- **ج1:** نعم، التسهيلات الجمركية مطبقة بالفعل وتعمل لتسهيل إجراءات التخليص الجمركي، منها دفتر القبول المؤقت, اكتتاب التصريح لدى مكتب الجمارك الأقرب للمؤسسة وغيرها من الإجراءات المبسطة مما تسمح بتسريع عملية التصدير، وتبسيط الوثائق المطلوبة لعمليات الاستيراد والتصدير.

س2: هل التسهيلات الجمركية كافية؟

- **ج2:** نعم، التسهيلات الجمركية الحالية تعتبر كافية. لأنها تلبي احتياجات المؤسسات بشكل كبير من حيث تقليل الوقت المستغرق في الإجراءات الجمركية وتقليل التكلفة المرتبطة بها، مما يساهم في تحسين عمليات التصدير.
- إلا انه يكثر عدد المؤسسات المصدرة وتكثر المنافسة تتطلب إجراءات أخرى

- **س3: هل التسهيلات الجمركية لها دور في زيادة الصادرات؟**
- **ج3:** نعم، هناك دور إيجابي واضح في زيادة الصادرات نتيجة تطبيق التسهيلات الجمركية كنظام القبول المؤقت و نظام التصدير المؤقت وغيرها من التسهيلات. بحيث ان الإجراءات السلسة والسريعة تساهم في تسهيل عمليات التصدير، مما يزيد من القدرة التنافسية للمؤسسة في الأسواق الدولية، ويساهم في زيادة حجم الصادرات وتوسيع وتنويع الأسواق المستهدفة.

- **س4: هل هناك تجديد في القوانين؟**
- **ج4:**نعم، هناك تجديد مستمر في القوانين الجمركية، مؤخراً تم تعديل التعريفة الجمركية لتتماشى مع التغيرات الاقتصادية العالمية حيث أن التعريفة الخاصة بالتمور كانت موحدة على كل الأنواع، لكن بعد التعديل أصبح كل نوع لديه تعريفة خاصة أما الرسوم الجمركية فالتمور معفية منها.
- هذا ما من شأنه أن يبرر المصدر الفرق في القيم المصرح بها الذي يعزى أساسا إلى الاختلاف في أنواع التمور.
- **س5: ما هي الفترة المستغرقة للتصدير؟**
- **ج5:** فترة التصدير لا تستغرق وقتًا طويلا بفضل التسهيلات الجمركية مثل الرواق الأخضر وصفة المتعامل الاقتصادي المعتمد يمكن تصدير السلع في نفس اليوم. إن هذه الإجراءات تساهم بشكل كبير في تسريع عمليات التصدير وتقليل الوقت المستغرق في التخليص الجمركي.
- **س6: ما هي الصعوبات التي تواجهها المؤسسة؟**
- **ج6:** تواجه المؤسسة صعوبات تشمل:
  - عدم توفر الحاويات المبردة بشكل كافٍ، خاصة خلال فترات إيقاف الاستيراد، مما يؤدي إلى صعوبة في تصدير السلع الحساسة مثل المنتجات الغذائية.
  - الإجراءات الإدارية المعقدة التي تساهم في تعطيل عمليات التصدير وتزيد من الوقت المستغرق لإتمام الإجراءات الجمركية.
  - التحديات اللوجستية المتعلقة بالنقل والشحن، مما يؤثر على كفاءة وفعالية عمليات التصدير.
- إلا أنها تتطلب جهوداً أكثر يمكن مستقبلاً أنتكون هناك تسهيلات أخرى.

المطلب الثاني: تحليل وتفسير الأجوبة المقدمة.

لتحليل ومناقشة وتفسير مجموعة الأسئلة والأجوبة المعطاة حول التسهيلات الجمركية وأثرها على التصدير، يمكننا النظر في كل سؤال وجواب بشكل منفصل لفهم الأبعاد المختلفة للقضية:

السؤال 1: ذكر التسهيلات الجمركية وهل هي مطبقة؟

الإجابة: نعم، التسهيلات الجمركية مطبقة بالفعل وتعمل لتسهيل إجراءات التخليص الجمركي، منها دفتر القبول المؤقت,اكتتاب التصريح لدى مكتب الجمارك الأقرب للمؤسسة وغيرها من الإجراءات المبسطة مما تسمح بتسريع عملية التصدير، وتبسيط الوثائق المطلوبة لعمليات الاستيراد والتصدير.

التحليل: تطبيق التسهيلات الجمركية يعني أن السلطات الجمركية قد اتخذت إجراءات لتبسيط عمليات الاستيراد والتصدير. هذه الإجراءات تشمل تبني الأنظمة الإلكترونية، وتوفير خدمات التخليص الفوري، وغيرها من التدابير التي تهدف إلى تسريع وتسهيل العمليات الجمركية.

السؤال 2: هل التسهيلات الجمركية كافية؟

الإجابة:نعم، التسهيلات الجمركية الحالية تعتبر كافية. لأنها تلبي احتياجات المؤسسات بشكل كبير من حيث تقليل الوقت المستغرق في الإجراءات الجمركية وتقليل التكلفة المرتبطة بها، مما يساهم في تحسين كفاءة عمليات التصدير للخارج.

التحليل:يمكن القول بأن التسهيلات الجمركية المقدمة حالياً تلبي احتياجات الشركات والمؤسسات. وهذا يشير إلى أن الشركات تجد العملية الجمركية سلسة وتتماشى مع متطلباتهم، مما يساهم في تقليل الوقت والتكلفة المرتبطة بالتصدير.

السؤال 3: هل التسهيلات الجمركية لها دور في زيادة الصادرات؟

- **الإجابة**:نعم، هناك دور إيجابي واضح في زيادة الصادرات نتيجة تطبيق التسهيلات الجمركية كنظام القبول المؤقت و نظام التصدير المؤقت وغيرها من التسهيلات. بحيث إن الإجراءات السلسة والسريعة تساهم في تسهيل عمليات التصدير، مما يزيد من القدرة التنافسية للمؤسسة في الأسواق الدولية، ويساهم في زيادة حجم الصادرات وتوسيع وتنويع الأسواق المستهدفة.

التحليل: التسهيلات الجمركية فعّالة وتساهم في تحسين كفاءة التصدير من خلال تخفيف خزينة المؤسسات و تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المراد تصديرها. عندما تكون العمليات الجمركية سريعة، يمكن للشركات تصدير منتجاتها بسرعة أكبر وبتكلفة أقل، مما يزيد من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية.

السؤال 4: هل هناك تجديد في القوانين؟

الإجابة:نعم، هناك تجديد مستمر في القوانين الجمركية. مؤخراً، تم تعديل التعريفة الجمركية لتتماشى مع التغيرات الاقتصادية العالمية. حيث إن التعريفة الخاصة بالتمور كانت موحدة على كل الكمية، لكن بعد التعديل أصبح كل جزء لديه تعريفة خاصة أما الرسوم الجمركية فالتمور معفية منها وهذه التعديلات تهدف إلى تحفيز الصادرات من خلال الإعفاء من الرسوم الجمركية وتبسيط الإجراءات، مما يساعد في تشجيع الاستثمار ودعم النمو الاقتصادي.

التحليل: التعديلات في التعريفة الجمركية تعكس جهود الحكومة المبذولة في تحديث وتكييف القوانين مع الظروف الاقتصادية المتغيرة. هذه التعديلات قد تهدف إلى تحفيز زيادة الإنتاج والتوجه نحو التصدير من خلال الإعفاء من الرسوم الجمركية و تسهيل الإجراءات الجمركية.

السؤال 5: ما هي فترة التصدير المستغرقة؟

الإجابة:فترة التصدير تستغرق وقتًا قصيرًا، فبفضل التسهيلات الجمركية مثل الرواق الأخضر و صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد, يمكن تصدير السلع في نفس اليوم. إن هذه الإجراءات تساهم بشكل كبير في تسريع عمليات التصدير وتقليل الوقت المستغرق في التخليص الجمركي.

التحليل: يشير هذا إلى أن التسهيلات الجمركية المتعلقة بالرقابة تساهم في استفادة البضائع سريعة التلف من الإعفاء من الرقابة الجمركية الآنية، مما يعزز سرعة استجابة المؤسسات لطلبات العملاء الدوليين ويزيد من فعالية سلسلة التوريد.

السؤال 6: ما هي الصعوبات التي تواجهها المؤسسة؟

الإجابة: تواجه المؤسسة صعوبات تشمل:

- عدم توفر الحاويات المبردة بشكل كافٍ، خاصة خلال فترات إيقاف الاستيراد، مما يؤدي إلى صعوبة في تصدير السلع الحساسة مثل المنتجات الغذائية.
- الإجراءات الإدارية المعقدة التي تساهم في تعطيل عمليات التصدير وتزيد من الوقت المستغرق لإتمام الإجراءات الجمركية.
- التحديات اللوجستية المتعلقة بالنقل والشحن، مما يؤثر على كفاءة وفعالية عمليات التصدير.

التحليل:إن الصعوبات المذكورة التي تواجه المؤسسة لا يمكن حلها بالتسهيلات الجمركية, فعدم إمكانية الحصول على حاويات مبردة نتيجة إيقاف الاستيراد هو إجراء سيادي اتخذته الدولة بهدف حماية و تشجيع منتوجها المحلي، أما في ما يخص الإجراءات الإدارية المعقدة فهو مؤشر سلبي على عدم فعالية الرقمنة المطبقة لدى الجمارك و التي من المفروض مساهمتها في إنقاص العبء الورقي على الإدارة الجمركية و المتعاملين الاقتصاديين على حد سواء, بينما تعتبر التحديات اللوجستية مسألة وقت في ظل التطورات التي تشهدها البنية التحتية الجزائرية في هذا القطاع و بالأخص السكك الحديدية التي ستكون مربوطة بالميناء مباشرة.

النتيجة المتوصل إليها: بناءً على الإجابات المقدمة، يمكن استنتاج أن التسهيلات الجمركية المطبقة حاليًا تعتبر كافية وتساهم بشكل إيجابي في زيادة حجم الصادرات. ومع ذلك، هناك صعوبات التي قد تواجهها المؤسسات في الجزء اللوجستي، مما يستدعي دراسة أعمق لفهم تحديات البنية التحتية واقتراح حلول لتحسين البيئة الجمركية والتصديرية بشكل مستمر.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات وأهم النتائج المستخلصة

أولا : إختبار الفرضيات

- **الفرضية الرئيسة:** تم التأكد من صحتها من خلال هذا البحث، فالتسهيلات الجمركية لها دور فعال في زيادة حجم الصادرات، كما أن الإجراءات السلسة والسريعة تعزز من قدرة الشركات على تصدير منتجاتها بكفاءة مما يساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني.
- **الفرضية الأولى:** تم التأكد من صحتها من خلال المقابلة، التسهيلات الجمركية مطبقة بالفعل وتعمل لتسهيل إجراءات التخليص الجمركي مما تسمح بتسريع عملية التصدير، وتبسيط الوثائق المطلوبة لعمليات الاستيراد والتصدير.
- **الفرضية الثانية:** صحيحة، فتطبيق التسهيلات المتعلقة بالأنظمة الجمركية كنظام القبول المؤقت ونظام التصدير المؤقت وغيرها من الأنظمة لها دور في زيادة حجم الصادرات وتوسيع وتنويع الأسواق المستهدفة.

- **الفرضية الثالثة:** صحيحة، فالتسهيلات الجمركية المتعلقة بالرقابة تساهم في استفادة البضائع سريعة التلف من الإعفاء من الرقابة الجمركية الآنية، مما يعزز سرعة استجابة المؤسسات لطلبات العملاء الدوليين ويزيد من فعالية سلسلة التوريد ومنه نقبل نموذج الدراسة المقترح.

ثانيا: النتائج المستخلصة:

استنادًا إلى الأسئلة والأجوبة المقدمة والتحليل الذي تم إجراؤه، يمكن استنتاج النتائج التالية:

1. **تطبيق التسهيلات الجمركية:**التسهيلات الجمركية مطبقة بالفعل، مما يشير إلى أن هناك جهودًا مبذولة من قبل السلطات الجمركية لتبسيط وتسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير.
2. **كفاية التسهيلات الجمركية:**التسهيلات الجمركية الحالية تُعتبر كافية من قبل المؤسسات، مما يعكس رضا الشركات عن الإجراءات الجمركية ومدى تلبيتها لاحتياجاتهم.
3. **دور التسهيلات الجمركية في زيادة الصادرات:**التسهيلات الجمركية فعالة وتساهم بشكل كبير في زيادة حجم الصادرات، كما أن الإجراءات السلسة والسريعة تعزز من قدرة الشركات على تصدير منتجاتها بكفاءة مما يساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني.
4. **التجديد في القوانين الجمركية:**هناك تعديلات دورية في التعريفة الجمركية، مما يعكس المرونة والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية. هذه التعديلات تهدف إلى دعم التصدير وتحفيز النمو الاقتصادي.
5. **فترة التصدير المستغرقة:**بفضل التسهيلات الجمركية مثل الرواق الأخضر ونظام المتعامل الاقتصادي المعتمد، تستغرق عملية التصدير وقتًا قصيرًا، حيث يمكن تصدير السلع في نفس اليوم، مما يعزز من كفاءة وفعالية سلسلة التوريد.
6. **الصعوبات التي تواجه المؤسسات:**هناك تحديات لوجستية وإدارية قد تواجهها المؤسسات. تتطلب جهودا من طرف الجهات المعنية بالأمر من أجل إصلاحها وتخفيف ضررها، كما يجب على الإدارة الجمركية التفكير في تطوير الرقمنة بالقطاع من أجل تخفيف العبء الإداري من حيث الملفات والتنظيم مما يجعل العملية التصديرية أكثر راحة وسهولة للمتعامل الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تبين لنا أن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في تطور ملحوظ ،وهذا من خلال المبادلات التجارية التي تشهد تزايد مستمر وخاصة أن الجزائر تتعامل مع مختلف قارات العالم ويمكننا القول أن كل التسهيلات الجمركية التي يستفيد منها كل متعامل اقتصادي يقوم بتصدير منتج خارج قطاع المحروقات من شأنها أن تحفز كل المتعاملين الاقتصاديين على تحسين منتجاتهم والتوجه للتصدير وعند ما قمنا بدراسة حالة مؤسسة حدود لتوظيب التمور عن طريق إجراء مقابلة مع متخصص الجودة لدى المؤسسة تبين لنا أن التسهيلات الجمركية ساهمت في تبسيط عملية التصدير لهاته المؤسسة و قد استخلصنا من دراستنا الميدانية لها مجموعة من النتائج تتمثل في:

- **البيئة الجمركية**:البيئة الجمركية الحالية في الجزائر محسنة وملائمة لدعم عمليات التصدير، مما يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي وزيادة القدرة التنافسية للشركات الجزائرية في الأسواق العالمية.
- **أهمية التحديث المستمر**:من الضروري الاستمرار في تحديث القوانين والإجراءات الجمركية لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية والتكيف مع متطلبات السوق المتغيرة.

خاتمة

خاتمة

إن التقلبات في أسعار النفط والصدمات المتجددة التي تتعرض لها اقتصاديات الدول النفطية والتي تؤثر على استقرارها الاقتصادي فرض عليها التفكري في مرحلة ما بعد النفط و الجزائر تعتبر واحدة من هذه الدول التي يرتبط اقتصادها كليا بأسعار المحروقات حيث تسعى جاهدة لتنويع و ترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات على غرار كل الدول النفطية ذات الاقتصاد الريعي وتحاول الخروج من دائرة التبعية للمحروقات و اعتمدت على ترقية صادراتها عن طريق تشجيع عمليات التصدير خارج قطاع المحروقات إذ يعتبر التصدير مصدرا للحصول على العملة الصعبة و بناء قاعدة اقتصادية مدعمة عن طريق تبين مجموعة من الإجراءات والتحفيزات وكذا التسهيلات في شتى المجالات للمنتجين و المصدرين وذلك بتقديم مجموعة من التسهيلات الجمركية عن طريق إدارة الجمارك باعتبار أن الجمارك من المؤسسات التي تسعى الدولة من خلالها إلى تحفيز عملية التصدير .

إن دراستنا لموضوع دور التسهيلات الجمركية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات مكنتنا من تحديد مواضيع التحليل وعالجها من خلال دراسة حالة الجزائر حيث تناول الفصل الأول معالجة التحليل النظري للموضوع من خلال تطرقنا إلى واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر بعرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتصدير بالإضافة إلى تحليل الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر كما متت الإشارة في الفصل إلى الهياكل و الإجراءات المتخذة لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر أما بالنسبة إلى الفصل الثاني فقد تم التطرق إلى المفاهيم الأساسية حول التسهيلات الجمركية و أهميتها ومبادئها وكذا التسهيلات الممنوحة من طرف إدارة الجمارك والتي قمنا بالتعريف هبا قبل ذلك بالإضافة إلى أثر التسهيلات الجمركية على ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر انتهت باستعراض مختلف التسهيلات الجمركية.

I. النتائج:

توصلنا من خلال دراستنا لموضوع دور التسهيلات الجمركية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر إلى ما يلي:

1. اعتماد الاقتصاد الجزائري بدرجة كبيرة على صادرات المحروقات جعل منها رهينة لتقلبات أسعار النفط العالمية ما دفع بالدولة الجزائرية بالتفكير في وضع إستراتيجية لتنمية الصادرات غير النفطية .
2. تتميز الصادرات خارج المحروقات بتركيب سلعي متنوع نوعا ما غير أنها تطغى عليها المنتجات نصف المصنعة لكونها أحد مشتقات البترول .
3. من بين التسهيلات الجمركية التي سعت الإدارة الجمركية إلى تحقيقها هي تسهيل عمليات التبادل التجاري وبالتالي المساهمة في توفير وتخفيض التكلفة وهذا ما يوطد العلاقة بين المؤسسة والجمارك.
4. إصلاح وعصرنة هيكل إدارة الجمارك التي تعتبر من بني أهم مؤسسات الدولة من أجل تحقيق الحرية التامة للمبادلات التجارية عن طريق إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية .
5. رغم التسهيلات الجمركية الممنوحة من طرف الدولة اتجاه عملية التصدير إلا أن نسبة الصادرات غير النفطية تبقى ضعيفة مقارنة بالصادرات النفطية.

II. التوصيات:

في ضوء الإطار النظري للدراسة، والنتائج التي أسفرت عنها الإستبانة نقدم الاقتراحات التالية:

1. ضرورة بناء إستراتيجية واضحة لتشجيع التصدير و اتخاذ تدابير أكثر مرونة لإنشاء مؤسسات مصدرة .
2. مواصلة تحديث التشريعات وتبسيط الإجراءات بما يتناسب مع المعايير الدولية لتسهيل عملية التصدير والاستيراد.
3. عصرنة النظام الجمركي للتقليل من التخليص الورقي.
4. تدعيم البحوث بدراسات إحصائية.
5. انتهاج سياسات جمركية معدلة وفقا لما يتماشى ومتطلبات الوضع الاقتصادي الراهن .
6. فتح مجال اهتمام بالدراسات حول التمور والمنتجات الفلاحية الأخرى التي تهتم بها المنطقة.
7. الاستثمار في تطوير وتحسين البنية التحتية اللوجستية لتعزيز كفاءة عمليات النقل والشحن.
8. التركيز على سياسات سعر الصرف والتي تعتبر عائق أمام الترقية الفعلية للصادرات .
9. المشاركة في المعارض الدولية بالمنتجات الجزائرية بتنسيق مع السفارات الجزائرية بالخارج ،وبناء علاقات صداقة مع رجال الأعمال الأجانب لتعريفهم بالتسهيلات الجمركية التي قدمتها الدولة ،حتى تكون ضمن المنتجات المطلوبة للتصدير من قبل العديد من دول العالم.

III. الآفاق والمقترحات البحثية:

أثارت انتباهنا ونحن نختتم هذا البحث عدة مواضيع أخرى للبحث في هذا المجال ونحبذ لو يعالجها باحثون آخرون في المستقبل وتتمثل بعض الإشكاليات المفتوحة فيما يلي:

- إجراء دراسة عن أثر التصدير خارج المحروقات وأثاره الاقتصاد الجزائري.
- إجراء المزيد من الدراسات الخاصة بتسهيلات الجمركية و أثارها على التصدير في مؤسسات أخرى.
- إجراء المزيد من الدراسات للتعرف على العوامل التي تساعد الجزائر على التنويع في صادراتها.

فهرس المحتويات

الشكر و العرفان	--
الإهداء	--
ملخص الدراسة	--
قائمة الجداول و قائمة الأشكال	--
مقدمة عامة	أ – هـ
الإطار النظري	
الفصل الأول: واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات.	21-02
تمهيد	03
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التصدير.	04
المطلب الأول: مفهوم التصدير وأهميته.	04
المطلب الثاني: أهداف التصدير ودوافعه.	05
المطلب الثالث: مراحل واستراتيجيات التصدير.	06
المطلب الرابع: أنواع التصدير	07
المبحث الثاني: تحليل الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر 2014–2022)	10
المطلب الأول: تطور الصادرات خارج المحروقات	10
المطلب الثاني: التطور السلعي للصادرات خارج المحروقات	12
المبحث الثالث: الهياكل والإجراءات المتخذة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر	14
المطلب الأول: الهياكل المكلفة بتقية الصادات. .	14
المطلب الثاني:الاجراءات الجبائية والمالية	18
المطلب الثالث: الإجراءات القانونية	19
خلاصة الفصل .	21
الفصل الثاني: التسهيلات الجمركية وأثرها على ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	52-22
تمهيد	23
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التسهيلات الجمركية	24
المطلب الأول: تعريف وأهمية التسهيلات الجمركية	24
المطلب الثاني: مبادئ التسهيلات الجمركية	25
المطلب الثالث: الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتسهيلات الجمركية	26
المطلب الرابع: إشكالية التوفيق بين الرقابة والتسهيلات الجمركية في الجزائر	30
المبحث الثاني: الإدارة الجمركية في الجزائر.	35

المطلب الأول: تطور الجمارك الجزائرية وتعريفها	35
المطلب الثاني: الإطار التنظيمي للجمارك الجزائرية	36
المطلب الثالث: مهام ادارة الجمارك	39
المبحث الثالث: التسهيلات الجمركية الممنوحة من طرف إدارة الجمارك الجزائرية	41
المطلب الأول: التسهيلات المتعلقة بالإجراءات الجمركية (تبسيط الإجراءات).	41
المطلب الثاني: التسهيلات المتعلقة بالأنظمة الجمركية الاقتصادية	43
المطلب الثالث: التسهيلات المتعلقة بالرقابة.	44
المبحث الرابع: تقييم أثر التسهيلات الجمركية على ترقية الصادرات خارج المحروقات	45
المطلب الأول: صعوبات التصدير خارج المحروقات في الجزائر وأثر التسهيلات الجمركية على الصادرات	45
المطلب الثاني: مساهمة التسهيلات الجمركية في ترقية الصادرات خارج المحروقات.	47
المطلب الثالث: نقائص وأفاق تعزيز التسهيلات الجمركية لترقية الصادرات خارج المحروقات	50
خلاصة الفصل.	52
الإطار التطبيقي حول: دراسة تحليلية لواقع تصدير التمور في الجزائر مؤسسة سليم حدود طولقة	72-53
تمهيد	54
المبحث الأول : تحليل تصدير التمور في الجزائر.	55
المطلب الأول: أهم الدول المنتجة للتمور	55
المطلب الثاني: أهم الدول المصدرة للتمور	56
المطلب الثالث: تصدير التمور الجزائرية.	56
المطلب الرابع: التحديات المتعلقة بتصدير التمور في الجزائر	57
المبحث الثاني: تقديم مؤسسة والتعريف والإجراءات المنهجية	58
المطلب الأول: النشأة والتعريف بمؤسسة سليم حدود	58
المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي لمؤسسة سليم حدود	60
المطلب الثالث: اهداف المؤسسة	60
المطلب الرابع: التحليل النوعي والكمي لصادرات المؤسسة	61
المبحث الثالث: إجراءات الدراسة والأدوات المستخدمة.	64
المطلب الأول: تقديم نموذج ومتغيرات الدراسة	64
المطلب الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية	65
المطلب الثالث: أدوات ومصادر جمع المعلومات.	66

المبحث الرابع: تحليل المقابلة.	67
المطلب الأول: تحليل المحتوى والاستنباط:	67
المطلب الثاني: تحليل وتفسير الأجوبة المقدمة	68
المطلب الثالث: إختبار الفرضيات وأهم النتائج المستخلصة	70
خلاصة الفصل	72
خاتمة	74
فهرس المحتويات	77
قائمة المصادر والمراجع	83
قائمة الملاحق	86

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

I. المقالات:

1 وئام بغياني. (30 06, 2019). تحفيز التصديلر للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية. *مجلة بحوث جامعة الجزائر 1 ، 01* (13).

II. الكتب

1. احسن بوسقيعة. (2018). *قانون الجمارك الجزائري في ضوء الممارسة القضائية*. الجزائر: قانون الجمارك الجزائري.
2. أحسن بوسيقعة. (2001). المنازعات الجمركية – تصنيف الجرائم ومعاينتها – المتابعة والجزاء. الجزائر: دار النشر النخلة.
3. سامي عفيفي حاتم (1993),التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ,القاهرة ,الدار المصرية اللبنانية ,
4. فريد النجار ، (2008)، التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية, مصر ,الدار الجامعية

III. المذكرات

1. 2022 وليد عكوش. (2009/2008). الرقابة اللاحقة كوسيلة لمكافحة الغش . المدرسة الوطنية للادارة.
2. برقوق صبرينة وحفايصية يمينة ,الصادرات خارج المحروقات ودروها في التنمية الاقتصادية ,2018/2017
3. بن يوسف، ح. (2007). التسهيلات الجمركية: المعتمدة لترقية و تطوير الاستثمار. مذكرة تربص، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر.
4. زايد، مراد (2006). دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق: حالة الجزائر. مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر
5. شرقي، ك. (2014). التسهيلات الجمركية. مذكرة نهاية التربص، المدرسة الوطنية للجمارك، وهران، الجزائر
6. طاشت، ط. (2013). انعكاسات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجمارك الجزائرية. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون أعمال، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.
7. عبد الباسط عروج. (2022-2023). التسهيلات الجمركية في الجزائر كضرورة لتجسيد الالتزامات الدولية والاندماج في الاقتصاد العالمي دراسة حالة المتعامل الاقتصادي المعتمد. *اطروحة دكتوراه في علوم التسيير* . الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر -03-.
8. فاطمة الزهراء حناني، و ايمان سالمي. (2018-2019). التسهيلات الجمركية واثرها على تنافسية المؤسسة دراسة استطلاعية لعينة من المختصين في الجمارك ونشاط التصدير و الادستيراد ادرار. *مذكرة ماستر في العلوم التجارية* . ادرار، الجزائر: جامعة ادرار.
9. فوجيلي، هـ. (2008). الجمارك بين التسهيلات والرقابة. مذكرة تربص، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر
10. متطلبات ترقية الصادرات خارج المحروقات2021/2022*مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في اقتصاد نقدي البنكي* الجزائر
11. مشري ايناس و كرايمية ندى ,متطلبات ترقية الصادرات خارج المحروقات,2021/
12. جيلح صالح ,التسهيلات الجمركية ودورها في ترقية الصادرات خارج المحروقات ,2020

IV. قوانين والمراسيم :

1. Guide des avantages fiscaux. (2008). الجزائر: المركز الوطني للإعلام الآلي والتوثيق.
2. قانون الجمارك الجزائري رقم 79-07 المؤرخ في 21 يوليو سنة 1979، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 10/98 المؤرخ في 22 غشت سنة
3. المديرية العامة للجمارك الجزائرية. (2014). تقرير حول تسيير العنصر البشري. الجزائر: المديرية العامة للجمارك الجزائرية.
4. المديرية العامة للجمارك الجزائرية. (2019). الجمارك في كلمات: دليل الجمارك. الجزائر: المديرية العامة للجمارك الجزائرية.
5. مرسوم تنفيذي رقم 93-12 المؤرخ في 01 مارس 2012، المحدد لشروط وكيفيات الاستفادة من صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك.

V. المنشورات

1. المنشور رقم 815 المؤرخ في 29 مايو 2013، المتعلق بإجراء الوضع للاستهلاك والتصدير للبضائع التي تقل قيمتها عن 100.000 دج عن طريق تصريح مبسط.
2. المنشور رقم 1520 المؤرخ في 15 مايو 2007، المعدل والمتمم للمنشور رقم 07، المتعلق بتنظيم مسار التصريح المفصل وأرشفته.
3. المنظمة العالمية للجمارك. (2019). دليل التسهيلات التجارية. بروكسل، بلجيكا: المنظمة العالمية للجمارك.

VI. المواقع

1. الجريدة الرسمية الجزائرية تاريخ الاسترداد 19 05, 2024،(https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm)
2. اتفاقية تيسير التجارة. (2017). تاريخ الاسترداد 20 05, 2024 تم استرجاعها من https://www.wto.org/english/tratop_e/tradfa_e/tradfa_e.htm
3. اتفاقية منظمة التجارة العالمية. (1994). تاريخ الاسترداد 20 05, 2024 تم استرجاعها من https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/legal_e.htm
4. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. (2003). تاريخ الاسترداد 25 05, 2024 تم استرجاعها من https://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/
5. *https://www.algex.dz*. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 28 05, 2024، من https://www.algex.dz
6. الموقع الرسمي لغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة. (بلا تاريخ).
7. *https://douane.gov.dz*. (2024). تاريخ الاسترداد 01 06, 2024، من https://douane.gov.dz/spip.php?article454&lang=fr
8. *https://www.mfa.gov.dz*. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 30 05, 2024، من https://www.mfa.gov.dz
9. https://www.wcoomd.org/. (بلا تاريخ). 2024، 05: 30.

10. *https://www.worldbank.org*. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 30 5, 2024، من https://www.worldbank.org/en/country/algeria/overview#1

11. https://www.worldbank.org. (بلا تاريخ). *World Bank - Ease of Doing Business* . تاريخ الاسترداد 28 05, 2024، من https://www.worldbank.org/en/businessready

12. PASA. (2021) تاريخ الاسترداد 28 05, 2024، من https://pasa-algerie.org/ar/.

الملحق رقم (01)

دليل المقابلة

- **س1: ذكر التسهيلات الجمركية وهل هي مطبقة؟**

.....

- **س2: هل التسهيلات الجمركية كافية؟**

.....

- **س3: هل التسهيلات الجمركية لها دور في زيادة الصادرات؟**

.....

- **س4: هل هناك تجديد في القوانين؟**

.....

- **س5: ما هي الفترة المستغرقة للتصدير؟**

.....

- **س6: ما هي الصعوبات التي تواجهها المؤسسة؟**

.....

الملحق الأول: الفاتورة المفصلة

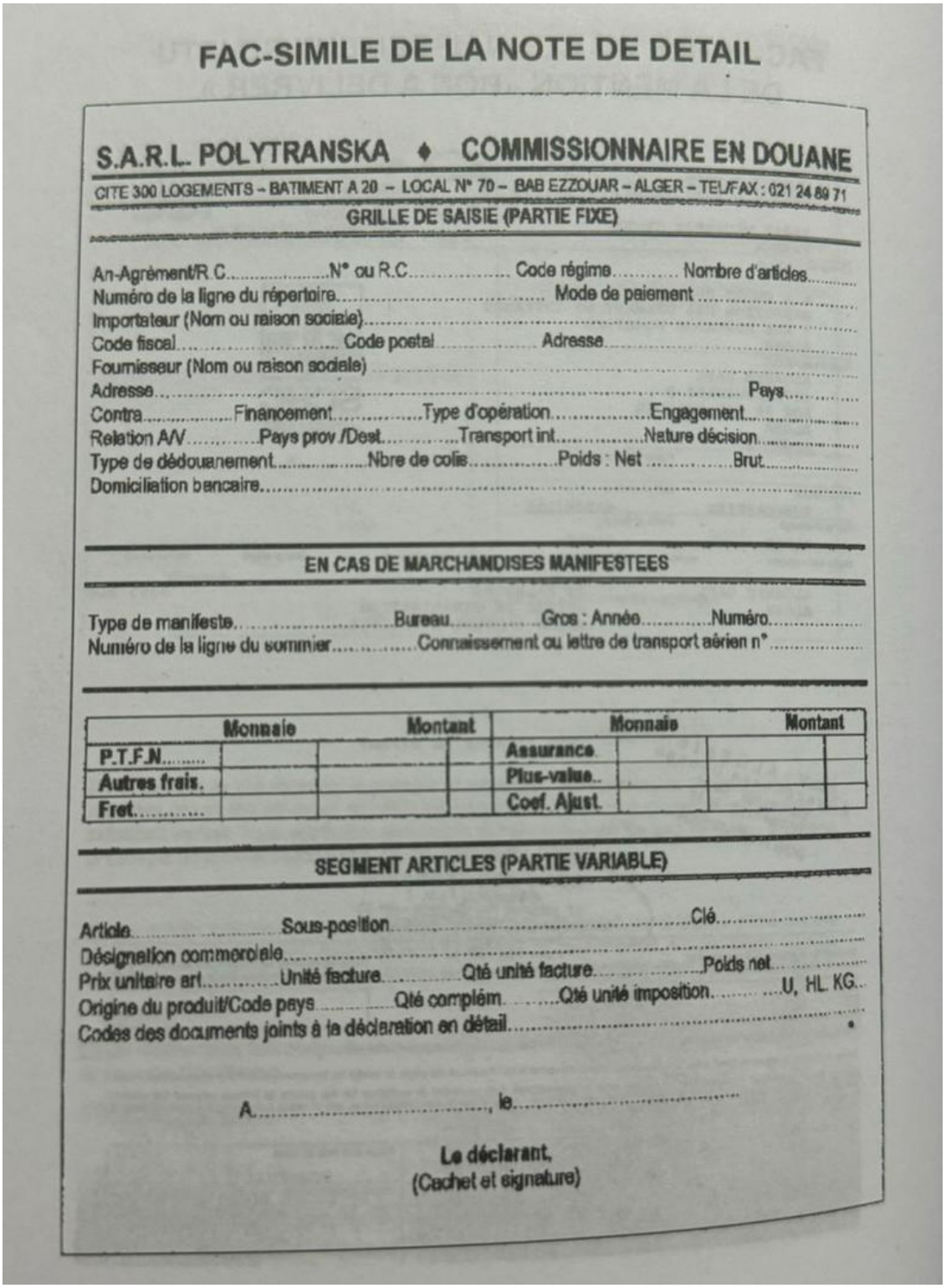

FAC-SIMILE DE LA NOTE DE DETAIL

S.A.R.L. POLYTRANSKA ♦ COMMISSIONNAIRE EN DOUANE

CITE 300 LOGEMENTS – BATIMENT A 20 – LOCAL N° 70 – BAB EZZOUAR – ALGER – TEL/FAX : 021 24 89 71

GRILLE DE SAISIE (PARTIE FIXE)

An-Agrément/R.C.....N° ou R.C..... Code régime..... Nombre d'articles.....
Numéro de la ligne du répertoire..... Mode de paiement .....
Importateur (Nom ou raison sociale).....
Code fiscal..... Code postal..... Adresse.....
Fournisseur (Nom ou raison sociale) .....
Adresse..... Pays.....
Contra.....Financement.....Type d'opération.....Engagement.....
Relation A/V.....Pays prov /Dest.....Transport int.....Nature décision.....
Type de dédouanement.....Nbre de colis.....Poids : Net .....Brut.....
Domiciliation bancaire.....

EN CAS DE MARCHANDISES MANIFESTEES

Type de manifeste.....Bureau.....Gros : Année.....Numéro.....
Numéro de la ligne du sommier.....Connaissement ou lettre de transport aérien n°.....

	Monnaie		Montant		Monnaie		Montant	
P.T.F.N.....				Assurance				
Autres frais.				Plus-value..				
Fret.....				Coef. Ajust.				

SEGMENT ARTICLES (PARTIE VARIABLE)

Article..... Sous-position..... Clé.....
Désignation commerciale.....
Prix unitaire art.....Unité facture.....Qté unité facture.....Poids net.....
Origine du produit/Code pays.....Qté complém.....Qté unité imposition.....U, HL. KG..
Codes des documents joints à la déclaration en détail.....

A....., le.....

Le déclarant,
(Cachet et signature)

الملحق (02): وثيقة التوطين البنكي

Seller :
FDA number:
Origin:
Delivery:
Terms of payment:
Our bank details:

SARL AGRODAT
14239058792
ALGERIA
C&F Alger- Montréal Canada
Bank transfer 180 days after receipet of Bill of lading
BADR AGENCE DE BISKRA
RIB# 003-00393-000 2950 300 03
SWIFT: BADRDZALXXX

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
AGENCE BISKRA 393
DOMICILIATION EXPORT
07 04 01 2023 GC0277451D
BISKRA LE 16/12/23

LE GERANT

SARL AGRODAT BISKRA

KARBOUR ABD EL AZIZ

CODE DOUANIER : 08 04 10 51 10
Domiciliation : BADR Agence de Biskra // R I B N°: 003-00393-000 2950 300 03 / SWIFT : BADRDZALXXX
Siege Social : 95 Zone d'Equipement W Biskra Algérie
Tél : 00 213 33 65 80 26 Fax : 00213 33 65 80 23 Email : agrodat2011@yahoo.fr

IFS BRC FOOD FSMA

الملحق (03): التعريفة الجمركية الخاصة بالتمر

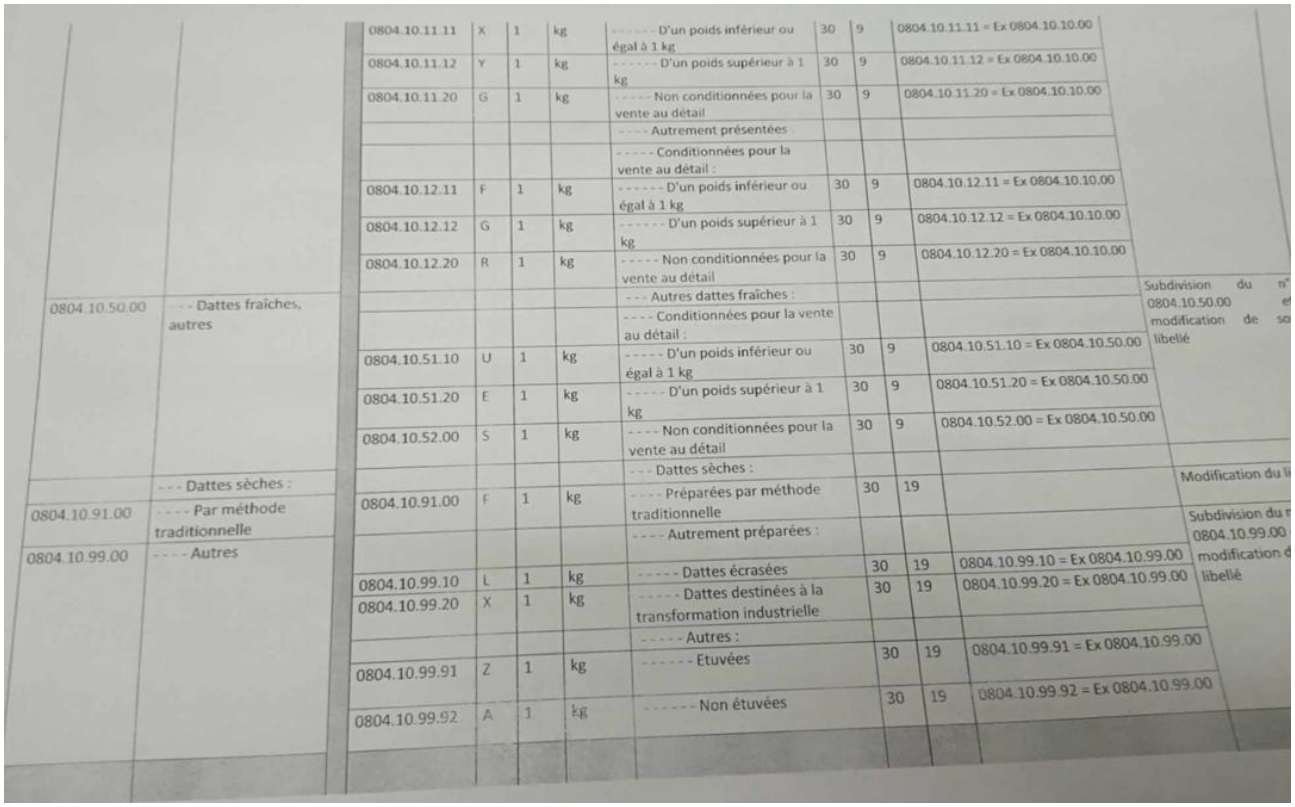

		0804.10.11.11	X	1	kg	------ D'un poids inférieur ou égal à 1 kg	30	9	0804.10.11.11 = Ex 0804.10.10.00	
		0804.10.11.12	Y	1	kg	------ D'un poids supérieur à 1 kg	30	9	0804.10.11.12 = Ex 0804.10.10.00	
		0804.10.11.20	G	1	kg	----- Non conditionnées pour la vente au détail	30	9	0804.10.11.20 = Ex 0804.10.10.00	
						---- Autrement présentées :				
						----- Conditionnées pour la vente au détail :				
		0804.10.12.11	F	1	kg	------ D'un poids inférieur ou égal à 1 kg	30	9	0804.10.12.11 = Ex 0804.10.10.00	
		0804.10.12.12	G	1	kg	------ D'un poids supérieur à 1 kg	30	9	0804.10.12.12 = Ex 0804.10.10.00	
		0804.10.12.20	R	1	kg	----- Non conditionnées pour la vente au détail	30	9	0804.10.12.20 = Ex 0804.10.10.00	
0804.10.50.00	--- Dattes fraîches, autres					--- Autres dattes fraîches :				Subdivision du n° 0804.10.50.00 et modification de son libellé
						---- Conditionnées pour la vente au détail :				
		0804.10.51.10	U	1	kg	----- D'un poids inférieur ou égal à 1 kg	30	9	0804.10.51.10 = Ex 0804.10.50.00	
		0804.10.51.20	E	1	kg	----- D'un poids supérieur à 1 kg	30	9	0804.10.51.20 = Ex 0804.10.50.00	
		0804.10.52.00	S	1	kg	---- Non conditionnées pour la vente au détail	30	9	0804.10.52.00 = Ex 0804.10.50.00	
	--- Dattes sèches :					--- Dattes sèches :				Modification du li
0804.10.91.00	---- Par méthode traditionnelle	0804.10.91.00	F	1	kg	---- Préparées par méthode traditionnelle	30	19		
0804.10.99.00	---- Autres					---- Autrement préparées :				Subdivision du n° 0804.10.99.00 et modification de son libellé
		0804.10.99.10	L	1	kg	----- Dattes écrasées	30	19	0804.10.99.10 = Ex 0804.10.99.00	
		0804.10.99.20	X	1	kg	----- Dattes destinées à la transformation industrielle	30	19	0804.10.99.20 = Ex 0804.10.99.00	
						----- Autres :				
		0804.10.99.91	Z	1	kg	------ Etuvées	30	19	0804.10.99.91 = Ex 0804.10.99.00	
		0804.10.99.92	A	1	kg	------ Non étuvées	30	19	0804.10.99.92 = Ex 0804.10.99.00	

الملحق (04): شهادة المنشأ

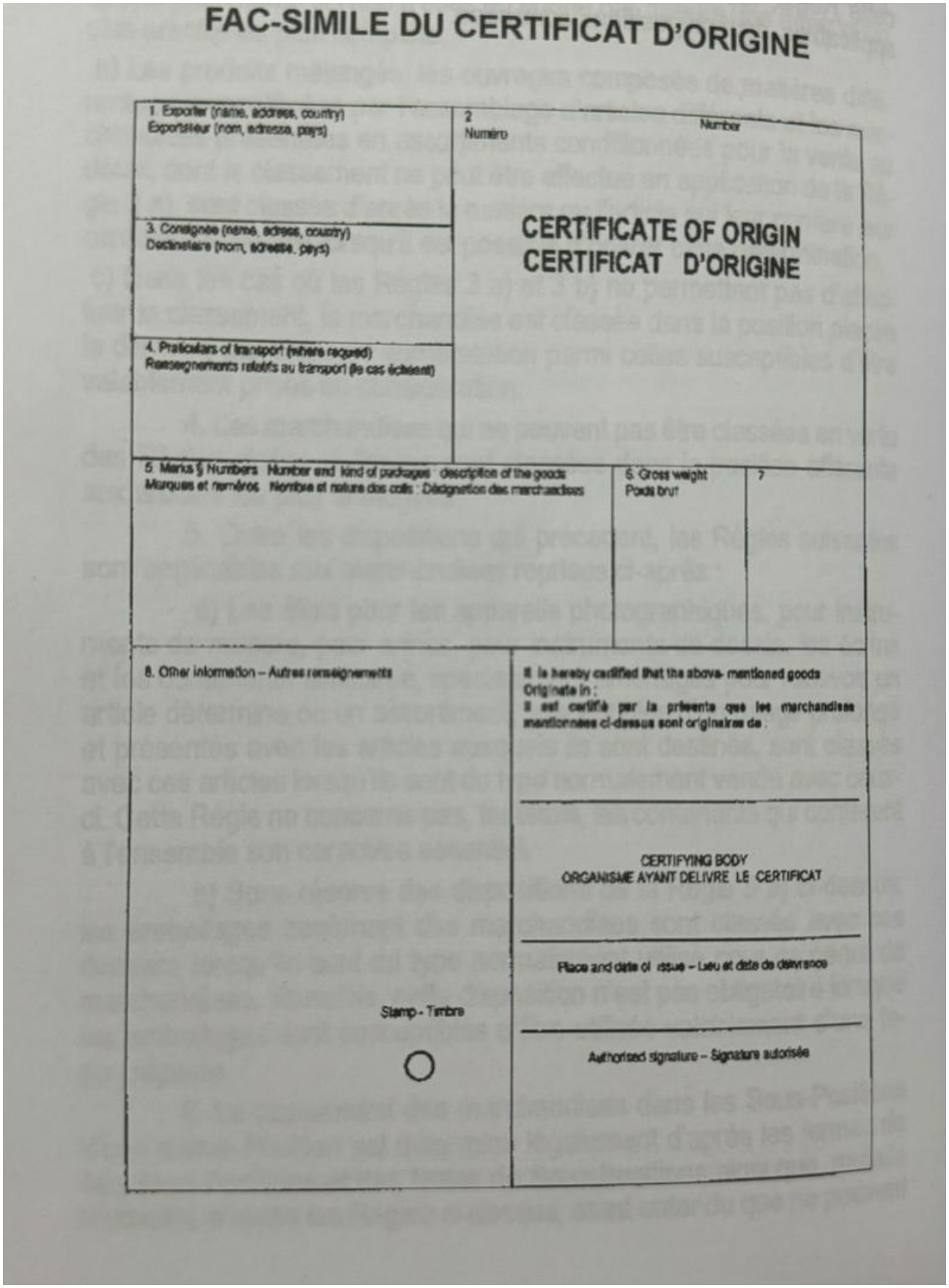

FAC-SIMILE DU CERTIFICAT D'ORIGINE

1. Exporter (name, address, country)
Exportateur (nom, adresse, pays)

2
Numéro Number

CERTIFICATE OF ORIGIN
CERTIFICAT D'ORIGINE

3. Consignee (name, adress, country)
Destinataire (nom, adresse, pays)

4. Particulars of transport (where required)
Renseignements relatifs au transport (le cas échéant)

5. Marks § Numbers Number and kind of packages description of the goods
Marques et numéros Nombre et nature des colis Désignation des marchandises

6. Gross weight
Poids brut

7

8. Other information – Autres renseignements

It is hereby cadified that the above- mentioned goods Originate in :
Il est certifié par la présente que les marchandises mentionnées ci-dessus sont originaires de .

CERTIFYING BODY
ORGANISME AYANT DELIVRE LE CERTIFICAT

Place and date of issue – Lieu et date de délivrance

Stamp - Timbre

Authorised signature – Signature autorisée

الملحق(05): تصريح للفحص والعينة

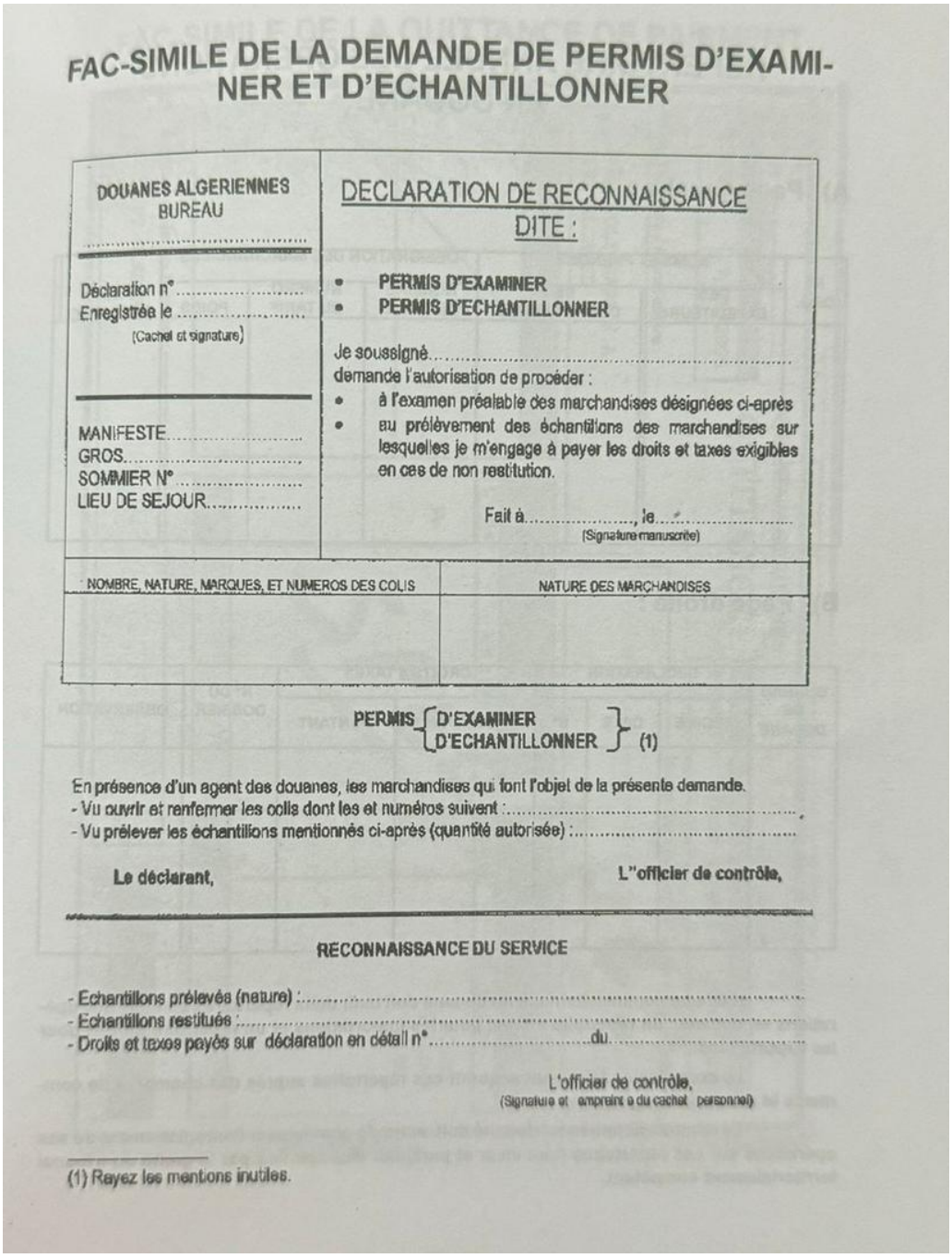

FAC-SIMILE DE LA DEMANDE DE PERMIS D'EXAMINER ET D'ECHANTILLONNER

DOUANES ALGERIENNES
BUREAU
.....

Déclaration n°.....
Enregistrée le .....
(Cachet et signature)

MANIFESTE.....
GROS.....
SOMMIER N°.....
LIEU DE SEJOUR.....

DECLARATION DE RECONNAISSANCE DITE :

- **PERMIS D'EXAMINER**
- **PERMIS D'ECHANTILLONNER**

Je soussigné.....
demande l'autorisation de procéder :

- à l'examen préalable des marchandises désignées ci-après
- au prélèvement des échantillons des marchandises sur lesquelles je m'engage à payer les droits et taxes exigibles en cas de non restitution.

Fait à....., le.....
(Signature manuscrite)

NOMBRE, NATURE, MARQUES, ET NUMEROS DES COLIS	NATURE DES MARCHANDISES

PERMIS { D'EXAMINER / D'ECHANTILLONNER } (1)

En présence d'un agent des douanes, les marchandises qui font l'objet de la présente demande.
- Vu ouvrir et renfermer les colis dont les et numéros suivent :.....
- Vu prélever les échantillons mentionnés ci-après (quantité autorisée) :.....

Le déclarant, **L''officier de contrôle,**

RECONNAISSANCE DU SERVICE

- Echantillons prélevés (nature) :.....
- Echantillons restitués :.....
- Droits et taxes payés sur déclaration en détail n°.....du.....

L'officier de contrôle,
(Signature et empreinte du cachet personnel)

(1) Rayez les mentions inutiles.

الملاحق

ملحق رقم 05 : تصريح مفصل (نهائي)

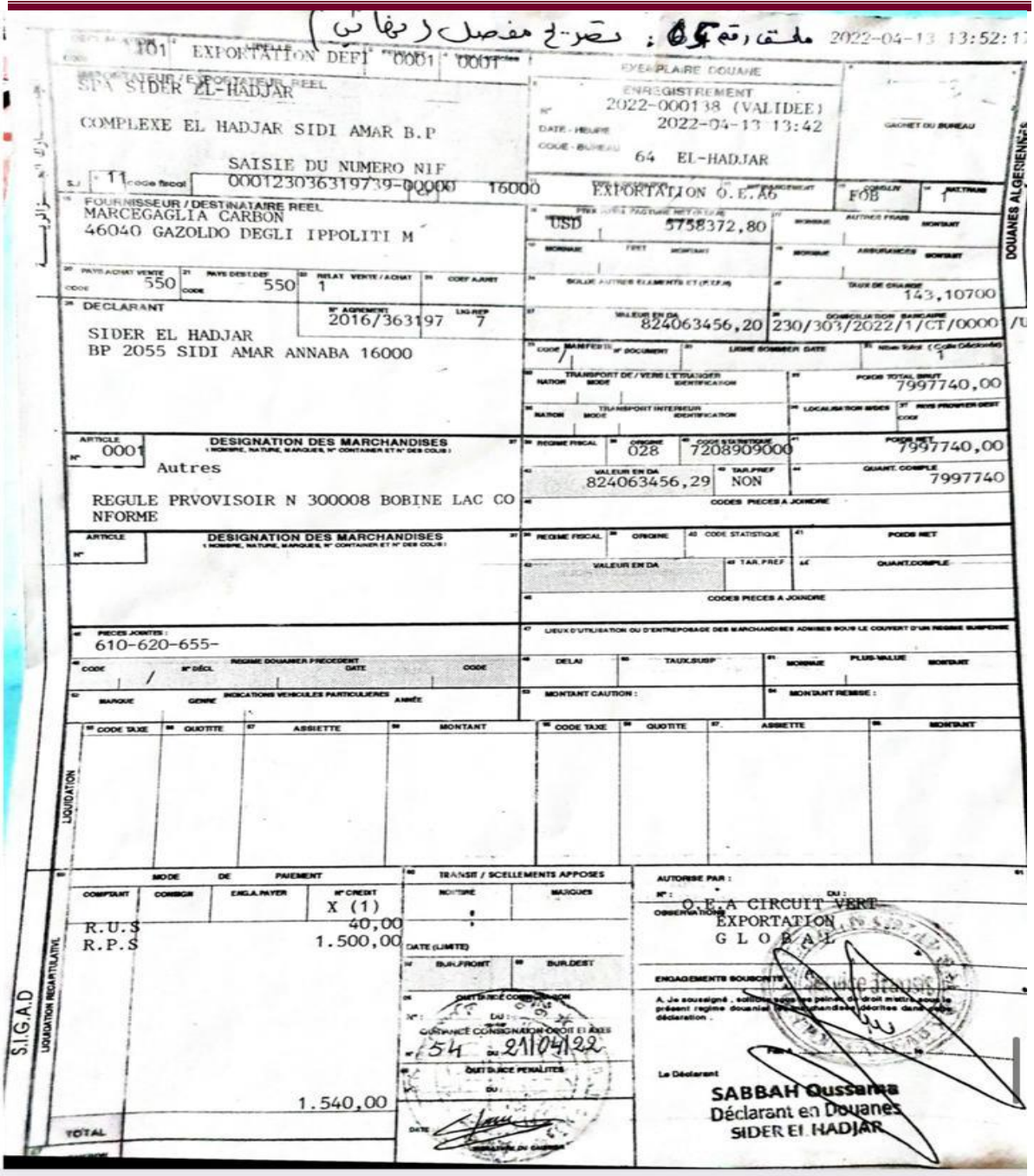

ملحق رقم 1: تصريح مؤقت

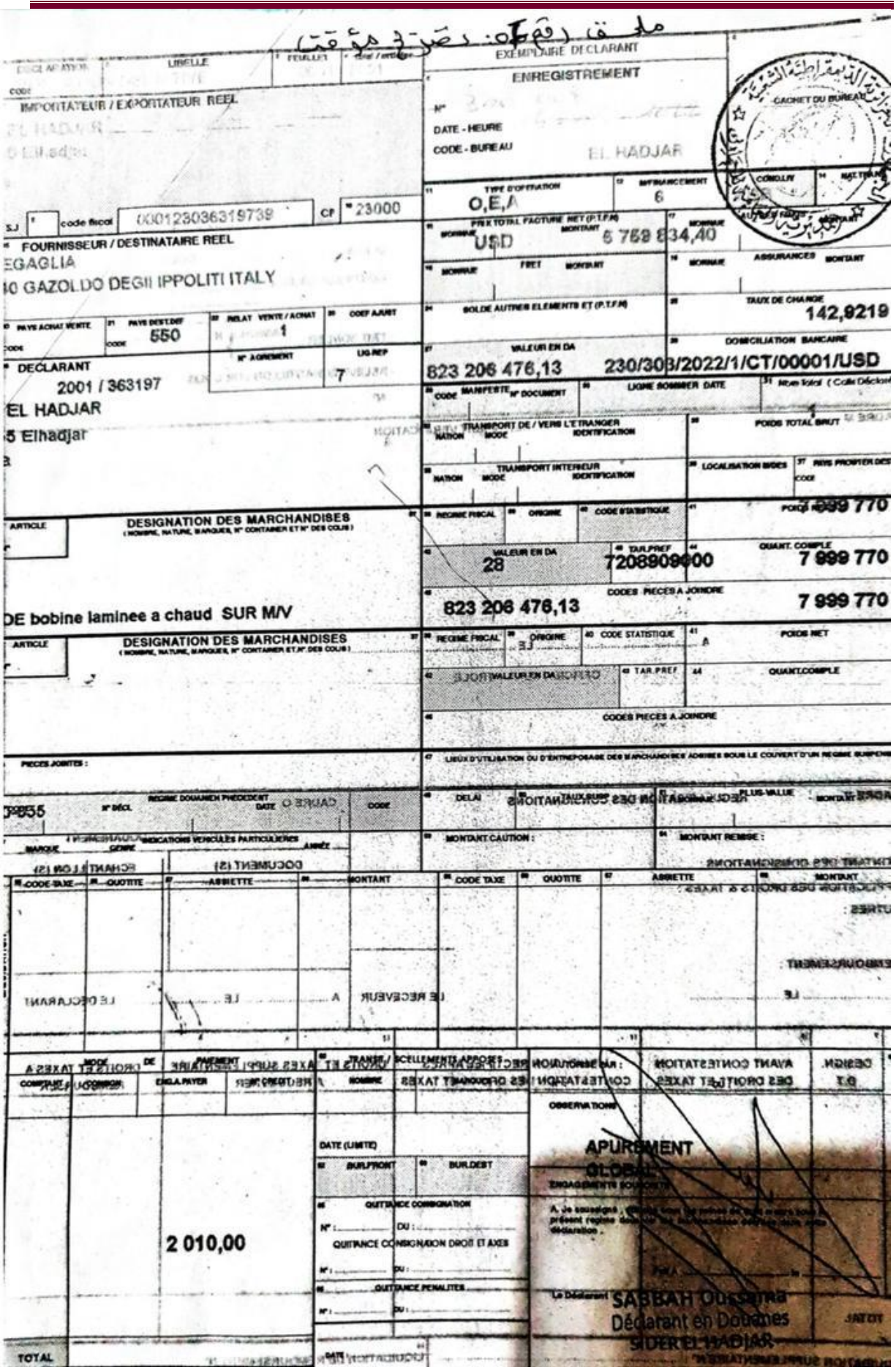

EXEMPLAIRE DECLARANT

ENREGISTREMENT

IMPORTATEUR / EXPORTATEUR REEL

code fiscal 000123036319739 CP 23000

FOURNISSEUR / DESTINATAIRE REEL

EGAGLIA

40 GAZOLDO DEGII IPPOLITI ITALY

DECLARANT

2001 / 363197

EL HADJAR

5 Elhadjar

DESIGNATION DES MARCHANDISES

DE bobine laminee a chaud SUR M/V

DESIGNATION DES MARCHANDISES

PIECES JOINTES :

CACHET DU BUREAU	EL HADJAR
TYPE D'OPTATION	O,E,A
PRIX TOTAL FACTURE NET (P.T.F.N)	USD 6 758 834,40
TAUX DE CHANGE	142,9219
VALEUR EN DA	823 206 476,13
DOMICILIATION BANCAIRE	230/303/2022/1/CT/00001/USD
POIDS NET	7 999 770
VALEUR EN DA	28
TAR.PREF	7208909000
QUANT.COMPLE	7 999 770
CODES PIECES A JOINDRE	823 206 476,13
QUANT.COMPLE	7 999 770

CODE TAXE	QUOTITE	ASSIETTE	MONTANT

DATE (LIMITE)	
QUITTANCE CONSIGNATION	
QUITTANCE CONSIGNATION DROIT ET AXES	
QUITTANCE PENALITES	

2 010,00

TOTAL

APUREMENT GLOBAL

Le Déclarant SABBAH Oussama

Déclarant en Douanes

SIDER EL HADJAR

ملحق رقم 05: شهادة إثبات المنشأ الجزائري

DEMANDE DE CERTIFICAT DE CIRCULATION DES MARCHANDISES EUR.1 طلب شهادة تنقل السلع أورو واحد

1. Exportateur (nom, adresse complète, pays) 1. المصدر (الإسم و العنوان الكامل و البلد) SIDER EL HADJAR S P A BP 2055, EL HADJAR, ANNABA ALGERIE	EUR.1 N° A 0094125 أورو 1. رقم 1 راجع الملاحظات في الخلف قبل ملء الإستمارة Consulter les notes au verso avant de remplir le formulaire
3. Destinataire (nom, adresse complète, pays) (mention facultative) 3. المرسل إليه (الإسم و العنوان الكامل و البلد) (إشارة إختيارية) MARCEGAGLIA CARBON STEEL SPA - VIA BRESCIANI 16 46040 GAZOLDO DEGLI IPPOLITI (MN) ITALY	2. شهادة مستعملة للتبادلات التفضيلية بين 2. Demande de Certificat à utiliser dans les échanges préférentiels entre l'Algérie الجزائر et la Communauté européenne و المجموعة الأوروبية (أشر إلى البلدان مجموع البلدان أو الأقاليم المعنية) (Indiquer les pays, groupes de pays ou territoires concernés)
	4. البلدان، مجموع البلدان أو الإقليم الذي تعتبر منتوجاته منشئية 4. Pays, groupe de pays ou territoire dont les produits sont considérés comme originaires ALGERIA 5. البلدان، مجموع البلدان أو إقليم الوجه 5. Pays, groupe de pays ou territoire de destination ITALY
6. Informations relatives au transport (mention facultative) 6. معلومات متعلقة بالنقل (إشارة إختيارية) VESSEL: M/V "OBIRIX" PORT OF LOADING: ANNABA PORT, ALGERIA PORT OF DISCHARGE: SAVONA- ITALY	7. Observations 7. ملاحظات "THE GOODS ARE OF ALGERIAN ORIGIN" "ISSUED RETROSPECTIVELY"

8. Numéro d'ordre; marques, numéros, nombre et nature des colis (1), désignation des marchandises 8. رقم ترتيبي، علامات، الأرقام، عدد وطبيعة الطرود (1) تعيين السلع	9. Masse brute (kg) ou autre mesure (l, m³, etc.) 9. الكتلة الإجمالية (كغ) أو أوزان أخرى (ل م³، إلخ)	10. Factures (Mention facultative) 10. فواتير (إشارة إضافية)

Number of coils	QTY MT	SIZE MM	QUALITY
360	5 362,780	2,70X1250	S235JO
30	445,190	3,25X1250	S235JO
43	644,630	3,55X1250	S235JO
104	1 545,140	4,60X1250	S235JO
537	**7 997,740**	**Total**	

PACKING : IN PACKAGING

HC/22.008A

DATE : 12/04/2022

(1) Pour les marchandises non emballées, indiquer le nombre

النسبة للسلع غير المعبأة أشر إلى عدد الموارد أو

Imprimerie C.N.R.C agrément n° 50 / DGD / D100 مطبعة م.و.س.ت رخصة رقم

ملف رقم 01 : فاتورة تجارية موطنة

SIDER EL HADJAR SPA

BP 2055 EL HADJAR ANNABA ALGERIE
TEL : 213 038 87 17 32
FAX : 213 038 87 17 32

Références bancaires
BANQUE EXTERIEUR D'ALGERIE AGENCE 76 EL HADJAR
SWIFT : BEXADZAL076
C.C BEA ANNABA N°76 1501 0000 61 EURO
C.C BEA ANNABA N° 76 1101 0000 94 USD
Matricule fiscal:000123036319739
N° identification statistique:0 964 2311 0004452
R.C 01 B 036197

DOIT :
MARCEGAGLIA CARBON STEEL SPA
VIA BRESCIANI , 16
46040 GAZOLDO DEGLI IPPOLITI MN
ITALY

Commmercial Invoice N°: HC/22. 008A
Date : APRIL 12 TH 2022
CONTRACT N. 001 HC/14.21.016 DATED 26.12.2021

Terms of payment : L/C at sight irrevocable confirmed
vessel : M/V "OBIRIX"
Port of loading : ANNABA , ALGERIE
Port of discharge :SAVONA - ITALY

ITEM	NUMBER OF COILS	PRODUIT Description of the goods		QUANTITY (MT) Net Weight /Gross	PRICE USD/ MT	Value USD
		PRIME PRODUCED HOT ROLLED STEEL COILS .				
		FOB STOWED ANNABA PORT, ALGERIE, AS PER INCOTERMS 2020				
		TOLERANCE PLUS 5 PCT / MINUS 10 PCT FOR QUANTITY BY EACH SIZE AS PER ANNEXE N0. 001 HC/14.21.016 DATED 26.12.2021				
1	360	2,70X1250	S235J0	5 362,780	720,00	3 861 201,60
2	30	3,25X1250	S235J0	445,190	720,00	320 536,80
3	43	3,55X1250	S235J0	644,630	720,00	464 133,60
4	104	4,60X1250	S235J0	1 545,140	720,00	1 112 500,80
	537	**TOTAL**		**7 997,740**	**USD**	**5 758 372,80**
FOB STOWED ANNABA PORT, ALGERIE, AS PER INCOTERMS 2020						
Tax exemption						
Total amount :		100 %			USD	5 758 372,80

Total amount of this invoice : five million seven hundred and fifty-eight thousand three hundred and seventy-two dollars and eighty cents

HS Code : 72 08 90 90 00

Signature

Signé: A. REFFAS
SIDER EL HADJAR SPA
Département Export et Coproduit
BP 2055 ANNABA

le 13/04/2022.

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
AGENCE EL HADJAR 76

23 03 03 2022. 1 CI 00001 USD

GUEDIRI LOTFI
Chef de Service
Comex. P/I

Banque Extérieure d'Algérie
Agence El-Hadjar 76

Coopérative Agricole Régionale
D'Activités Polyvalentes*EZZIBANE*
BISKRA (CARAP) EX (CAAP)
Agt N° 01/03/07
M F : 099107010204743
NIF : 708010000050744
A.I : 07017105123

N°: 277 /2023

ATTESTATION DE DESINSECTISATION

Nous soussignés CARAP de la Wilaya de Biskra, attestons par la présente avoir procéder à la désinsectisation en date du 01/11/2023 pour le compte de l'établissement HADDOUD Salim zone d'activité Tolga, Biskra la marchandise comme suit :

Produit : Dattes

- *Traitement par : Phosphure D'hydrogène PH 3*
- *Durée : 72 Heures*
- *Concentration en Comprimé de 3 gr par m/3*
- *Température : 20 degrés Celsius*
- *Quantité : 24000kgs Dattes communes Degla Beida soit 960colis de25kg*

Au profit du client :Fresh Tropical Srl; Italy
Facture N° : 097/2023 du 05/11/2023
Cette attestation est délivrée pour servir est valoir ce de droit

Fait à Biskra le 06/11/ 2023
Le Directeur

المديرية -2-

حمروز محمد ميلود

REDMI NOTE 8
AI QUAD CAMERA

CARAP *EZZIBANE* BISKRA
Rue El Kous BP 82 Biskra Algérie / Tel : 033 52 02 29 / Fax : 033 52 01 57
Email : info@carap-biskra.com

الملحق(06): سند الشحن

ملحق رقم 06 : سند الشحن

CODE NAME : " CONGENBILL", EDITION 1994 "

Page 2 B/L NUMBER:001

SHIPPER

SIDER EL HADJAR SPA
BP 2055 EL HADJAR
ANNABA ALGERIE

CHARTER PARTY

BILL OF LADING

CONSIGNEE

TO ORDER

NOTIFY :

MARCEGAGLIA CARBON STEEL SPA
VIA BRESCIANI 16 46040 GAZOLDO IPPOLITI MN ITALY

COPY NOT NEGOCIABLE

VESSEL NAME

M/V "OBIRIX"

Port of Loading

ANNABA, ALGERIE

Port of Discharge

SAVONA - ITALY

Description of the goods

PRIME PRODUCED HOT ROLLED STEEL COILS .

Number of coils	QTY MT	SIZE MM	QUALITY
360	5 362,780	2,70X1250	S235JO
30	445,190	3,25X1250	S235JO
43	644,630	3,55X1250	S235JO
104	1 545,140	4,60X1250	S235JO
537	7 997,740	Total	

CLEAN ON BOARD AT ANNABA PORT, ALGERIA ON APRIL 12 TH , 2022

"FREIGHT PAYABLE AS PER CHARTER PARTY"

REMARKS
As per mate receipt

(of which on deck at Shipper's risk ; the Carrier not being responsible for loss or damage howsoever arising)

"Freight payable as per CHARTER PARTY" dated 04.04. 2022

Time used for loading.....days.....hours

SHIPPED at the Port of Loading in apparent good order and condition on board the Vessel for carriage to the Port of Discharge or so near thereto as she may safely get the goods specified above.
Weight, measure, quality, quantity, condition, contents and value unknown.
IN WITNESS whereof the Master or Agent of the said Vessel has signed the number of Bills of Lading indicated below all of this tenor and date, any one of which being accomplished the others shall be void.

FOR CONDITIONS OF CARRIAGE SEE OVERLEAF

"Freight payable AS PER CHARTER PARTY" CP/DATED 04.04. 2022	Place and date of issue AT ANNABA PORT, ALGERIA ON APRIL 12 TH , 2022
Number of original B/L 3/THREE	Signature THE CAPTAIN OF THE VESSEL M/V "OBIRIX" BUYUKDOGAN ADNAN

Printed and sold by Dim.P.Mantarakis, 86 Filonos Str, Piraeus by authority of The Baltic and International Maritime Conference (BIMCO), Copenhagen.

الملحق رقم (07): شهادات المؤسسة

CERTIFICAT DE CONFORMITÉ

Le Standard CCPB de la Production Biologique
Equivalent au Reg. CE n° 834/2007
CONFORMITY CERTIFICATE
Organic Production Standard of CCPB - Equivalent au Reg. CE n° 834/2007
Document justificatif – *documentary evidence*

Mod. CC/DZ
Rev. 0 du 2018-11-12
Pag. 2/ 2

Annexe à *Annex to* **CC/DZ 09786 Du 09/08/2022**

Délivré à l'opérateur • *granted to the operator*

ETABLISSEMENT HADDOUD SALIM

Code: *D0007*

Liste des produits autorisés • *list of authorized products*

produit	product	specification du produit *product specification*	type	Code produit *code product*
Datte Coupée	*Cutted date*	***	BIO	***
Datte	*Date*	***	BIO	***
Datte branchée	*Date in branch*	***	BIO	D0007 DZ BIO 102
Datte industrielle	*Industrial date*	***	BIO	***
Datte conditionée (Etuvée)	*Packaged date (Steamed)*	***	BIO	***
Datte dénoyautée	*Pitted date*	***	BIO	***

Légende de la colonne "type": S'il y'a indication BIO le produit est "biologique"; Si BIO le produit contient des " ingrédients biologiques".
Legend of the "type" column: If it is stated BIO it means that the product is "organic"; BIO means the product contains organic ingredients;

L'opérateur est autorisé à émettre des déclarations de conformité selon la réglementation « Standard CCPB de la Production Biologique » équivalent à la réglementation CE 834/2007, uniquement pour les produits listés. Si dans la liste est présent aussi le code du produit, ces déclarations peuvent être émises directement sur les produits avec emballage. L'opérateur est directement responsable de la bonne utilisation de ce certificat et peut émettre de telles déclarations que seulement s'il répond aux exigences de la réglementation Standard CCPB de la Production Biologique équivalente à la réglementation CE 834/2007 et la législation applicable aux produits certifiés.
L'opérateur ne doit pas donner des indications publicitaire qui peuvent créer une confusion avec des produits non certifiés. En particulier, ce document ne certifie pas la conformité avec autres exigences qui ne relèvent pas dans le champ d'application de la certification; la responsabilité de CCPB est limitée à la réglementation « Standard CCPB de la Production Biologique » équivalente à la réglementation CE 834/2007, pour laquelle ce certificat est délivré et ne s'étend pas à autres normes relatives aux autres caractéristiques éventuellement citées pour les produits en question.

The operator is authorized to issue conformity declarations with the Organic Production Standard of CCPB only for the products listed. If in the list is present also the product code, these declarations can be issued directly on the commercial packaging. The operator is directly responsible for the correct use of this certificate and may issue Conformity Declaration only if it meets the requirements of the Organic Production Standard of CCPB - and the legislation in force applicable to certified products.
The operator must avoid providing publicity indications or other advertising information that may create confusion with non-certified products. In particular, this document does not certify compliance with other requirements that do not belong to the scope of certification; the responsibility of CCPB is limited to the reference of the Organic Production Standard of CCPB, for which this certificate is issued and does not extend to other standards related to other characteristics may be cited concerning the listed products.

Code de l'organisme de contrôle: DZ – BIO – 102
Control Body Code: DZ - BIO - 102
Les demandes concernant la vérification de ce certificat doivent être adressées à:
The requests concerning the verification of the present certificate should be sent to:
CCPB srl
Viale Masini 36 – I 40126 Bologna Tel. +39-051-6088811 Fax +39-051-254842

ACCREDIA

CERTIFICAT DE CONFORMITÉ

Le Standard CCPB de la Production Biologique
Equivalent au Reg. CE n° 834/2007
CONFORMITY CERTIFICATE
Organic Production Standard of CCPB - Equivalent au Reg. CE n° 834/2007
Document justificatif – *documentary evidence*

Mod. CC/DZ
Rev. 0 du 2018-11-12
Pag. 1/ 2

Ce document atteste que l'opérateur :
The present document certifies that the operator:

ETABLISSEMENT HADDOUD SALIM

Code: *D0007*

Siège sociale à • *with head office in:* *Zone Industrielle Toiga 07300 Biskra- Algérie.*

Avec unité (s) de production à • *and unit (s) production in:* Zone Industrielle Toiga 07300 Biskra-Algérie.

Est controllé par • *is controlled by:* **CCPB srl**

Conformément à l'art. 33.3 du Reg. CE n. 834/2007 pour les activités suivantes
according to art. 33.3 of EC Reg. n. 834/2007 for the following activities:

Production végétale, Préparation
Plant Production, Processing

Le certificat se réfère uniquement à l'activité mentionnée et autorise la société à émettre des déclarations de conformité que pour les produits énumérés dans l'annexe du présent certificat.
The certificate refers only to the specific activity indicated and authorizes the operator to issue Conformity declaration(s) only for the products listed in the Annex to the present certificate.

Date émission *Issue date*	**09/08/2022**	**CC/DZ 09786**	Numéro du Protocole *Protocol number*
Date première émission *First issue date*	**15/10/2019**	**08/02/2024**	Date fin validité *Expiration date*
Date de contrôle	**10/11/2021**	*Inspection date*	

Ce document est émis sur la base de article 29 (1) du règlement (CE) n ° 834/2007 et du règlement (CE) n ° 889/2008. L'opérateur sujet de déclaration a soumis ses activités au contrôle conformément à l'art. 33.3 du Reg. CE n. 834/2007 et respecte les exigences énoncées dans la réglementation « Standard CCPB de la Production Biologique ». Le certificat est valide tant que l'opérateur satisfait les exigences de la réglementation Standard CCPB de la Production Biologique » et du contrat signé avec CCPB srl. Le respect des exigences est sous la surveillance de CCPB srl. Toutes les questions liées aux responsabilités civiles seront traitées en conformité avec les lois en vigueur. La documentation relative au service de certification est gardée dans les bureaux de CCPB srl.
The present document has been issued on the basis of Article 29(1) of Regulation (EC) No 834/2007 and of Regulation (EC) No 889/2008. The declared operator has submitted his activities under control according Article 33(3) of Regulation (EC) No 834/2007, and meets the requirements of the Organic Production Standard of CCPB. The present certificate is still valid until the operator remains in compliance with the requirements of the Organic Production Standard of CCPB and the contract signed with CCPB srl. The verification of compliance is subject to surveillance of CCPB srl. Any issue related to civil legal responsibility will be treated according the laws in force. The certification documents of the service are kept at the offices of CCPB srl.

Annexe: Liste des produits certifiés
Annex: *list of authorized products*

LISTE DE DISTRIBUTION: opérateur contrôlé
DISTRIBUTION LIST: *controlled operator*

Le Directeur Unité Production Services Tunisie
The Unit Production Services Manager Tunisia
Syed Kacem

CCPB Srl

Code de l'organisme de contrôle: DZ – BIO – 102
Control Body Code: DZ - BIO - 102
Les demandes concernant la vérification de ce certificat doivent être adressées à:
The requests concerning the verification of the present certificate should be sent to:
CCPB srl
Viale Masini 36 – I 40126 Bologna Tel. +39-051-6089811 Fax +39-051-254842

ACCREDIA

الملحق (08): تقرير التربص:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
عمادة الكلية

Université Mohamed Khider –Biskra
Faculté des Sciences Economiques
Commerciales et des Sciences de gestion

الرقم : 00775/ ك.ع.إ.ت.ع ت /2024

إلى السيد مدير: مؤسسة سليم حدود لإنتاج وتوضيب وتصدير التمور
طولقة - ولاية بسكرة

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطلبة:

1- دنيا ديدوح
2- أمينة عزوز
3- /

المسجلون بـ: قسم العلوم التجارية
بالسنة: ثانية ماستر مالية وتجارة دولية
وذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة التخرج المعنونة بـ:
" دور التسهيلات الجمركية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات"

وفي الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

بسكرة في: 2024-05-20

ع/ عميد الكلية
نائب العميد المكلف بالدراسات والعلاقات
المرتبطة بالتنشيط
محمـــدي رشيـــد

تأشيرة المؤسسة المستقبلة
HADDOUD Salim
Zone D'activité
TOLGA BISKRA
Producteur de Dattes